الحكم الإسلامي

في مدرسة الإمام علي عليه السلام

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الحاج
السيد محمد تقي المدرسي

دار أقلام

الحكم الإسلامي

في مدرسة الإمام علي عليه السلام

الحكم الإسلامي

في مدرسة الإمام علي عليه السلام

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الحاج
السيد محمد تقي المدرسي

مركز العصر للثقافة والنشر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

هوية الكتاب

* الكتاب: الحكم الإسلامي في مدرسة الإمام علي عليه السلام.
* المؤلف: المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي.
* الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. (٢٧٥ صفحة).
* الناشر: مركز العصر للثقافة والنشر.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خاتمِ
الأنبياءِ والمرسلين محمّدٍ وآله الطيبين الطّاهرين.

الفهرس

المقدمة ١١
عهد الحُكم ١٧
الملامح العامة ٣٣
ديباجة الدستور ٦٣
طليعة العهد ٦٣
أهداف الدولة ٦٤
آليات تحقيق الأهداف ٦٩
استراتيجيات الدولة الإسلامية ٧٣
ترتيب الاستراتيجيات ٧٣
آليات التنفيذ ٧٥
الأخوّة الدينية والتماثل الإنساني ٧٥
لاتكن محارباً لله ٨٠
أدب تطبيق الأحكام ٨١
موقف الحاكم من الرعية والمستشارين ٨٥

أبغض الناس إلى الوالي ٩٠
الحاكم لا يتقمّص رداء الله ٩٢
صفات المستشارين ٩٦
المرتكزات الفكرية في الموقف من الرعية ١٠٣
تفصيل البصائر الثلاث ١٠٥
حسن الظن بالرعيّة ١٠٦
معايير معتمدة ١٠٨
التعامل مع الطبقات الاجتماعية ١١٧
مسؤوليات عسكرية ١٢٥
روابط الطبقات ١٢٨
اهتمام بالغ بذوي الحاجات ١٣٢
النظام العسكري في الإسلام ١٣٧
أخلاقيات قياديّة ١٤٢
مرجع الإدارة المدنية للدولة ١٤٧
القضاء والقاضي ١٥٣
آلية توحيد الأمة ١٥٤
صفات القاضي ١٥٥
إعلان الحرب ضد الفساد الإداري ١٧١
التعيينات الإدارية.. كيف تتم؟ ١٧١
بين التجربة والحياء ١٧٥
وقاية إدارية ١٧٨

رقابة إدارية ١٧٩
مصداقية الدولة ومستوى العقوبات ١٨٢
ترجمة عصرية لمفردات المفاهيم ١٨٤
أين تصرف الأموال؟ ١٨٥
إصلاح الدورة المالية ١٨٧
آفاق الإعمار والتنمية الاقتصادية ١٨٩
ظروف التوازن الاقتصادي ١٩٢
مصداقية الحاكم ١٩٣
من أسباب خراب البلاد ١٩٥
دوائر الملفّات السرّية! ١٩٧
من مسؤوليات الوالي ٢٠١
كيف يتم اختيار الخواص؟..... ٢٠٤
مسؤولية الوالي عن أخطاء خاصّته ٢٠٧
التجارة والصناعة ٢٠٨
أمراض التجارة ٢١٣
حرب على الاحتكار ٢١٤
الدولة والضمان الاجتماعي ٢١٧
حقيقة الموقف من الطبقة السفلى ٢١٧
المحتاجون في محضر الوالي ٢١٩
علاقة الوالي بالله الكريم ٢٢٣
هكذا أقم الصلاة..... ٢٢٤

السلوك الشخصي للحاكم ٢٢٥
أمراض الطبقة الحاكمة وعلاجها ٢٣٣
المقياس الحق ٢٣٧
المصارحة والشفافية مع الرعيّة ٢٣٩
آفاق دبلوماسية ٢٤١
الوفاء للعقود ٢٤٤
الاعتراف بالمواثيق الدولية ٢٤٥
الدولة الإسلامية والمواثيق الدولية ٢٤٩
حرمة الدماء ٢٥٥
أخطاء الحاكم ٢٥٨
الصفاتُ النفسيّة للحاكم ٢٥٨
النضوج السياسي للحاكم المسلم ٢٦٥
موازنة شرعية ٢٦٦
الوالي وآفاق الآخرة ٢٦٨
ملاحظات في الخاتمة ٢٦٩
مصادر العلم وتجارب التاريخ العادلة ٢٧٢
وقد أعذر مَن أنذر ٢٧٤

المقدمة

ومضى أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام إلى ربه شهيداً وشاهداً، صابراً راضياً مرضيّاً مطمئناً، قائلاً: فزت ورب الكعبة. وبقي للأجيال ميراثه الحافل بسيرة فائقة الروعة.. تُلهم العلماء حكمة، والرجال بطولة، والحُكّام عبراً في تجنّب الظلم وتوخّي العدالة، والمؤمنين قوة وورعاً وسداداً..

وكان من بين ذلك أثر، خلد مع الخالدات، دون أن يسمح للتاريخ أن يطويه، ولا للزمان أن ينسيه..

فيا ترى، ماهو ذلك الأثر الخالد؟

إنه بالطبع ليس قصراً كقصور الملوك، ولا قلعة حصينة مثل قلاع الطغاة، كما أنه لم يكن ذهباً أو فضة.. وإنما تمثل في كلمات صاغها في عهدٍ قدّمه لمالك الأشتر النخعي، ذلك البطل المغوار، المتفاني من أجل الدين، والمناهض للظلم والطغيان.. يوم ولاّه حكومة مصر.

بالتأكيد لم يكن سر خلود هذا العهد في نوع الكلمات المستفادة،

ولا في ظرائف الأدب المستخدم، ولا لخصوصية شعب مصر وحاكمها.. وإنما يكمن خلود هذا العهد في روحه وقيمه وتعاليمه.. إذ لم تُحصَر كلماته في حدود مصر وحاكمها، وإنما هو منهاج قويم لكل حاكم يريد أن يحكم بالقسط، وأن ينفع الناس..

لذا تجده رغم كل الانقلابات العسكرية، والتحولات السياسية، والتغيّرات الجغرافية، واتساع الفواصل الزمانية.. بقي منارًا لكل من ينادي بكرامة الانسان، ويسعى إلى العدالة، ويأمل بناء حكومة صالحة في الارض..

إذ حمل هذا العهد في طياته من البيان ما قل نظيره، ومن الحكمة ما قل بيانها، ومن الدقة ما قل وجوده..

وليس غريبا أن نرى مثل هذا من الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وهو أقرب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما أنه باب علمه ومعدن حكمته ومنار رسالته..

ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أَنَا مَدِيْنَةُ العِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، وَهَلْ تُدْخَلُ المَدِينَةُ إِلَّا مِنْ بَابِهَا**»[1].

ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يَا عَلِيُّ؛ أَنْتَ أَصْلُ الدِّيْنِ، وَمَنَارُ الإِيْمَانِ، وَغَايَةُ الهُدَى، وَقَائِدُ الغُرِّ المُحَجَّلِيْنَ**»[2].

---

(١) التوحيد، الشيخ الصدوق، ص٣٠٧.

(٢) بصائر الدرجات، الشيخ محمد بن الحسن الصفار، ص٥٠.

ألم يقل رسول الله ﷺ: «**يَا عَلِيُّ؛ أَنَا مَدِيْنَةُ الحِكْمَةِ وَأَنْتَ بَابُهَا، وَلَنْ تُؤْتَى المَدِيْنَةُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ البَابِ**»(١).

ألم يقل رسول الله ﷺ: «**يَا عَلِيُّ؛ أَنْتَ وَصِيِّيْ وَخَلِيْفَتِيْ، وَإِمَامُ أُمَّتِيْ بَعْدِي. وَالَى اللهُ مَنْ وَالَاكَ، وَعَادَىٰ اللهُ مَنْ عَادَاكَ، وَأَبْغَضَ اللهُ مَنْ أَبْغَضَكَ، وَنَصَرَ اللهُ مَنْ نَصْرَكَ، وَخَذَلَ اللهُ مَنْ خَذَلَكَ**»(٢).

ومن هنا ليس بعيداً أن نقرأ عهداً خالداً للإمام عليه السلام، جعله منهاجا لكل من أراد أن يحكم بما أنزل الله، وأن لا يرضى إلا بالعدل، وأن يرسم للأمة طريق رقيها..

وهنا قد يقول قائل: إذا كان هذا العهد مكتوباً لمن يريد أن يحكم البلاد، فماذا يخصّنا ونحن محكومون؟

جواب ذلك نختصره بما يلي:

أولاً: لمعرفة نوع الحكّام الذين يحكموننا؛ هل هم سائرون على هدى الدين ومنهاج الرسالة.. هل هم يحافظون على كرامة الانسان ويسعون باتجاه العدالة.. هل اتخذوا المناصب لخدمة الناس أم لتعزيز مواقعهم في السلطة.. هل همهم الأول الأمة أم مصالحهم الشخصية؟

---

(١) الأمالي، الشيخ الصدوق، ص٣٤٢.
(٢) الأمالي، الشيخ الصدوق، ص٤٣٤.

ثانياً: من خلال مطالعة هذا الأثر الخالد يعرف كل إنسان -مهما كانت مهنته- ماهي حقوقه على الدولة، وماهي الفرص التي ينبغي أن تتوفر له.. فإذا ما حُرِمَ منها، فليعرف أنه قد سُلِبَ حقه، وعليه أن يطالب به بالاسلوب المناسب.

ثالثاً: إن كل انسان في موقعه قد يكون حاكماً على عمله ومحيطه الذي يعيش فيه؛ فرب العائلة حاكم على عائلته، والمعلم حاكم على طلابه، وصاحب المعمل حاكم على عماله، والقائد العسكري حاكم على جنوده، وهكذا..

وبهذا يمكن لكل واحد منا أن يستفيد من هذا العهد في بناء حكومة صالحة، ولو بشكل مصغّر حسب دائرة عمله..

كما يمكن أن يتخذ هذا العهد نقطة تحوّل في حياة الانسان، إذا ما التزم بمفرداته واستفاد من محتوياته..

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقول: إن كل انسان ينهل من هذا النبع الزلال على قدر نفسه، فكلما كان الانسان واسعاً في آفاقه، وكلما كان صدره أكثر إنشراحاً، وكلما كانت همته أكبر.. كلما استفاد أكثر وأكثر.

وقد حظي هذا الأثر باهتمام العلماء والمفكرين والسياسيين.. فشرحوا كلماته، وتأملوا في محتوياته، وسجلوا ما استلهموه منه.. وكان لسماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد

تقي المدرسي حفظه الله تعالى دور مشهود في هذا الجانب أيضاً، حيث ألقاه دروساً لنخبة من طلبة العلوم الدينية في مدينة كربلاء المقدسة، وذلك إبان كتابة الدستور العراقي بعد سقوط الطاغية (صدام)، ونُشرت في حينه مراراً عبر الفضائيات الدينية.

وحرصاً منا على إيصال هذه الدروس الى القراء الأعزاء، رجاء تعميم فائدتها، قمنا بتحريرها واعدادها في كتاب، سميناه (**الحكم الإسلامي؛ في مدرسة الإمام علي** عليه السلام). راجين من الله تعالى أن يتقبله منا جميعا بخالص قبوله، وأن يجعل فيه البركة والهدى.. إنه ولي التوفيق[1].

مكتب المرجع الديني آية الله العظمى

السيد محمد تقي المدرسي

١٤ رجب ١٤٣٠هـ

(١) ثمة ملاحظة لا بد من الاشارة اليها، وهي أن هناك بعض النواقص في شرح بعض المقاطع من العهد، وذلك لأنها لم تسجل بسبب أو بآخر، لذا اقتضى التنويه .

عهد الحُكم

بادئ ذي بدء، نثبت نص كتاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لمالك الأشتر لمّا ولاه مصر وأعمالها، لكي تتاح للقارئ العزيز فرصة التأمل بنفسه في معاني تلك الكلمات المضيئة، وأن يغور في أعماق بصائرها وحكمها.. عسى أن ينهل منها قبسات، فيدخلها في مفردات حياته، فتتلألأ بالنور، وتضمن له النجاح والفلاح.

***

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هَـذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْـدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِـينَ مَالِكَ بْنَ الحَارِثِ الأَشْتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ حِينَ وَلاهُ مِصْرَ جِبَايَةَ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلادِهَا.

أَمَـرَهُ بِتَقْوَى اللهِ وَإِيْثَـارِ طَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِـهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُـنَنِهِ الَّتِي لا يَسْـعَدُ أَحَدٌ إِلا بِاتِّبَاعِهَا وَلا يَشْـقَى إِلا مَعَ

جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِقَلْبِهِ وَيَدِهِ وَلِسَانِهِ فَإِنَّهُ جَلَّ اسْمُهُ قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ.

وَأَمَرَهُ أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَيَزَعَهَا عِنْدَ الجَمَحَاتِ فَإِنَّ النَّفْسَ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلا مَا رَحِمَ اللهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دُوَلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرٍ وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الوُلاةِ قَبْلَكَ وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللهُ لَهُمْ عَلَى أَلْسُنِ عِبَادِهِ فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ العَمَلِ الصَّالِحِ فَامْلِكْ هَوَاكَ وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لا يَحِلُّ لَكَ فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ. وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبُعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ: إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ أَوْ نَظِيرٌ لَكَ فِي الخَلْقِ يَفْرُطُ مِنْهُمُ الزَّلَلُ وَتَعْرِضُ لَهُمُ العِلَلُ وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي العَمْدِ وَالخَطَإِ فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلِ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ وَوَالِي الأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللهُ فَوْقَ مَنْ وَلاكَ وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ وَابْتَلاكَ بِهِمْ. وَلا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللهِ فَإِنَّهُ لا يَدَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ وَلا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَلا تَنْدَمَنَّ عَلَى عَفْوٍ وَلا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ وَلا تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً وَلا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فَأُطَاعُ فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ فِي القَلْبِ وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ

وَتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ. وَإِذَا أَحْدَثَ لَكَ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ سُلْطَانِكَ أُبَّهَةً أَوْ مَخِيلَةً فَانْظُرْ إِلَى عِظَمِ مُلْكِ اللهِ فَوْقَكَ وَقُدْرَتِهِ مِنْكَ عَلَى مَا لا تَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ يُطَامِنُ إِلَيْكَ مِنْ طِمَاحِكَ وَيَكُفُّ عَنْكَ مِنْ غَرْبِكَ وَيَفِيءُ إِلَيْكَ بِمَا عَزَبَ عَنْكَ مِنْ عَقْلِكَ!

إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهَ بِهِ فِي جَبَرُوتِهِ فَإِنَّ اللهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُهِينُ كُلَّ مُخْتَالٍ.

أَنْصِفِ اللهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوًى مِنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّكَ إِلا تَفْعَلْ تَظْلِمْ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ وَكَانَ للهِ حَرْباً حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللهِ وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةٍ عَلَى ظُلْمٍ فَإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَدِينَ وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمِرْصَادِ.

وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي العَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَا الرَّعِيَّةِ فَإِنَّ سُخْطَ العَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَا الخَاصَّةِ وَإِنَّ سُخْطَ الخَاصَّةِ يُغْتَفَرُ مَعَ رِضَى العَامَّةِ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ عَلَى الوَالِي مؤُونَةً فِي الرَّخَاءِ وَأَقَلَّ مَعُونَةً لَهُ فِي البَلاءِ وَأَكْرَهَ لِلإِنْصَافِ وَأَسْأَلَ بِالإِلْحَافِ وَأَقَلَّ شُكْراً عِنْدَ الإِعْطَاءِ وَأَبْطَأَ عُذْراً عِنْدَ المَنْعِ وَأَضْعَفَ صَبْراً عِنْدَ مُلِمَّاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الخَاصَّةِ وَإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ وَجِمَاعُ الْمُسْلِمِينَ وَالعُدَّةُ لِلأَعْدَاءِ العَامَّةُ مِنَ الأُمَّةِ فَلْيَكُنْ صِغْوُكَ لَهُمْ وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ.

وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً الوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا فَلا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ وَاللهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ فَاسْتُرِ العَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ وَتَغَابَ عَنْ كُلِّ مَا لا يَضِحُ لَكَ وَلا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ وَلا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الفَضْلِ وَيَعِدُكَ الفَقْرَ وَلا جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ الأُمُورِ وَلا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ بِالجَوْرِ فَإِنَّ البُخْلَ وَالجُبْنَ وَالحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللهِ.

إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلْأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيراً وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ فَلا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَئِمَّةِ وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِماً عَلَى ظُلْمِهِ وَلا آثِماً عَلَى إِثْمِهِ أُولَئِكَ أَخَفُّ عَلَيْكَ مَؤونَةً وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةً وَأَحْنَى عَلَيْكَ عَطْفاً وَأَقَلُّ لِغَيْرِكَ إِلْفاً فَاتَّخِذْ أُولَئِكَ خَاصَّةً لِخَلَوَاتِكَ وَحَفَلاتِكَ ثُمَّ لْيَكُنْ آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الحَقِّ لَكَ وَأَقَلَّهُمْ مُسَاعَدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ مِمَّا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيَائِهِ وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ هَوَاكَ حَيْثُ وَقَعَ وَالصَقْ بِأَهْلِ الوَرَعِ وَالصِّدْقِ ثُمَّ رُضْهُمْ عَلَى أَلا يُطْرُوكَ وَلا يَبْجَحُوكَ بِبَاطِلٍ لَمْ تَفْعَلْهُ فَإِنَّ كَثْرَةَ الإِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ وَتُدْنِي مِنَ العِزَّةِ.

وَلا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيداً لِأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ وَتَدْرِيباً لِأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلَى الإِسَاءَةِ وَأَلْزِمْ كُلًّا مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤونَاتِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِ اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ قِبَلَهُمْ فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً طَوِيلًا وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلاؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنّ أَحَقَّ مَنْ ساءَ ظَنُّك بِهِ لَمَنْ ساءَ بَلاؤكَ عِنْدَه.

وَلا تَنْقُضْ سُنَّةً صَالِحَةً عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الأُلْفَةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ وَلا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ فَيَكُونَ الأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا وَالوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا.

وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ العُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةَ الحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلادِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلا بِبَعْضٍ وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ وَمِنْهَا كُتَّابُ العَامَّةِ وَالخَاصَّةِ وَمِنْهَا قُضَاةُ العَدْلِ وَمِنْهَا عُمَّالُ الإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ وَمِنْهَا أَهْلُ الجِزْيَةِ وَالخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ وَكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللهُ لَهُ سَهْمَهُ وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ

سُنَّةِ نَبيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظاً.

فَالجُنُودُ بِإِذْنِ اللهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَزَيْنُ الوُلاةِ وَعِزُّ الدِّينِ وَسُبُلُ الأَمْنِ وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إلا بِهِمْ ثُمَّ لا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إلا بِمَا يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ ثُمَّ لا قِوَامَ لِهَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إلا بِالصِّنْفِ الثَّالِثِ مِنَ القُضَاةِ وَالعُمَّالِ وَالكُتَّابِ لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ المَعَاقِدِ وَيَجْمَعُونَ مِنَ المَنَافِعِ وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوَامِّهَا وَلا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إلا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ وَفِي اللهِ لِكُلٍّ سَعَةٌ وَلِكُلٍّ عَلَى الوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ وَلَيْسَ يَخْرُجُ الوَالِي مِنْ حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ إلا بِالاِهْتِمَامِ وَالاِسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الحَقِّ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ للهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِإِمَامِكَ وَأَنْقَاهُمْ جَيْباً وَأَفْضَلَهُمْ حِلْماً مِمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الغَضَبِ وَيَسْتَرِيحُ إِلَى العُذْرِ وَيَرْأَفُ بِالضُّعَفَاءِ وَيَنْبُو عَلَى الأَقْوِيَاءِ وَمِمَّنْ لا يُثِيرُهُ العُنْفُ وَلا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ.

ثُمَّ الصَقْ بِذَوِي المُرُوءَاتِ وَالأَحْسَابِ وَأَهْلِ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الحَسَنَةِ ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاحَةِ فَإِنَّهُمْ جِمَاعٌ مِنَ الكَرَمِ وَشُعَبٌ مِنَ العُرْفِ ثُمَّ تَفَقَّدْ مِنْ

أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا وَلا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ وَلا تَحْقِرَنَّ لُطْفاً تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ وَلا تَدَعْ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمُ اتِّكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا فَإِنَّ لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعاً يَنْتَفِعُونَ بِهِ وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعاً لا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُ.

وَلْيَكُنْ آثَرُ رُؤوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَتِهِ بِمَا يَسَعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمّاً وَاحِداً فِي جِهَادِ العَدُوِّ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الوُلاةِ اسْتِقَامَةُ العَدْلِ فِي البِلادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ وإِنَّهُ لا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلا بِسَلامَةِ صُدُورِهِمْ وَلا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إِلا بِحِيطَتِهِمْ عَلَى وُلاةِ الأُمُورِ وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دُوَلِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوُو البَلاءِ مِنْهُمْ فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَفْعَالِهِمْ تَهُزُّ الشُّجَاعَ وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى وَلا تَضُمَّنَّ بَلاءَ امْرِئٍ إِلَى غَيْرِهِ وَلا تُقَصِّرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةِ بَلائِهِ وَلا يَدْعُوَنَّكَ شَرَفُ امْرِئٍ إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ صَغِيراً وَلا ضَعَةُ امْرِئٍ إِلَى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ عَظِيماً.

وَارْدُدْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الخُطُوبِ وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأُمُورِ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ ﴿يَاأَيُّهَا

﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فَالرَّدُّ إِلَى اللهِ الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الجَامِعَةِ غَيْرِ المُفَرِّقَةِ.

ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ وَلا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ وَلا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ وَلا يَحْصَرُ مِنَ الفَيْءِ إِلَى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ وَلا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ وَلا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَآخَذَهُمْ بِالحُجَجِ وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ مِمَّنْ لا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ وَلا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ وَافْسَحْ لَهُ فِي البَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ وَأَعْطِهِ مِنَ المَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظَراً بَلِيغاً فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالهَوَى وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا.

ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَاراً وَلا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالقَدَمِ فِي الإِسْلامِ المُتَقَدِّمَةِ فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاقاً وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً وَأَقَلُّ فِي المَطَامِعِ إِشْرَاقاً وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَراً ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ

وَحُجَّـةٌ عَلَيْهِـمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَـكَ ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ وَابْعَـثِ العُيُونَ مِنْ أَهْلِ الصِّـدْقِ وَالوَفَاءِ عَلَيْهِمْ فَـإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي الـسِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَـدْوَةٌ لَهُمْ عَلَى اسْـتِعْمَالِ الأَمَانَةِ وَالرِّفْـقِ بِالرَّعِيَّةِ وَتَحَفَّـظْ مِنَ الأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَـطَ يَـدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَـاهِداً فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ العُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ المَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ.

وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَـالٌ عَلَى الخَـرَاجِ وَأَهْلِهِ وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِـمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَـرِكَ فِي اسْـتِجْلابِ الخَرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لا يُـدْرَكُ إِلا بِالعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَـبَ الخَرَاجَ بِغَيْرِ عِـمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ وَأَهْلَكَ العِبَادَ وَلَمْ يَسْـتَقِمْ أَمْـرُهُ إِلا قَلِيلاً فَإِنْ شَـكَوْا ثِقَلاً أَوْ عِلَّةً أَوِ انْقِطَـاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ أَوْ إِحَالَـةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤونَةَ عَنْهُـمْ فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ مَعَ اسْـتِجْلابِكَ حُسْـنَ ثَنَائِهِمْ وَتَبَجُّحِكَ بِاسْـتِفَاضَةِ العَدْلِ فِيهِمْ مُعْتَمِـداً فَضْـلَ قُوَّتِهِمْ بِـمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُـمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُـمْ وَالثِّقَةَ مِنْهُـمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِـنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِـمْ فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُـورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُـهُمْ بِهِ فَإِنَّ العُمْـرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ

أَهْلِهَا وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ عَلَى الجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالبَقَاءِ وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالعِبَرِ.

ثُمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَائِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُوهِ صَالِحِ الأَخْلاقِ مِمَّنْ لا تُبْطِرُهُ الكَرَامَةُ فَيَجْتَرِئَ بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلإٍ وَلا تَقْصُرُ بِهِ الغَفْلَةُ عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ وَلا يُضْعِفُ عَقْداً اعْتَقَدَهُ لَكَ وَلا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلاقِ مَا عُقِدَ عَلَيْكَ وَلا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الأُمُورِ فَإِنَّ الجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ غَيْرِهِ أَجْهَلَ ثُمَّ لا يَكُنِ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ فَإِنَّ الرِّجَالَ يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الوُلاةِ بِتَصَنُّعِهِمْ وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ وَالأَمَانَةِ شَيْءٌ وَلَكِنِ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي العَامَّةِ أَثَراً وَأَعْرَفِهِمْ بِالأَمَانَةِ وَجْهاً فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ للهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ لا يَقْهَرُهُ كَبِيرُهَا وَلا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ.

ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً المُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ وَالمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ وَجُلابُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ

وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلا يَجْتَرِؤونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ وَصُلْحٌ لا تُخْشَى غَائِلَتُهُ وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً فَاحِشاً وَشُحّاً قَبِيحاً وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى الوُلاةِ فَامْنَعْ مِنَ الاِحْتِكَارِ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَنَعَ مِنْهُ وَلْيَكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بِالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ.

ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ المَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ البُؤْسَى وَالزَّمْنَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعاً وَمُعْتَرّاً وَاحْفَظْ للهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْماً مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقِسْماً مِنْ غَلاتِ صَوَافِي الإِسْلامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ فَلا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ فَإِنَّكَ لا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكَامِكَ الكَثِيرَ الْمُهِمَّ فَلا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ العُيُونُ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ فَفَرِّغْ لِأُولَئِكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُعِ فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ اعْمَلْ فِيهِمْ بِالإِعْذَارِ إِلَى اللهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ فَإِنَّ هَؤُلاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَى اللهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَتَعَهَّدْ أَهْلَ اليُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لا حِيلَةَ لَهُ وَلا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ وَذَلِكَ عَلَى الوُلاةِ ثَقِيلٌ وَالحَقُّ

كُلُّهُ ثَقِيلٌ وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا العَاقِبَةَ فَصَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللهِ لَهُمْ.

وَاجْعَلْ لِذَوِي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ للهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ «**لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ**» ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ مِنْهُمْ وَالعِيَّ وَنَحِّ عَنْهُمُ الضِّيقَ وَالأَنَفَ يَبْسُطِ اللهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ.

ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لا بُدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كُتَّابُكَ وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تَحْرَجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ أَفْضَلَ تِلْكَ المَوَاقِيتِ وَأَجْزَلَ تِلْكَ الأَقْسَامِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا للهِ إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ.

وَلْيَكُنْ فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ بِهِ للهِ دِينَكَ إِقَامَةُ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةً فَأَعْطِ اللهَ مِنْ بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللهِ مِنْ ذَلِكَ كَامِلًا غَيْرَ مَثْلُومٍ وَلا مَنْقُوصٍ بَالِغاً مِنْ بَدَنِكَ مَا بَلَغَ وَإِذَا قُمْتَ فِي صَلاتِكَ لِلنَّاسِ فَلا تَكُونَنَّ مُنَفِّراً وَلا مُضَيِّعاً فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ العِلَّةُ وَلَهُ الحَاجَةُ وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم

حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى اليَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ «**صَلِّ بِهِمْ كَصَلاةِ أَضْعَفِهِمْ وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً**».

وَأَمَّا بَعْدُ فَلا تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّ احْتِجَابَ الوُلاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ وَالِاحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الكَبِيرُ وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ وَيَقْبُحُ الحَسَنُ وَيَحْسُنُ القَبِيحُ وَيُشَابُ الحَقُّ بِالبَاطِلِ وَإِنَّمَا الوَالِي بَشَرٌ لا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الأُمُورِ وَلَيْسَتْ عَلَى الحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ وَإِنَّمَا أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ إِمَّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بِالبَذْلِ فِي الحَقِّ فَفِيمَ احْتِجَابُكَ مِنْ وَاجِبِ حَقٍّ تُعْطِيهِ أَوْ فِعْلِ كَرِيمٍ تُسْدِيهِ أَوْ مُبْتَلًى بِالمَنْعِ فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا لا مَؤونَةَ فِيهِ عَلَيْكَ مِنْ شَكَاةِ مَظْلِمَةٍ أَوْ طَلَبِ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ.

ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ وَلا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ قَطِيعَةً وَلا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شِرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَؤونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَكَ وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَلْزِمِ الحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ وَكُنْ فِي ذَلِكَ

صَابِراً مُحْتَسِباً وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ فَإِنَّ مَغَبَّةَ ذَلِكَ مَحْمُودَةٌ.

وَإِنْ ظَنَّتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفاً فَأَصْحِرْ لَهُمْ بِعُذْرِكَ وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ وَرِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ وَإِعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الحَقِّ.

وَلا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وللهِ فِيهِ رِضىً فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً لِجُنُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ وَأَمْناً لِبِلادِكَ وَلَكِنِ الحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ فَإِنَّ العَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ فَخُذْ بِالحَزْمِ وَاتَّهِمْ فِي ذَلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً فَحُطْ عَهْدَكَ بِالوَفَاءِ وَارْعَ ذِمَّتَكَ بِالأَمَانَةِ وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ مَا أَعْطَيْتَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الوَفَاءِ بِالعُهُودِ وَقَدْ لَزِمَ ذَلِكَ المُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ المُسْلِمِينَ لِمَا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الغَدْرِ فَلا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ وَلا تَخِيسَنَّ بِعَهْدِكَ وَلا تَخْتِلَنَّ عَدُوَّكَ فَإِنَّهُ لا يَجْتَرِئُ عَلَى اللهِ إِلا جَاهِلٌ شَقِيٌّ وَقَدْ جَعَلَ اللهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْناً أَفْضَاهُ بَيْنَ العِبَادِ بِرَحْمَتِهِ وَحَرِيماً يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ وَيَسْتَفِيضُونَ إِلَى جِوَارِهِ فَلا إِدْغَالَ وَلا مُدَالَسَةَ وَلا خِدَاعَ فِيهِ وَلا تَعْقِدْ عَقْداً تُجَوِّزُ فِيهِ العِلَلَ وَلا تُعَوِّلَنَّ عَلَى لَحْنِ قَوْلٍ بَعْدَ التَّأْكِيدِ وَالتَّوْثِقَةِ وَلا يَدْعُوَنَّكَ ضِيقُ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللهِ إِلَى طَلَبِ انْفِسَاخِهِ بِغَيْرِ الحَقِّ فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضِيقِ أَمْرٍ

تَرْجُـو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِـنْ غَدْرٍ تَخَافُ تَبِعَتَهُ وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللهِ فِيهِ طِلْبَةٌ لا تَسْتَقْبِلُ فِيهَا دُنْيَاكَ وَلا آخِرَتَكَ.

إِيَّـاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَـفْكَهَا بِغَـيْرِ حِلِّهَـا فَإِنَّهُ لَيْـسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَـةٍ وَلا أَعْظَـمَ لِتَبِعَةٍ وَلا أَحْـرَى بِزَوَالِ نِعْمَـةٍ وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَـفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا وَاللهُ سُـبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالحُكْـمِ بَيْنَ العِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَلا تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَـرَامٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّـا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُـهُ وَيَنْقُلُهُ وَلا عُذْرَ لَكَ عِنْـدَ اللهِ وَلا عِنْدِي فِي قَتْـلِ العَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ البَـدَنِ وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَـإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَـوْطُكَ أَوْ سَـيْفُكَ أَوْ يَـدُكَ بِالعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الوَكْـزَةِ فَـمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً فَـلا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُـلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ حَقَّهُمْ.

وَإِيَّـاكَ وَالإِعْجَابَ بِنَفْسِـكَ وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُـكَ مِنْهَا وَحُبَّ الإِطْـرَاءِ فَإِنَّ ذَلِـكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّـيْطَانِ فِي نَفْسِـهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ المُحْسِنِينَ.

وَإِيَّـاكَ وَالمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَـانِكَ أَوِ التَّزَيُّـدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ فَإِنَّ المَنَّ يُبْطِلُ الإِحْسَانَ وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَـبُ بِنُورِ الحَقِّ وَالخُلْفَ يُوجِبُ المَقْتَ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

(١) سورة غافر، آية ٣٥.

وَإِيَّاكَ وَالعَجَلَةَ بِالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا أَوِ التَّسَقُّطَ فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا أَوِ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنكَّرَتْ أَوِ الوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ.

وَإِيَّاكَ وَالاِسْتِئْثَارَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ وَالتَّغَابِيَ عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الأُمُورِ وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ وَسَوْرَةَ حَدِّكَ وَسَطْوَةَ يَدِكَ وَغَرْبَ لِسَانِكَ وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِكَفٍّ البَادِرَةِ وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الاِخْتِيَارَ وَلَنْ تَحْكُمَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ المَعَادِ إِلَى رَبِّكَ.

وَالوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وآله وسلم أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ لِكَيْ لاتَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا وَأَنَا أَسْأَلُ اللهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ أَنْ يُوَفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنَ الإِقَامَةِ عَلَى العُذْرِ الوَاضِحِ إِلَيْهِ وَإِلَى خَلْقِهِ مَعَ حُسْنِ الثَّنَاءِ فِي العِبَادِ وَجَمِيلِ الأَثَرِ فِي البِلادِ وَتَمَامِ النِّعْمَةِ وَتَضْعِيفِ الكَرَامَةِ وَأَنْ يَخْتِمَ لِي وَلَكَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّهَادَةِ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً وَالسَّلامُ»[1].

---

(١) نهج البلاغة، كتاب رقم٥٣.

الملامح العامة

من خلال قراءة عهد الإمام علي عليه السلام لواليه على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه، تجده يضم روائع في التوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. وقبل أن نبدأ الحديث في تفاصيل كلماته، آلينا على أنفسنا أن نجمل الحديث أولا في بيان الملامح العامة لها، لكي يأخذ القارئ نظرة عامة وشاملة لما ذهب إليه الإمام علي عليه السلام في عهده هذا.

١- مسؤوليات الدولة

يحدد أمير المؤمنين عليه السلام في إفتتاحية العهد مسؤوليات الدولة في كلمات أربع:

١- جباية الخراج؛ أي تحصيل الضرائب، وهو مسؤولية وزارة المالية.

٢- وجهاد العدو، وهو مسؤولية وزارة الدفاع.

٣- واستصلاح الناس؛ بالتثقيف والتربية والتعليم، وهو من

مسؤوليات وزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي. وكذلك ببسط الأمن بوضع قوانين رادعة عن الجريمة، وهو مسؤولية وزارة الداخلية.

٤- وأخيراً عمارة البلاد، وهي مسؤولية وزارات الدولة التي تسمى بالوزارات الخدمية.

٢- دور التقوى في الإدارة

للنظام الديني في إدارة المجتمع الإنساني ركيزتان:

الأولى: الإيمان الذي يتجلى في الواقع العملي بالتقوى، والالتزام الطوعي بالأنظمة والآداب.

الثانية: القوانين التي تنظم علاقة الناس ببعضهم والتي تطبق بالروادع الخارجية.

من هنا فانك تجد في عهد الإمام علي عليه السلام الإهتمام الجدي بإثارة خوف الله سبحانه في نفس الوالي أو المسؤول الأول للدولة، ومن ثم تزكية نفسه بما يتناسب والمهام الصعبة التي كلف بها.

٣- دور الروادع الخارجية في الإدارة

ثم يؤكد الإمام علي عليه السلام على دور الروادع الخارجية في إدارة الدولة، وأبرزها رقابة الشعب على أداء الحكومة، وإذا كان حس القائد مرهفاً تجاه شعبه عبَّر عن ضميرهم ودافع عن حقهم وخشي اعتراضهم ولم يستهن باعتراضهم.

ويأمر الإمام عليه السلام واليه بإستقطاب رضا الشعب بالأمور التالية:

أولاً: بخدمتهم عبر العمل الصالح.
ثانياً: بالزهد فيما يملكون، وكبح جماح الطمع في أموالهم.
ثالثاً: بالإحساس بالرحمة تجاههم واستشعار الحب واللطف نحوهم.
رابعاً: تجنب الإستسباع عليهم، وعدم استخدام القوة والقهر ضدهم.
خامساً:باعتبار المسلمين اخوته في الدين، واعتبار غير المسلمين نظراء له في الخلق وشركاءه في الإنسانية.
سادساً: العفو عنهم والصفح عن أخطائهم.
سابعاً: خشية الله فيهم والخوف من الإمام الذي هو أعلى منه.
ثامناً: الانعطاف نحو جانب العفو، وعدم التبجح بالعقوبة، وعدم المبادرة بها قبل اليأس عن معالجة الأمر بغيرها.
تاسعاً: بعدم الإحساس بالتسلط عليهم لكي لا يتجبر، وليتذكر قدرة الله كلما نازعته نفسه إلى حالة التكبر والخيلاء.

٤- الإنصاف لمناهضة الفساد الإداري

للوالي وللمسؤول في دوائر الدولة أنّى كان مستواه ثلاثة أطر يتحرك عبرها:

الأول: نفسه التي بين جنبيه.
الثاني: خاصته الأقربون منه.
الثالث: عامة الناس.

لابد أن ينتصف للعدالة والعدالة وحدها، وإنما يكون ذلك بأن يأخذ حق الناس من نفسه ومن خاصته، ليفي بعهد الله عليه. وهذه الوصية جاءَت لمناهضة الفساد الإداري.

٥- عماد الدين.. العامة من الأمة

المعادلة الصعبة عند القيادات تتمثل في التوازن بين الخاصة والعامة.. بين من يحيط بالقائد من أصحابه وكبار معاونيه ومدراء شؤون الأمة، وبين أبناء الشعب. ولقد صرح الإمام علي عليه السلام بضرورة تفضيل العامة على الخاصة، لأن سخط عامة الناس يجحف برضى الخاصة، بينما سخط الخاصة يُغتفر مع رضى العامة.

وبَيَّن الإمام عليه السلام معايب الخاصة ووصفهم بأنهم: العظيم مؤونتهم والقليل معونتهم، وأنهم يبغضون العدل ويلحون على قضاء حوائجهم، وإذا منعتهم لا يرضون بعذرك، وعند المشاكل يسارعون للهرب. بينما العامة -من أبناء الشعب- هم عماد الدين وجماع المسلمين. فهم محور تجمع المسلمين، وعند المواجهة مع العدو تجدهم عدةً جاهزة. وهكذا أمر الإمام عليه السلام واليه بأن يميل إليهم كلما تخير بينهم وبين الخاصة.

٦- الساعي غاش وإن تشبّه بالناصحين

من أسباب فساد الدول -بعد البطانة السيئة- طبقة السُّعاة الذين يتسللون عادة الى الأجهزة الإستخباراتية وليس همهم إلاّ نقل معايب العباد وتتبع عورات الناس المستورة.

ويوصي الإمام علي عليه السلام واليه وكل الولاة بإبعاد هذه الفئة وعدم الإستماع إليهم. ذلك لأن الناس لا يخلون من عيوب، وعلى الوالي سترها وليس نشرها. وإنما مسؤولية القيادة إصلاح ما ظهر من معايب العباد وليس ما خَفيَ منها.

إنّ القائد مسؤول عن تفكيك عقد الأحقاد، وتنفيس ما احتقن في النفوس من ثارات، وبالتالي تطهير نفوس المجتمع من أسباب الفساد وليس تكريسها. وهكذا يجب التغابي عما في الناس من عيوب، بينما السعاة يسيرون في الإتجاه المعاكس. وهكذا أطلق الإمام عليه السلام كلمته الصاعقة بأن الساعي غاش وإن تنكر في ثياب الناصحين.

٧- المستشار الأمين

لابد للقائد من مستشارين، فما هي صفات المستشار المثالي؟

أولاً: يوصي الإمام عليه السلام بتجنب إستشارة البخيل الذي ينهى أبداً عن الإحسان ويخوف من الفقر.

ثانياً: يأمر بالإبتعاد عن استشارة الجبان الذي يوهن العزيمة.

ثالثاً: يأمر بالإبتعاد عن الحريص الذي يدعو إلى الإستئثار بخيرات الأمة.

ويلخص الإمام عليه السلام الحكمة في تجنب هذه الأنماط من المستشارين بأنهم يُفقدون القائد الثقة بالله العظيم، ذلك لأن صفاتهم غرائز شتى تجمعها صفة واحدة تتمثل في سوء الظن بالله سبحانه.

٨- تطهير دوائر الدولة من العناصر الفاسدة

لا ينبغي أن يتردد القائد الجديد فيما يتصل بالعناصر الفاسدة الذين كانوا من أعوان الأنظمة البائدة. فانهم شر الأعوان، ولقد كانوا أنصار أئمة الجور، وكانوا اخوان الظلمة. وإنه إن طردهم فسوف يجد مَنْ هم خير منهم مِن البررة، ممن فيهم الكفاءة التي كانت للسابقين، بينما ليس عليهم سلبيات أعوان النظام السابق. وهم أقل مؤونة وأكثر معونة وأقرب رحماً وعطفاً وأبعد عن المؤامرة مع الآخرين ضد سلامة البلد.

بعد إعطاء الإمام عليه السلام هذا التوجيه الرشيد بَيَّن لواليه جملة صفات مثلى للوزراء:

الأولى: القول بجوهر الحق ولُبّه من دون تورية وكناية.
الثانية: عدم التعاون مع الوالي فيما كره الله لأوليائه دون أن يهتم بهوى الوالي.

الثالثة: القرب من أهل الورع والصدق. وبتعبير آخر؛ أن يكون من تيار المتقين في المجتمع. ثم بعدئذ وصاه بأن يربي وزراءه على أن لا يحمدوه بغير حق وبما لم يفعله، لأن كثرة الإطراء تحدث الزهو والاعتزاز بغير حق.

٩- كيف يتعامل القائد مع شعبه؟

وصايا حكيمة يبينها الإمام عليه السلام في الرائعة التاسعة، هي في العادة مخالفة لسلوك القادة، أبرزها:

أولاً: إلزام الناس بما ألزموا أنفسهم به، فمن أحسن يُحْسَن إليه، ولا يكون المحسن والمسيء عنده سواء، فإن هذا السلوك يشجع المسيء على التمادي في الإساءَة.

ثانياً: الإحسان الى الشعب، فإنه يجعل القائد يحسن الظن بهم.

ثالثاً: تخفيف المؤونة عليهم وألاّ يحمِّلهم أكثر من طاقتهم، فإذا أحسن الوالي ظَنّه برعيته، والقائد بشعبه خفف عن نفسه عناءً طويلاً.

١٠- الاستمرار على السنن الحسنة

بسبب تراكم تجارب الناس في تعايشهم تنمو عندهم سنن صالحة؛ مثل التزاور، والتهادي، وتبادل الاحترام، واحترام الكبار، والاحتفال بأعياد معينة تقرِّب بعضهم إلى بعض.. ويوصي الإمام عليه السلام واليه

وكل القادة بعدم نقض تلك السنن الصالحة التي تنفع الناس، وألا يستحدث سنناً تضر بشيء من تلك السنن السابقة.

١١- مدارسة العلماء ومشاورة الحكماء

ويوصي الإمام علي عليه السلام بضرورة مدارسة العلماء، والتشاور معهم في قضايا العلم، ومناقشة الحكماء ومشاركتهم الرأي في قضايا الساعة، وذلك بهدف معرفة ما صلحت به البلاد من قبل واستقام عليه أمر العباد.

١٢- تحديد الطبقات الاجتماعية

لقد حدد الإمام عليه السلام الطبقات الاجتماعية، وبَيَّن ضرورة أن تتكامل فيما بينها، فلا يصلح بعضها إلا ببعض، وهم: الجيش، والإداريون، والقضاة، والعمال (كالمساعدين للقضاة)، وأهل الجزية من المواطنين من أهل الكتاب، والتجار، والصناعيون، والطبقات الضعيفة والمحرومة.

وَبَيَّن الإمام عليه السلام أنَّ لكل طبقة من هؤلاء حدوداً شرعياً لا بد من معرفتها تمهيداً لرعايتها وتطبيقها، وبَيَّن أن هذه الحدود هي محفوظة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، فلابد من التفقّه في أحكام الدين بالنسبة إلى كل تلك الطبقات، للتعامل معها حسب حكم الله سبحانه. وبهذا التوجيه مهّد الإمام عليه السلام للحديث عن فقه طبقات الامة.

١٣- هكذا تتكامل طبقات الأمة

ما هي الأهداف العسكرية في الإسلام؟

أولاً: المحافظة على الشعب والدفاع عنهم.

ثانياً: إعطاء الهيبة للدولة.

ثالثاً: إضفاء العزة والرفعة للدين.

رابعاً: تحقيق الأمن في الطرق.

وبعد بيان هذه الأهداف للعسكرية الإسلامية يبين الإمام عليه السلام أن هذه الطبقة بحاجة الى مال، ولا مال إلا بالخراج (الضرائب المشروعة العادلة)، حيث أنه يوفّر لهم القدرة على جهاد العدو والدفاع عن البلاد. ولكن الخراج لا يمكن إستحصاله من دون مساعدة قضاة العدل والمسؤولين والإداريين، ثم لا يمكن أن يستقيم أمر الناس إلا بالتجار والصناعيين الذين يستثمرون البضائع أو ينتجون ما ينفع الناس من صناعات.

أما الطبقة السفلى وهم الفقراء وذووا الحاجة فانهم الذين يستحقون المعونة وقد وسعهم رزق الله.

ولا يمكن أن يوفر القائد حقوق هذه الطبقات، ويلتزم بأحكام الدين بالنسبة إلى كل طبقة، إلا بتوطين نفسه على لزوم ما وجب عليه من الحق والصبر عليه سواءً كان خفيفاً عليه أو ثقيلاً.

١٤- كيف يختار القائد رؤساء جيشه؟

الصفات التي لابد من اجتماعها في قيادات الجيش هي التالية:

أولاً: الإخلاص لله وللقيادة.

ثانياً: النقاء، وعدم التلوث الأخلاقي بفساد جنسي ولا بفساد إداري.

ثالثاً: سعة الصدر، حيث يجب ألا يستثيره الغضب وإنما يرتاح إلى العفو وقبول العذر.

رابعاً: تكامل الشخصية، حيث تراه يرأف بالضعفاء، ويتعالى على العنف، ولا يضعف في مواجهة طغيان الأقوياء.

وهذه الصفات تتوافر عادة عند ذوي المروءات والإحسان، من أهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة.

وحينما لا يوجد هنالك من تتوافر فيه تلك الصفات، فسوف يوجدون في البيوت الرفيعة التي شأنها نجدة المستضعفين، وغوث اللاجئين، والتي تتحلى بالشجاعة والسخاء والسماحة.

١٥- كيف يتفقد القائد جيشه؟

يوصي الإمام عليه السلام بضرورة تفقد أبناء القوات المسلحة، كما يتفقد الوالدان أبناءَهما، وألا يعتبر ما ينفق عليهم من المال عظيما،

وفي ذات الوقت لا يحتقر لطفاً يعطف به عليهم وإن كان صغيراً. فالإهتمام بلطيف أمورهم قد يكون له وقع كبير في أنفسهم، كما أن الجسيم من العطاء لا يستغنون عنه.

١٦- من هو القائد العسكري الفذ؟

والقوات المسلحة مراتب عسكرية، ولابد أن يختار الحاكم من له صفات مثلى للمراتب القيادية، فما هي تلك الصفات؟

أشار الإمام عليه السلام الى أبرزها، وهي: مواساتهم لسائر أبناء القوات المسلحة، فان ذلك سوف يحوِّل الجيش إلى بنيان مرصوص لقتال العدو، ولا يكون همهم إلا هماً واحداً هو الدفاع عن الأمة.

١٧- تبادل العطف بين القائد والأمة

ثم يؤكد الإمام عليه السلام على تبادل العطف بين القيادة والقاعدة. فكلما عطف القائد على الناس أكثر، تعاطفوا معه، والقائد بحاجة الى عطف الجماهير لكي يستقيم العدل في البلاد، وتتوفر في النفوس المودة تجاه القائد، ولا تظهر تلك المودة إلا بسلامة قلوبهم وعدم وجود غلٍّ فيها تجاه قيادتهم، لكي لا ينتظروا زوال الحكومة. ومن هنا فان أبناء الأمة بحاجة إلى أن تنفسح أمامهم تطلعات المستقبل، وأن يلقوا من القيادة حسن الثناء وبيان ما قدمه طلائعهم، فإن كثرة ذكر محاسن أفعالهم تنمي فيهم روح الشجاعة، وتحرِّض المتقاعدين على اللحاق بالمتفوقين منهم.

١٨- كيف تقسّم الأوسمة؟

لكي لا تضيع حقوق العسكريين الأبطال الذين يقومون بدور متميّز في الدفاع عن الوطن، لابد أن تقسم الأوسمة والترفيعات العسكرية على أهلها حتى ولو كانوا من صغار مراتب الجيش. أما إذا اُستغل جهد الجنود الصغار لمصلحة كبار الضباط بلا استحقاق، فإن ذلك لا يشجع القوات المسلحة على بذل المزيد من الجهد.

١٩- الكتاب والسنة المرجع في الخطوب

القائد قد يواجه تحديات تتسبب في أن تتشابه عليه الأمور. فالواجب يحتم عليه الرجوع الى كتاب الله وسنَّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يجوز له أن يبادر بإبداء رأي أو إتخاذ موقف دون أن يعتمد على قاعدة تشريعية متينة.

٢٠- معايير إختيار القضاة

في صلاح القضاء صلاح الأمة، ولا بد من إختيار أفضل الناس للقضاء، وهو الذي تجتمع فيه الصفات التالية:

١- من يملك سعة الصدر فلا تضيق به الأمور.

٢- من لا يثيره الخصوم.

٣- من يتراجع عند الخطأ فلا يتمادى في الزلّة التي وقع فيها.

٤- من لا يتردد في الرجوع الى الحق إذا عرفه.
٥- من لا تنازعه نفسه بطمع في حطام الدنيا.
٦- من يقلّب وجوه الأمور حتى يعرف الصواب، فلا يكتفي بالظواهر دون خلفياتها.
٧- من إذا صادف شبهة توقف عندها ولم يقتحمها من دون علم.
٨- من إذا توفرت لديه الحجة بادر بالأخذ بها من دون تردد.
٩- من لا يضجر بمراجعة الخصم حتى يتأكد من الحق.
١٠- من هو صبور في البحث حتى تنكشف له الحقيقة.
١١- من إذا عرف الحكم كان صارماً فيه.
١٢- من لا يزهو بالإطراء (حتى يبحث عنه فيبتعد عن الحكم بالحق).
١٣- من لا يبحث عن مغنم فلا يستميله إغراء.

ثم بين الإمام عليه السلام إن مثل أولئك الرجال هم قلة، فينبغي أن يبحث عنهم بلا ملل.

ثم أَمر الإمام عليه السلام واليه بأن يتعاهد ويراقب قضاء قضاته حتى يكتشف بسرعة خطأهم لو حصل، وأمره بأن يبذل لهم ما يوفر حاجاتهم حتى لا يفتقروا الى الناس.

ثم أمره بأن يرفع منزلة القاضي بين خاصته إلى أن يكون

أرفعهم منزلة، حتى لا يغتال الرجال شخصيته عنده (بوشاية أو سعاية)، ثم أمره بأن ينظر إلى ذلك نظراً بليغاً، ويسعى من أجل ذلك سعياً جدياً، لأن هذا الدين قد كان أسيراً في أيدي الأشرار، حيث كانوا يتبعون من خلاله أهواءَهم ويطلبون بإسمه الدنيا.

٢١- كيف يختار القائد رؤساء الدوائر؟

بعد التأكيد على أهمية السلطة القضائية، بيّن الإمام عليه السلام حكم دوائر الدولة، وبدأ الحديث عن رؤسائها، وأهم وصية للقائد في هذا الشأن: ألا يختارهم عبثاً وبلا معايير أو أثرةً لأهداف مادية، لأن فيهم الكثير من شُعَب الجور والخيانة. ومن هنا فلابد من البحث عن أهل التجربة والحياء من البيوت الصالحة، وذوي السوابق الحسنة، لأن أخلاقهم أكرم، وأهدافهم أصح، ومطامعهم أقل، ونظراتهم أبلغ فيما يتصل بعواقب الأمور ومصائرها.

ثم أمر الإمام عليه السلام بأن يفرق على هؤلاء من المعاش ما يجعلهم يصلحون به أنفسهم، ويستغنون عما في أيديهم من أموال الدولة، وإن هم خالفوا أو خانوا تكون الحجة عليهم يومئذ بالغة.

ثم أمر بأن يراقب أعمالهم بصورة مباشرة، أو عبر العيون الصادقين الأوفياء، فان ذلك يدعوهم الى الوفاء بالأمانة والرفق بالناس.

ثم أمر الإمام عليه السلام بأنه إن أُخبر عن خيانة أحدهم بواسطة جمعٍ من عيونه الموثوقين، عاقبه في بدنه واسترجع منه ما سرقه من أموال الدولة ووسمه بالخيانة.

هكذا أدّب الإمام علي عليه السلام واليه فيما يتصل بأمر التعامل مع الموظفين الكبار.

٢٢- كيف تُجبى الضرائب؟

الضرائب التي كانت تُجمع في البلاد باسم الخراج، تهدف في نهاية المطاف إصلاح أمور الناس أنفسهم، ففوائدها ترجع إليهم. وبهذا يحدد الإمام عليه السلام الهدف من جمع الضرائب كما يعين ميزان العدل في ذلك، لأن الضرائب إذا جُمعت بصورة صحيحة، كان في ذلك خير الناس، والناس جميعاً بحاجة الى الخراج وأهله.

وتبدأ وصايا الإمام عليه السلام بالنسبة الى الخراج بضرورة الإهتمام بعمارة الأرض قبل الإهتمام بخراجها. فالأرض العامرة هي التي تنتج المزيد من الخراج، فمن طلب الخراج من دون الإهتمام بعمارة الأرض فانه يساهم في إفساد الأرض وأهلها، ويؤثر ذلك سلباً على دولته.

ثم يبين الإمام عليه السلام نماذج من خراب الأرض التي قد يشكو منها أهل الخراج؛ مثل الجفاف، والآفات الزراعية، واستيلاء الماء على الأرض. وفي مثل هذه الحالات لابد من تخفيف

الخراج، فان ذلك سوف يساهم في عمارة الأرض، كما يكون في ذلك دعاية إيجابية للدولة، وينشر العدالة في أرجائها، وما تدخر الدولة عند الشعب من الثقة بها والإيمان بعدالتها سوف ينفعها يوما ما، وذلك حين تحتاج الدولة الى مساعدة الناس فيهرعون الى ذلك بطيبة أنفسهم.

ثم يبين الإمام عليه السلام بأن البلاد إذا كانت عامرة فإنها تواجه التحديات، وإنما خراب الأرض يكون بفقر أهلها، ويكون فقر أهلها بسبب شر قادتها وإهتمامهم بجمع المال أكثر من إهتمامهم بإصلاح البلد، والذي يتسبب عادة من سوء الظن والخوف من عدم بقائهم. فهم في ظنهم سوف لا يستفيدون شيئاً من عمارة الأرض، فلماذا يسعون في إصلاحها؟

٢٣- الكُتّاب والموظفون

يوصي الإمام عليه السلام واليه باختيار الكُتّاب والموظفين عموماً إختياراً قائماً على حسن التقدير، خصوصاً بالنسبة إلى من تُحفظ عنده الرسائل السرية التي تحتوي على خطط القيادة وأسرارها؛ فيوصيه بأن يختار منهم أكثرهم تحلياً بصفات الكمال، وحسن الأخلاق، والتي يختصرها الإمام عليه السلام في الصفات التالية:

أولاً: من لا يطغيه إكرام القائد له، فيخرجه من رشده ويجعله يجاهر بمخالفة القيادة.

ثانياً: من يتمتع بالحزم، فلا يغفل عن عرض الكتب التي تتوارد من الأطراف على القيادة، ثم إعداد الاجابات الصحيحة عليها.

ثالثاً: من يتمتع بقوة الشخصية إلى مستوى الالتزام بالعهد، ولا يضعف عن إطلاق ما عُقِد ضد مصلحته.

رابعاً: مَنْ يعرف قدر نفسه في الأمور بحسن التدبير وحسن التقدير، لأنّ من يجهل قدر نفسه يجهل أقدار الآخرين، فلا يعرف كيف يدبر الأمور، وكيف يبني علاقة إيجابية مع الناس.

بعد بيان هذه الصفات التي يوصي الإمام عليه السلام بضرورة توافرها في فريق الكُتّاب والإداريين، وبالذات قسم الأمانة والسكرتارية، يحذِّر الإمام عليه السلام من قدرة بعض الأشخاص على التكلف أمام القادة، والتظاهر بحسن الخدمة، مما يصعب على القادة أن يكتشفوا زيفهم بسهولة. فعلى القائد ألا يعتمد على حسن الظاهر أو على الفراسة الشخصية، ولكن عليه أن يدرس سوابق هؤلاء فيما يرتبط بخدمة الدول السابقة، ومدى ثقة الناس بهم وبأمانتهم وبنزاهتهم الإدارية.

ثم يوصي الإمام عليه السلام بوضع نظام إداري، فيجعل لكل مجموعة مديراً يتمتع بحسن التدبير في الأمور، فلا يشعر بالضعف والهزيمة أمام المهمات الكبيرة، ولا يتشتت ذهنه إذا واجه مجموعة

كثيرة من المسؤوليات والأعمال، ويملك القدرة على كشف عيوب موظفيه.

٢٤- التجار والصناعيون في الميزان

كيف ينبغي أن تتعامل الدولة مع الطبقة المستثمرة من التجار والصناعيين؟ وما هي وجوه إصلاحهم؟

يبيّن الإمام عليه السلام أولاً مدى أهمية دور هذه الطبقة، فإنهم -سواء المقيم منهم أو الدّوار، والذي يستثمر ثروته أو خبرته- يُعتبرون أصول منافع البلاد، وأنهم يحققون مصالح الناس، حيث يستوردون البضائع من أقصى البلاد التي لايجرؤ غيرهم على الوصول إليها.

ثم يبيّن الإمام عليه السلام أنهم الطبقة التي تنشد السلام، لذلك فلا يُخشى من مكائدها ومؤامراتها، ويأمر بضرورة تفقد أحوالهم والتعاون معهم لحل مشاكلهم.

ولكن -في ذات الوقت- يوصي الإمام عليه السلام بمراقبة أحوالهم حتى لا يضروا بأبناء الشعب. والإضرار الذي يمكن أن يلحق بالناس من خلالهم يتمثل في: الضيق الفاحش، والشح القبيح، والإحتكار، والتحكم في الأسعار، وكل ذلك عيب على الدولة.

وهكذا يأمر الإمام عليه السلام بضرورة منع الإحتكار، لأن

رسول الله ﷺ منع منه.

كما يأمر الإمام عليه السلام بضرورة أن يكون البيع بيعاً سمحاً يتمثل في الموازين العادلة والأسعار المعقولة. أما إذا كان هناك محتكر فلا بد من التنكيل به ولكن من دون إسراف.

٢٥- الله الله في الطبقة السفلى

وعطف الإمام عليه السلام إهتمام الولاة والقادة بالطبقة السفلى، وهم المحرومون الذين لا حيلة لهم في إمرار معاشهم؛ مثل المساكين والمحتاجين والمعوقين، فإن فيهم من يقنع بالقليل إذا أُعطي، وفيهم المعتر الذي لا يسأل الناس إلحافاً. فأمر الإمام عليه السلام القادة بأن يحفظوا حقوق هذه الطبقة، لأنهم قد أمروا بحفظها، وأمر بأن يجعلوا لهم قسماً من بيت المال، ومن الأموال التي تُجبى من سائر البلاد.

ثم وصى الإمام عليه السلام بأن يُحفظ حق البعيد عن مركز الحكم بما يُحفظ به حق الأدنى، لأن الله قد استرعى الحكام حقوقهم جميعاً. وحذّرهم من أن يشغلهم عن حقوق هؤلاء بطر، فإن تضييع الحقوق الصغيرة لا يمكن تبريره بالإهتمام بالأمور الكبيرة.

وأوصى الإمام عليه السلام واليه -وكل حاكم بعده- بأن لا يركز إهتمامه في أمور أخرى فينسى هذه الطبقة المحرومة، وأن لا يستطيل عليهم ويصعِّر خده لهم.

ثم أوصى بأن يتفقد القادة أحوال هذه الطبقة، وبالذات ممن يحتقرهم الناس، ومن أجل ذلك لابد أن يفرّغ لهم بعض الثقاة ممن يخشى الله سبحانه ويتواضع لعباد الله، ولابد أن يرفع هؤلاء التقارير إلى القائد الذي عليه أن يجتهد في العمل بما يعذره عند الله، لأن هؤلاء يُعتبرون أحوج أبناء الشعب إلى الإنصاف. وهكذا فعليه أن يعمل من أجل أداء الحق.

ثم ذكّر الإمام عليه السلام واليه بحق الأيتام وكبار السنّ من المواطنين ممن لا حيلة لهم ولا يسألون الناس. وبَيَّن الإمام عليه السلام أن ذلك ثقيل على ولاة الأمور، لأنه حق، وكل حق ثقيل.

بلى؛ قد يخفف الله سبحانه ما ثقل من أداء الحق على بعض الناس الذين طلبوا العاقبة (في الآخرة) فصبَّروا أنفسهم ووثقوا بصدق موعود الله لهم من الأجر والثواب.

٢٦- الاهتمام الشخصي بأهل الحاجات

بالرغم من الدوائر العديدة التي لابد للدولة الإسلامية أن تستعين بها لقضاء الحوائج، إلا أن بعض الناس يبتلون بحاجات وقضايا لا غنى لهم عن مراجعة القيادات فيها، إما لأنها تستعصي على سائر الدوائر، أو لأن الموظفين لا يهتمون بها بسبب الفساد الإداري، فلا بد للقيادة أن تتفرغ للنظر فيها.

من أجل ذلك وصى الإمام عليه السلام واليه أن يُفرِّغ من نفسه

لأربـاب الحوائـج وقتاً، ويجلـس لهم مجلسـاً عاماً يتواضـع فيه لله سـبحانه، ويطلب من الجيش والشرطة والحراس أن يسمحوا لهم بالوصـول إلى القيـادة، حتى يتحدثـوا معها بصـورة مباشرة وبلا تكلّف. وقد قال رسـول الله ﷺ أكثر من مرة أنه لن تُقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متتعتع.

ويـوصي الإمام عليه السلام القيـادة بأن تتحمـل بعض الكلمات النابية التي قد تصدر من أصحاب الحوائج والتي تدل على الخرق، أو الحـركات غير المناسـبة التـي تراها منهم، كـما عليها أن تتحمل عـدم القدرة عند بعضهم على التعبير، ولابد أن يُبعد عنهم الضيق حتى يوسّع الله عليه رحمته ويوجب له ثواب طاعته.

ثـم وصاه عليه السلام بأن يعطي ما يعطيه للفقير هنيئا (بلا منّة)، أما إذا منع فليمنع في إجمال وإعذار.

٢٧- القضايا الشخصية

هنـاك قضايا لابد للـوالي -وعمومـاً القيـادة- أن يباشرها بصـورة شـخصية؛ مثـل الإجابة عـلى الرسـائل التي تتـوارد على القيـادة من قبل رؤسـاء الدوائـر والقيادات الفرعيـة والتي يعجز الموظفـون عن الإجابة عنها. وكذلك قضاء حوائج الناس التي لا تتسع لها قلوب المعاونين.

ويأمـر الإمـام عليه السلام واليه بـألا يؤخّر عمـل كل يوم لغده،

بل يمضي عمل كل يوم في ذات اليوم. ومن الأمور الشخصية الأعمال العبادية، وإن كانت كل أعمال الوالي العادل تُعتبر عبادة.

ويشرح الإمام عليه السلام الأفعال العبادية بما يلي:

أولاً: إقامة الفرائض. فيأمر بأن يعطي من بدنه في الليل والنهار لله سبحانه، ويكمل الفرائض الواجبة عليه كاملة غير منقوصة (ولا يزعم أن إنشغاله بأمر المسلمين قد يعفيه عن الإهتمام بالفرائض بصورة مستوفية) حتى ولو أرهق بذلك جسده.

ثانياً: أوصاه بأن يخفف صلاته التي يقيمها بالناس لكي لا يكون منفِّراً ولا مضيِّعاً، لأن من الناس من به علة فلا يقدر على الصبر مع صلاة الوالي.

٢٨- الحضور بين الناس

ويوصي الإمام عليه السلام واليه وسائر القادة بالحضور بين الجماهير وعدم الإحتجاب عنهم، لأن في الإحتجاب والإنفصال عنهم أضراراً شتى:

فأولاً يدل على ضيق الأفق وعدم سعة الصدر لمشاكل الناس.

وثانياً يتسبب في الجهل بما يجري في الساحة، فإذا بالحاكم يصغر عنده الكبير ويكبر عنده الصغير، ويقبح الحسن في عينه

ويحسن القبيح، ويختلط الحق -لديه- بالباطل.

ويؤكد الإمام عليه السلام هذه الحقيقة بأن الوالي بشر كسائر الناس، فإذا احتجب عن الناس لا يعرف ما يجري. ثم يؤكد ذلك بأن الحق ليس واضحاً تماماً فليس دائما عليه شواهد واضحة.

أما ثالثاً فإن الوالي أو أي حاكم لا يخلو من حالتين اثنتين: فإما سخي، يقضي حوائج الناس ولم يحتجب عنهم. وإما بخيل، فإن الناس يتفرقون عنه فور ما ييأسون من تفاعله معهم.

علماً بأن أكثر حاجات الناس البسيطة لا مؤونة فيها عليه؛ مثل الشكاية عنده من مظلمة أو طلب إنصاف في حاجة.

٢٩- الموقف من البطانة

إنّ البطانة المحيطين عادة بالولاة والقادة، يشكّلون الوجه الظاهر لهم، وفيهم حالة الإستئثار، والتطاول، وقلة إنصاف في المعاملة.. وهذه هي صفات تلازم عادة مثل هؤلاء الناس، وعلى الوالي أن يقضي على الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذا النوع من البطانة، وأبرز أسبابها المصالح التي يفتشون عنها عند الولاة؛ مثل قطائع الملوك التي كانت شائعة يومئذ؛ والإمام عليه السلام ينهى عنها بشدة، لأن المهنّا والفائدة فيها يكون لهم، بينما التبعة الشرعية تكون من نصيب الحاكم.

٣٠- ألزم الحق من لزمه

حين يلزم الحق أحداً يستوجب قصاصاً أو دية أو غرامة، فلابد أن يقوم القائد بإلزامه به دون النظر إلى وضعه الإجتماعي أو أنه قريب أو بعيد. ويقتضي ذلك صبراً جميلاً ونية قوية مخلصة، فإن عاقبة ذلك ستكون عند الله الحُسنى، كما أن النتيجة الاجتماعية له ستكون محمودة عند الناس.

ثم يعالج الإمام عليه السلام واحدة من أعقد المشاكل في العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وذلك حين يظن الناس أن الحاكم قد انتهج منهجاً ظالماً. فعلى الحاكم هنا أن يواجه الناس بشفّافيّة تامة وصراحة بالغة، فيكشف لهم عن مبررات عمله ويعتذر لهم إن كان مقصِّرا. فإن هذا السلوك يربي الحاكم على العدل والإنصاف، ويُخرج الناس من السقوط في فخ الشائعات ومن ثم سوء الظن بالحاكم، ويقودهم إلى جادّة الحق والصواب.

٣١- لا تدفعن صلحاً وارع ذمتك بالأمانة

فيما يتصل بالعلاقة بين القائد الإسلامي وأعدائه، يوصي الإمام عليه السلام بأن يستجيب للصلح إذا دعا إليه العدو وكان فيه لله رضا، ذلك لأن الصلح إستراحة للمحاربين، وراحة للقيادة من هموم الحرب، كما يوفر أمناً للبلاد. ولكن الإمام عليه السلام بالرغم من التوصية بقبول الصلح يحذّر من سلبياته، ومن أبرزها إحتمال

خيانة العدو، فقد يقارب من أجل المباغتة. ويوصي الإمام عليه السلام بعدم الإعتماد الكلي على حسن الظن عند الصلح.

ثم يبالغ الإمام عليه السلام بالأمر بالوفاء، فإذا انعقدت بين القيادة والعدو معاهدة صلح، وانشغلت ذمة القائد بميثاق، فلا بد أن يحوط عهده بالوفاء، ويرعى ذمته بالأمانة، ويجعل حتى نفسه فداء لما أعطاه من ذمته. ويبين الإمام حكمة ذلك، بأنه ليس من فرائض الله سبحانه بشيء أكثر وأشد إجتماعاً من قبل الناس عليه من تعظيم الوفاء بالعهود، بالرغم من تشتت آرائهم، وتفرق أهوائهم، وحتى المشركون التزموا بالميثاق لما عرفوا في عواقب الغدر من سلبيات. وهكذا حذّر الإمام عليه السلام من الغدر بالذمة، ونقض العهد، والإختلاء والخداع بالعدو، لأنّ في ذلك إجتراءً على الله، ولا يجترئ على الله إلا جاهل شقي. وقد جعل الله عهده وذمته رحمة لعباده، حيث يستريحون في ظلاله.

فلا يجوز الإفساد بالذمة، ولا الخداع فيها، ولا يجوز أن يعقد عقداً غامضاً حتى يجوز فيه التعلّل بالعلل والأعذار فيتحلل منه، بل يجب أن يكون العقد واضحاً شفافاً فلا يعوِّل فيه على لحن القول (والتورية وما أشبه) فإذا ضاق الوالي أوالحاكم بعهد -ألزم نفسه به- ذرعاً، فلا يفسخه بغير حق، فإن الصبر على ضيق يُرجى إنفراجه وحسن عاقبته، خير وأفضل من الإعتذار (لفسخ العهد) بما تخشى عاقبته السوئى، ويطالبك الله سبحانه بِطِلْبَةٍ تحيط بك فلا تفلح بدنيا ولا آخرة.

٣٢- لا تقوي سلطانك بسفك دم حرام

لأن الحكام يزعمون عادة إن أقرب السبل لبسط سيطرتهم على الناس هو إستخدام العنف، فقد حذّر الإمام عليه السلام واليه من ذلك، ونهى من سفك الدماء بغير حق، فإن ذلك أشد الأسباب للنقمة، وأعظم الجرائم تبعة، وأهم الأسباب المؤدية إلى زوال النعمة، وإن أول شيء يقضي الله سبحانه فيه بين العباد يوم القيامة هو سفك الدماء.

وهكذا يحذّر الإمام عليه السلام واليه وكل الحكام من أن يقووا سلطانهم بسفك الدماء، فإن سفكها بدل أن يقوي الدولة يُضعفها، وبدل أن يُحكم الدولة يوهنها، بل ويزيلها.

ثم لا عذر للوالي بسفك الدم الحرام عمداً، لا عند الله ولا عند إمام الأمة، فإن فيه القصاص.

أما إذا كانت الوفاة بسبب التأديب الذي قد يتسبب في الموت، -فإنه حتى الوكزة قد تؤدي إلى الوفاة- فإن في ذلك الدية، ولا يجوز للحاكم أن يتهرب من دفع الدية بالرغم من سلطانه.

٣٣- أيها الحاكم تجنَّب هذه الصفات

ويحذر الإمام عليه السلام في خواتيم عهده من صفات مقيتة لابد أن يتجنبها الحاكم ويبيّن ما فيها من آثار سلبية عليه وعلى حكومته.

أولاً: إياك والإعجاب بنفسك.

الشيطان يغري النفس البشرية بما يحب الإطراء والمدح، والذي ينم عن الإعجاب بالنفس، وعلى الحاكم أن يتجنب ذلك لأنه يمحق ما كان من إحسان المحسنين. (فكلما فعلتَ من عمل صالح يُحبط، عندما يتحول إلى وسيلة للإعجاب بالنفس).

ثانياً: إياك والمنّ على الناس.

ومن أبعاد الاعجاب بالنفس المنّ على الناس، وتعظيم الأفعال التي يقوم بها الحاكم في خدمتهم. ولابد للحاكم أن يلتزم بوعوده التي يقطعها للناس. أما المنّ فإنه يبطل الإحسان، والتزيّد وتعظيم الأفعال يذهب بنور الحق، وأما خلف الوعد فإنه يوجب المقت عند الله والهوان في أعين الناس. قال الله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[1].

ثالثاً: إياك والعجلة والتسقط واللجاجة.

الأمور مرهونة بأوقاتها، حيث أن لكل فعل بيئته التي يصلح فيها، أما العجلة فيه فإنها تفسده.

وينهى الإمام عليه السلام عن التردد عند توفر الفرص وتحقق وقت العمل، كما يوصي عليه السلام بعدم اللجاجة والإصرار على فعل إذا تنكر على الحاكم، فإن ذلك دليل على أن وقته لمّا يَحِن، وإنما

(١) سورة غافر، آية ٣٥.

ينبغي أن يضع الحاكم كل أمر موضعه الذي تدله عليه حكمته.

رابعا: املك حمية أنفك

يحذر الإمام عليه السلام الحاكم من الأَثَرَة في أموال الأمة، والتي تعني الإنفراد بالخيرات التي جعلها الله للناس جميعاً من موارد الدولة، وألا يزعم أن الناس لا يعرفون ذلك، بل سوف يتوضح للناس ذلك وسوف يؤخذ حقهم منه، وعما قليل ينكشف الغطاء وينتصف للمظلوم من الظالم حتى ولو كان حاكماً.

ومن أجل ألاّ يسترسل الحاكم في مثل هذا التصرف، يأمره الإمام عليه السلام بأن يملك حمية أنفه، فلا يطغيه موقعه كحاكم. وكذلك عليه أن يملك سَوْرَةَ حَدِّه وسطوة يده وغرب لسانه، فلا يبادر باستخدام سلطته وقوته وبلاغته من أجل ظلم الناس. وعليه أن يحتاط على نفسه ودينه من سوء إستخدام السلطة، وذلك بالكف عن التسرّع، بل يفكر ملياً قبل أن يقوم بأيّ عمل، وأن يؤخر السطوة حتى يسكن في نفسه الغضب ويكون متسلطاً على أعصابه.

ويبقى سؤال: كيف يمكن للبشر أن يتسلط على نفسه ويكبح جموحها؟

فيجيب الإمام عليه السلام عن ذلك بضرورة ذكر المعاد، وكيف يقف الإنسان -مهما كان موقعه السياسي والاجتماعي- وحيداً فريداً أمام ربه ليحاسبه حساباً دقيقاً عما فعله.

٣٤- أيها الحاكم عليك بهذه الصفات

تجارب الحكومات العادلة التي سبقت، هي ينبوع من الحكمة، وعلى الحاكم أن ينظر فيها ليختار منها ما ينفعه، وكذلك السنن التي مضى عليها الحكماء، فيأمر الإمام عليه السلام بالعمل بها.

ومن ثم يأمر عليه السلام بضرورة العمل بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما فيه هدى ونور لمن أراد أن يتخذ سبيل الخير والصلاح، وكذلك العمل بما في كتاب الله من فرائض والتي تتجلى في سلوك أئمة الهدى عليهم السلام وفي طليعتهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

ويوصي الإمام عليه السلام واليه- وكل حاكم من بعده- بضرورة بذل كل طاقة من أجل إتباع ما عهد إليه الإمام نفسه في هذه الوصية الرائعة، لأنها تنفع الحاكم. وقد أتم الإمام عليه السلام الحجة لنفسه بما بلّغه من رسالة ربه، حتى لا يعتذر الحكام لتسرعهم في إتباع الهوى بالجهالة وعدم التوجيه.

وفي خاتمة العهد يسأل الإمام عليه السلام ربه المجيب للدعوات، أن يوفقه للعمل وفق حجة بالغة يعذر الفرد بها عند ربه، وأن يكون ذلك وسيلة لحسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، ووسيلة لإتمام النعمة ومضاعفة الكرامة، والختم بالسعادة والشهادة.

ديباجة الدستور

عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام إلى مالك الأشتر النخعي رضي الله عنه حينما ولاّه مصراً يُعدّ نقطة ارتكاز لقواعد وأُسس الحكم في كل بلاد يراد لها أن تعيش عيشةً راضية.

وهذا العهد المبارك بمثابة الديباجة وخارطة الأهداف العليا وقواعد المبادئ السامية التي يتوجب على المشرّعين أن يعتمدوها لدى تدوينهم تفاصيل الأحكام وبنود القانون والدستور.

وأيّ مبدأ أسمى من الوحي الربّاني الذي استخلص منه أمير المؤمنين عليه السلام نصوص عهده الشريف والمبارك إلى صاحبه المتفاني في الإخلاص له، مالك الأشتر رضي الله عنه، لا سيّما وأنه يشكّل المنظومة المتكاملة للقيم السماوية المثلى التي أمر بها الإسلام وأكّد عليها غاية التأكيد.

طليعة العهد

في بداية عهده المقدّس، يبيّن أمير المؤمنين عليه السلام أمرين

أساسيين، هما:

الأمر الأول: أهداف الدولة التي يراد تحكيم قواعدها.

والأمر الثاني: طبيعة القوّة التنفيذية التي تحقق قوانين الدولة.

أهداف الدولة

أما بالنسبة إلى أهداف الدولة، فقد بيّن أمير المؤمنين عليه السلام بأنها تتلخّص في أمور:

الأول: جمع الأموال التي يسمّيها الإسلام بالأنفال، وهي الفائضة عن حاجة الفرد.. والقرآن الكريم أطلق عليها تسمية أخرى، حيث قال: ﴿**خُذِ ٱلْعَفْوَ**﴾[1] أي ما لا حاجة للفرد به. وجباية هذه الأموال، وأخذ هذه الضرائب – كما تسمّى في العصر الحاضر – نقطة ارتكاز مهمة جداً للدولة، لأنّ أية دولة لا تملك المال الكافي لتنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها، فتلك دولة لا يكتب لها النجاح والديمومة سلفاً.

ويؤيّد ذلك ما جاء في الحديث النبويّ الشريف: «**مَا قَامَ وَلَا اسْتَقَامَ دِيْنِيْ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ: مَالِ خَدِيْجَةَ، وَسَيْفِ عَلَيِّ بْنِ أَبِيْ طَالِبٍ**»[2]. وخديجة عليها السلام خير أُمهات المؤمنين، وكانت أموالها وإنفاقها نقطة

(١) سورة الأعراف، آية ١٩٩.

(٢) شجرة طوبى، الشيخ محمد مهدي الحائري، ج٢، ص٢٣٣.

ارتكاز لانطلاقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونشر دعوته..

الثاني: قوّة الردع والدفاع، إذ الناس يطلبون ويريدون من يدافع عنهم ويدرأ عنهم خطر العدو، لأنّ أية دولة تعجز عن منع الأعداء، تلك إذن دولة فاشلة، والناس لا يبحثون عن حاكم فاشل.

الثالث: الإصلاح، إذ الدولة تشيّد للإصلاح، ولكن إصلاح ماذا؟ إنه الإصلاح لما فسد.. ومسؤولية الدولة: إصلاح أخلاق الناس في حال فسادِها، وإصلاح الأرض بالعمران إذا فسدت، وإصلاح النظام الاجتماعي إذا فسد.. وغير ذلك من مهام الإصلاح.

إذن، فالأهداف السامية التي يقوم تشييد الدولة على أساسها، هي: جمع ما يزيد عن حاجات الناس المالية، لصرفها على ما يحتاجها الناس أيضاً من المرافق العامّة، كالمدارس والمستشفيات والشوارع والحدائق والمراكز الثقافية والمؤسسات التأهيلية والإنسانية، وغيرها، ثم الدفاع عن الناس ودرء المخاطر عنهم، والثالث الإصلاح..

هذه الأهداف بيّنها الإمام عليه السلام في نصوص رائعة وكلمات بليغة موجزة ضمن عهده المبارك لمالك الأشتر، إذ قال في مطلعه:

«هَـذَا مَا أَمَرَ بِـهِ عَبْدُ اللَّـهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ».

وهـذه التسـميات والصفات قد صُفَّـت بحكمة بالغة دون أدنى ريب، فهو عليه السلام عبدٌ لله مقرٌّ له بالخضوع المطلق والتام، قبل أن يتسـمّى بإمارة المؤمنين، وهو عليه السلام أراد بتقديم صفة العبوديّة لله على كونه أميراً للمؤمنين ليرسم منهجاً عظيماً في تواضع الحاكم، مهـما ترامت أطراف حكومتـه، لأن بالتواضع والعبوديّة لله تعالى، يدرأ الحاكم (الإنسان) خطر التكبّر والتجبّر والغفلة عن واقعه..

.. «مَالِـكَ بْـنَ الحَارِثِ الأَشْـتَرَ فِي عَهْدِهِ إِلَيْهِ..».

فسـمّاه باسـمه واسـم أبيـه وصفتـه فيـما عهـد به إليـه وفيما تعاهده.

والعهد هو: ما يجب على الإنسان أن يلتزم به ويحفظه ويفي به.

وقـد يكون العهد تعاهـداً من طرفين، وقد يكون من طرف واحـد، حيـث يكون طرف أعـلى من طـرف، كعهد الله سـبحانه وتعـالى إلى البشر: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾[1] حيث عهد إليهم أن يطيعوه ويعبدوه؛ دون سواه، فلا يُشركوا به شيئاً.

(١) سورة البقرة، آية ٤٠.

«حِينَ وَلاهُ مِصْرَ».

عهد إليه بهذا العهد، فعلامَ ولاّه؟ وما هي الأهداف التي رسمها أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر رضي الله عنه ؟

«جِبَايَةَ خَرَاجِهَا وَجِهَادَ عَدُوِّهَا».

فحيث أن أكثرية أهل مصر الذين جعل الإمام مالكاً والياً عليهم كانوا من غير المسلمين ولمّا يدخلوا الإسلام بعد، فقد كانوا يدفعون الخراج، وهو الضريبة المقرر أخذها من أهل الذمّة، مقابل ما توفّر لهم الحكومة المسلمة من حقوق لهم،وجهاد العدو والدفاع عن البلد.

«وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا..».

وتعني هذه العبارة البليغة أن الحكومة الإسلامية تختلف عن سائر الحكومات.. لأنّ الإسلام لا يريد لحكومته أن تكون حكومة قهرٍ وقمعٍ واستبداد.. وإنما يفترض أن تكون دولة إقناعٍ وتربيةٍ وتوجيه.

وسنسلّط مزيداً من الضوء على هذا الجانب المهم من

البحث في مظانّه، وحيث نبيّن وسائل وأساليب الهيمنة والسلطة عند الدولة الإسلامية، وكيفيّة تنفيذها قراراتها في الناس.

«وَعِمَارَةَ بِلادِهَا»

إذ الدولة الإسلامية تهتم كل الاهتمام بعمارة البلاد، كإصلاح الأراضي وتشييد المرافق العامّة وما أشبه.

سؤال أمنيّ!

ولعلّ سائلاً يسأل عن عدم تطرّق الإمام عليه السلام لقضية حفظ الأمن الداخلي من السرّاق والمعتدين أو من يُطلق عليهم اليوم اسم الإرهابيين، بشكل صريح؟

والجواب هو: أنّ الإمام علياً عليه السلام قد أشار إلى هذه القضية من خلال إيلائه الأهمية لمسألة استصلاح الناس، باعتباره مهمة تقع على عاتق الحاكم الإسلامي.. إذ الاستصلاح يتم عبر التربية والتثقيف.

وقد يقع هذا ويتحقق بوسيلة القوة، رغم التأكيد هنا على أنّ القوة ليس الهدف منها السيطرة على الناس ومقدراتهم، وإنما الهدف منها إصلاحهم؛ بمعنى لزوم أن تكون القوة محدودة ومؤطرة بحدود وإطار الإصلاح.. وهذه خلاصة نظرة الإسلام

وفلسفته إلى أساس استعمال القوّة، نظراً لأن القوة أساساً غير مطلقة لدى الحاكم، وإذا ما تحقق الإصلاح وعمّ الصلاح، لم يعد جائزاً للحاكم أن يستخدم القوّة..

ومثال ذلك، أنّ الحاكم إذا ما أجرى حدّاً على سارقٍ أو زانٍ، فقطع يد هذا أو جلد ذاك، فإنه ينبغي أن يكون تطبيقه للحد على مرأى من أنظار الناس، مما يبيّن ويثبت أن أهم هدفٍ لإجراء الحدود الشرعية بصورة عامّة هو ارتداع الناس وإصلاحهم؛ بمعنى أن قطع اليد أو جلد الزاني إنما شُرِّعا لقطع دابر السرقة في المجتمع، والقضاء على الفساد الخلقي وظاهرة الزنى.. وهكذا الأمر فيما سوى ذلك.

وعليه؛ ينبغي أن نعرف بأن الهدف من استخدام القوة في الإسلام ليس هدفاً ذاتياً أو مطلقاً، وأنه ليست ثمة صلاحية مطلقة قد أُنيطت بالحاكم... لأن مطلقية القوة وذاتيتها تعني إستفحال الرغبة في الاستبداد والظلم والقسوة والتكبّر من جانب الحاكم، وهو الأمر المرفوض جملةً وتفصيلاً.

آليات تحقيق الأهداف

بعد تبيين أهداف الدولة الرئيسية المناط تحقيقها إلى الحاكم، يبقى الكلام عن آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وكيفيّة تنفيذ الإسلام لها.

يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَإِيثَارِ طَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لَا يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهَا، وَلَا يَشْقَى إِلَّا مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وَأَنْ يَنْصُرَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ جَلَّ اسْمُهُ قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّه».

إن هناك ثلاث آليّات أساسية لدى الحاكم الإسلامي يعتمد عليها لتنفيذ أحكام الدين، باعتبار أن أحكام الدين هي الأنظمة الصالحة والمصلِحة للمجتمع.

الأولى: التقوى.

الثانية: التربية.

الثالثة: القوة.

وهذا يعني أن القوة غير مجدية في أن تكون هي الآليّة لتنفيذ النظام الإصلاحي، إضافة إلى أنّ القوة هنا لا تعني الاستبداد، وليست هي الأداة التي يستظل بها هذا الحاكم أو ذاك لتبرير ظلمه وقمعه لأبناء المجتمع الخاضع له.

وفيما يتعلّق بالآليّة الأولى، فإنّ الجدير بالقول هنا هو أن التقوى وسيلة لها أهميتها القصوى في تنفيذ وتحقيق النظام الإلهي في الأرض.. فهي الوازع النفسي والروحي الذي به يُضبط الإنسان. وإذا كان الحاكم عديمَ الخوف من الله تعالى، وكان يفتقر إلى حالة الحصانة دون وقوعه في الأخطاء ومزاولة الاعتداء، فهو يبقى منفلت الزمام، متمرّداً على التطبيق، مهما كانت القوانين وكيفما كانت الأنظمة ودرجة حدَّتها أو ليونتها.. وذلك لأن وجدان الفرد أهم حاكم عليه، وأهم قوة تنفيذية لديه..

بلى؛ إنّ السبب الأهم لمقاومة الإنسان احتمالات انحرافه، هو التقوى وخوف الله سبحانه وتعالى.

ومن هذا المنطلق نجد القرآن الكريم كثيراً ما تحدّث في آياته الكريمة عن هذه الصفة النفسيّة التي ينبغي أن تكرّس في الضمير، حيث يقول عزّ اسمه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[1].

وما دام وجدان المرء وجداناً نقيّاً متّصفاً بصفة الخشية من الله عزّ وجلّ، ومن التعرّض للبلاء في الدنيا والعذاب في الآخرة، فإنه من المتوقّع للنظام الإسلامي أن يُطبق على أفضل وجه.. وغير ذلك، فإنّ القوانين ومهما اتصفت بالعقلانية والرصانة والقدرة، فإن تحقيقها أمر غاية في التعثّر والإهمال من قبل الإنسان غير المتزوّد بزاد التقوى. إذ كيف لشخص أن يعمل الصالحات

(١) سورة آل عمران، آية ٢٨.

-تطبيق الأحكام- وهو لمّا ينفض عن نفسه غبار الإقبال على الأخطاء والمعاصي؟!

أما الآليّة الثانية، وهي التربية والتثقيف، فنعني بها: مجموعة القيم والمثل الطيّبة التي يعمل الإسلام على نشرها ويُحمِّل الحاكم مسؤولية تركيزها وترسيخها في ذهنية الفرد المسلم، حتى يصل الأمر بهذا الفرد لأن يكون مقتنعاً تمام الاقتناع بأن الخروج على هذه القيم والمثل خروج على النظام الاجتماعي السليم بأسره.. مما يدفعه إلى مراجعة نفسه وسلوكه قبل الإقدام على أية خطوة تخرجه عن سياقات الحق، لأنه -إذ ذاك- سيُبتلى بمجموعة غير يسيرة من المشاكل والعُقد والأزمات..

نعم؛ إنّ الإسلام، وفضلاً عن التقوى، يخلق الهيبة في مجتمعه، ويحافظ -ضمن آليات محددة- على نزاهة القيم المثلى، وغرسها في الوجدان الإنساني، حتى لتتحول لديه في نهاية المطاف إلى نظام اجتماعي متكامل، مثل الصدق والوفاء والتضحية والعطاء وغير ذلك.

استراتيجيات الدولة الإسلامية

بادئ ذي بدء نشير إلى أنّ الإسلام قد حكم معظم بقاع العالم طيلة قـرون، وكانت تلـك القرون المديـدة مليئة بالعدل والسـلام والأمـن، فكانت حقبـة حكمه حقبة ذهبية بالنسـبة إلى تاريخ العالم عموماً، رغم تسـليمنا بفسـاد معظم الحكام المسـلمين، وبابتعادهم عـن روح الإسـلام وتعاليم رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهـل بيته عليهم السلام.. إلاّ أنّ هذه التعاليم كانت تنشر نفحاتها على مجمل الحياة الاجتماعية للمسـلمين حينذاك، فتمكنت إلى حدٍّ ما من تصوير بعض الجوانب المشرقة للعالم الإسلامي لحكم الإسلام للعالم.

ولا ريب أنّ تأثير ذلك، كان بسبب القرآن الكريم، وبسبب تعاليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام؛ ولعلّ هذا العهد المبارك كان من أبرز تلكم التعاليم.

ترتيب الاستراتيجيات

ونحن بمجرّد تتبّعنا لترتيب العبارات المقدّسة لهذا العهد:

«جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلادِهَا».

نفهم الترتيب اللازم لأهداف الدولة الإسلامية؛ فنستفيد منه كيف ولماذا قدم الإمامُ عليه السلام الإصلاح المالي على الدفاع، والدفاع على إصلاح الناس، وإصلاح الناس على عمران البلاد..

بمعنى أنّ الدولة التي تفتقر إلى أبسط الأمور المتصلة بالحياة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، وقضية توفير مستلزمات المعيشة الأولى، مثل المياه الصالحة للشرب، ومياه الزراعة، والإنارة، والطرق، والطاقة، وما أشبه.. هي دولة لا يمكن الدفاع عنها، بغض النظر عن استحقاقها وجدارتها بأن يدافع الناس عنها؛ لأنّ المتوقع هو أن يدافع الفرد والجماعة عن شيء ثمين، فإذا فقد قيمته، لا يبقى مبرراً للدفاع عنه..

وهذه الحقيقة تؤكد لزوم أن يكون البلد غنياً ضمن واقعه المعروف عنه ليدافع عن أهله.. ولا ريب أن الدفاع بحاجة إلى مال، فإذا تأتّى ذلك وتسنّى، كانت عملية إصلاح الناس عملية ميسورة إلى حدٍّ بعيد. أما البلد المنتهك والضعيف أمام العدو، فإنّ من الصعب جداً إصلاح أهله.. وما لم تتم عملية إصلاح الناس، لن يَتسنى إنجاز مهمة عمران البلد، لأنّ العمران بحاجة إلى أُناس صالحين بما للكلمة من معنى، دون المرتشين والكسالى وميّتي

العلاقات فيما بينهم، والمتأصلة فيهم ثقافة التبرير والانهزام... فهؤلاء عاجزون أساساً عن إعمار البلاد.

نعم؛ إنّ هذا الترتيب الحكيم، درس بحد ذاته من الدروس الأولية التي ينبغي أن نستفيدها من كلمات الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

آليات التنفيذ

ثم إنه عليه السلام يحدّد الوسائل التي لابد من استخدامها لتنفيذ وتفعيل أحكام الدين في المجتمع، وهو عبارة عن التقوى والتربية والقوة.

هل تعلم -أيها القارئ العزيز- لماذا شرع الإسلام صلاة الجماعة وحثّ على إقامتها، رغم أنّ الصلاة علاقة بين المخلوق وخالقه؟

إنما كان الأمر كذلك، لينضم الفرد إلى المجموعة، فلا يعدّها ثقيلة عليه، حيث تتحول هذه الفريضة المقدّسة إلى نظام اجتماعي، وليس مجرّد عمل فردي بين الإنسان وربّه. وكذلك هي شأن سائر الأحكام، كالصدق والصفاء والوفاء، حيث تطبق وتجد متّسعها ضمن النظام الاجتماعي السليم.

الأخوّة الدينية والتماثل الإنساني

يؤكد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في عهده لمالك الأشتر رضي الله عنه -فيما يتصل بعلاقته وموقفه من الناس- قائلاً:

«فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ أو نَظِيرٌ لَكَ فِي الخَلْقِ».

بمعنى أنه ليس للحاكم -مهما كان قويّاً، ومهما أوتي من صلاحيات- أن يخرج بموقفه من الإنسان كمواطن وكمحكوم، عن هاتين الدائرتين.

ونتوقّف قليلاً عند كلمة الإمام عليه السلام حول الأخوّة الدينية.

فنشير بادئ بدء إلى قول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: **«المُؤْمِنُ أَخُوْ المُؤْمِنِ، عَيْنُهُ وَدَلِيْلُهُ، لَا يَخُوْنُهُ وَلا يَظْلِمُهُ وَلا يَغُشُّهُ وَلا يَعِدُهُ عِدَةً فَيُخْلِفَهُ»**[1].

وقال عليه السلام: **«المُؤْمِنُ أَخُو المُؤْمِنِ كَالجَسَدِ الوَاحِدِ، إِنِ اشْتَكَى شَيْئاً مِنْهُ وَجَدَ أَلَمَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ جَسَدِهِ، وَأَرْوَاحُهُمَا مِنْ رُوحٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّ رُوحَ المُؤْمِنِ لَأَشَدُّ اتِّصَالًا بِرُوحِ اللهِ مِنِ اتِّصَالِ شُعَاعِ الشَّمْسِ بِهَا»**[2].

وحينما يقول الإمام لمالك الأشتر، وهو ذلك البطل الذي صارع نفسه قبل أن يصارع أعداءه، حينما يقول له ذلك، فإنما لأنه يشير إلى تلك الحقوق المذكورة في النصوص الدينية، فيما

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٢، ص١٦٦.
(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج٢، ص١٦٦.

يتصل بعلاقة المؤمن بأخيه المؤمن، فيتوجّب على الحاكم أن يأخذ بحسبانه كل تلك الحقوق تجاه أخيه المحكوم.

وسنتناول فيما يأتي من الكتاب بعض فقرات هذا العهد المقدّس، حيث يبيّن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قسماً من تلكم الحقوق وبنود تلك العلاقة.

وأما العبارة الثانية من عبارة الإمام عليه السلام، حيث قال: «**أو نَظِيرٌ لَكَ فِي الخَلْقِ**».

فتعني -فيما تعني- أنّ على الحاكم أن يختزلَ في خلده تمتّع الآخرين من الناس، ممن هم ليسوا على دين الإسلام، بالعواطف والأحاسيس والتطلّعات، تماماً كما يتمتّع بها هو من بين الناس.

وكما الحاكم معرّض لارتكاب الهفوات والسقطات، كذلك هو الفرد المحكوم غير المسلم. وكما الحاكم مخلوق من لحم ودم، فإنّ المحكوم لم يخلق من حديد وجماد... وهذه القاعدة في التفكير واتخاذ الموقف تفرض على الحاكم أن يكون الأصل في موقفه حالة إيجابية تجاه الآخرين، وهو الأصل الذي يجنّبه العديد من المشاكل والأزمات، ويمكّنه من تجاوز أكثر من عقبة في إطار التعامل مع أفراد هذه الشريحة، التي يتوقع لها الوقوع في الأخطاء، لما فيها ويعتريها من نقاط الضعف.. وننتهي إلى القول بخطأ الكيل بمكيالين تجاه الناس على اختلاف مشاربهم.

ولذلك؛ نجده عليه السلام يصرح بالقول لمالك الأشتر:

«**يَفْرُطُ[1] مِنْهُمُ الزَّلَلُ[2]**».

أي: يُسرع إليهم الخطأ، ولعلّهم لا يريدون الوقوع فيه. والفرط يعني السبق؛ أي يسبق الخطأ منهم دون إرادتهم.

«**وَتَعْرِضُ لَهُمُ العِلَلُ**».

والعلل تعني التبريرات في أجواء الظروف الصعبة التي قد يعجزون عن مقاومتها، فلا تأخذ غير المتعمّد منهم بذنب المتعمّد.

«**وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي العَمْدِ وَالخَطَإِ، فَأَعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلِ الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ**».

فكما الحاكم إذ يخطأ، يرفع يديه إلى الله تعالى، طالباً منه العفو والمغفرة بعد أن يبرر خطأه، ويقول: «**إِلَهِيْ؛ لَمْ أَعْصِكَ حِيْنَ**

---

(١) يَفرُط: يسبق.
(٢) الزلل: الخطأ.

عَصَيْتُكَ وَأَنَا بِرُبُوْبِيَّتِكَ جَاحِدٌ، وَلَا بِأَمْرِكَ مُسْتَخِفٌّ، وَلَا لِعُقُوْبَتِكَ مُتَعَرِّضٌ، وَلَا لِوَعِيْدِكَ مُتَهَاوِنٌ. لَكِنْ خَطِيْئَةٌ عَرَضَتْ وَسَوَّلَتْ لِيَ نَفْسِيْ، وَغَلَبَنِي هَوَايَ، وَأَعَانَتْنِي عَلَيْهَا شِقْوَتِيْ، وَغَرَّنِي سِتْرُكَ الْمُرْخَى عَلَيَّ، فَقَدْ عَصَيْتُكَ وَخَالَفْتُكَ بِجَهْدِي. فَالآنَ مِنْ عَذَابِكَ مَنْ يَسْتَنْقِذُنِي، وَمَنْ أَيْدِي الْخُصَمَاءِ غَدًا مَنْ يُخَلِّصُنِي، وَبِحَبْلِ مَنْ أَتَّصِلُ إِنْ أَنْتَ قَطَعْتَ حَبْلَكَ عَنِّيْ»؟[1].

كذلك ينبغي لهذا الحاكم نفسه أن يستمع إلى المحكوم ويقبل منه الخطأ ويعفو عنه.

«فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ».

حيث تسيطر عليهم بحكمك وصلاحياتك.. لكن هناك من هو أكبر منك، وهو الحاكم العام؛ يعني الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. وهناك مَنْ هو أكبر منك ومِنْ أمير المؤمنين، وهو الله عزّ وجلّ. فينبغي لك أن تلحظ كيفيّة تعاملك مع الناس، ممن هم على دينك، ومن هم يختلفون معك في الدين.

مما ينتهي بنا إلى القول بضرورة أن يعرف الحاكم بأنّ الله سبحانه وتعالى حاضر ورقيب وسميع لمعاملته..

---

(١) مصباح المتهجد، الشيخ الطوسي، ص٥٨٩، من دعاء الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام، الذي رواه أبو حمزة الثمالي.

«وَوَالِي الأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللَّهُ فَوْقَ مَنْ وَلاَّكَ وَقَدِ اسْتَكْفَاكَ[1] أَمْرَهُمْ».

فالله تعالى جعل الحاكم يكفي أمور العباد؛ بمعنى الاهتمام بشؤون الناس.. ويد الإمام التي فوّضته وحكّمته، إنما هي يد الله عزّ وجلّ، وهو عليه السلام عين الله. فحينما يعيّن الإمام مالكاً والياً، فكأنّ الله سبحانه وتعالى قد ولاّه واستكفاه.

«وَابْتَلاكَ بِهِمْ».

يعني إنّ الله تعالى يمتحن الحاكم ويفتتنه بولاية الناس، فمن الضروري -شرعاً وعقلاً- أن يتعرّف إلى طرق التعامل السليم مع رعيته..

لاتكن محارباً للّه

«وَلا تَنْصِبَنَّ نَفْسَكَ لِحَرْبِ اللَّهِ فَإِنَّهُ لا يَدَ لَكَ بِنِقْمَتِهِ».

أي لا تتخذنَّ منهجاً تكون فيه محارباً لله عزّ وجلّ، لأنّ الله

(١) استكفاك: طلب منك كفاية أمرك والقيام بتدبير مصالحهم.

إذا أنـزل فيـك نقمته، فلن تسـتطيع لها ردّاً، لعجـز كل مخلوق عن مقاومة خالقه وردّ مشيئته.

ولكن ماذا تعني الحرب على الله سبحانه وتعالى؟

إنّ الحرب على عباد الله، هي الحرب على الله سبحانه وتعالى..

وفي هذا السياق يتحدث الإمام علي عليه السلام فيقول:

«وَلا غِنَى بِكَ عَنْ عَفْوِهِ وَرَحْمَتِهِ».

ويستمر الإمام عليه السلام في الحديث عن ضرورة وأهمية وجود صفة العفو والصفح لدى الوالي تجاه رعيته.. لأنّ الوالي حيث يجد في نفسه القوة وقابلية البطش، فلعلّه تنحدر به نوازعه النفسيّة نحو أخذ الثأر، ولكن الإمام عليه السلام يوقف هذا الوالي -الإنسـان- عند حـدِّه؛ بتذكيره بواقعه الراجي لعفـو الله تعالى وصفحه، مما يدعوه إلى تعوّد الصفح عن الناس..

أدب تطبيق الأحكام

«ولا تندمنّ على عفـوٍ وَلا تَبْجَحَنَّ بِعُقُوبَةٍ».

أي: لاتنـدَم إذا عفـوتَ عن أحد، ولا تفتخـر حين تعاقب

أحداً، وليكن أكبر همّك التأسي والاقتداء بنبيّك نبي الرحمة، حيث قال لأهل مكّة حينما فتحها:

«مَا تَرَوْنَ أَنِّيْ صَانِعٌ بِكُمْ؟

فقالوا: خيراً؛ أخٌ كريم وابن أخٍ كريم.

قال: **اذْهَبُوْا فَأَنْتُمُ الطُّلَقَاءُ»**[1].

وهذا لعمري كلام هو الغاية في النبل والكرم..

«وَلا تُسْرِعَنَّ إِلَى بَادِرَةٍ وَجَدْتَ مِنْهَا مَنْدُوحَةً[2]».

أي لا تسارع إلى معاقبة أحد، وهناك فرصة لدرئها عنه. ويُفهم من هذا، ومن خلال القاعدة الشرعية القائلة: «الحدود تُدرأ بالشبهات» أن الحاكم مكلّف بالبحث عن منافذ شرعية مقبولة لإيقاف العقوبات، لئلاّ تستشري ظاهرة الجريمة والعقاب. وواضح أنّ الناس يميلون إلى اعتناق الرأي والحكم المقرون بالرحمة، أكثر من قبولهم بما فيه ما يثير مخاوفهم..

هذا شأن الحاكم المؤمن، بيدَ أن من طبيعة الطاردين أنفسهم عن شرع الله من الحكام الظلمة والاستبداديين، حيث يقضون

(١) معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج٧، ص٦١.
(٢) المندوحة: المتسع؛ أي المخلص.

عـلى طائفة كبيرة من الناس بداعي التهمة والظِّنّة، ثم لعلّهم -فيما بعد- يكلّفون أنفسهم في بعض الأحيان عناء البحث عمّا إذا كانوا يستحقّون القتل والتصفية والإعدام أم لا!

«وَلا تَقُولَنَّ إِنِّي مُؤَمَّرٌ آمُرُ فَأُطَاعُ».

بمعنـى خطـأ التفكير بـأن الأمر والسـلطة المطلقـة إليك.. لأنّ السـلطة الحقيقية والحكم لله تعالى، وليس الحاكم سـوى منفِّذٍ موكَّل.

«فَإِنَّ ذَلِكَ إِدْغَالٌ[1] فِي القَلْبِ».

فهـو فسـاد في القلـب ومـرض في الـذات. والدغـل هـو الانحـراف، حيـث يستشـعر بالسـلطة الذاتيـة لنفسـه، وبالقـوّة والهيمنة والتكبّر على الناس..

«وَمَنْهَكَةٌ لِلدِّينِ».

فهـذا الاستشـعار المنحـرف ينهـك ويتعـب قابليـة التديّن والإقبـال على الأحـكام الدينية والضوابط الشرعيـة.. إذ أن روح

(١) الإدغال: ادخال الفساد.

الإنسان الدينية، روح نزيهة لطيفة، فيها الوساوس الشيطانية من شأنها أن تحطّم هذه الروح إذا ما وجدت إليها منفذاً..

«**وَتَقَرُّبٌ مِنَ الغِيَرِ**[1]».

حيث تحطُّمُ الروح، يعادل التعرّض لإدبار الحياة وحلول البلاء، والاقتراب من غِيَرِ الزمان وتبدّل النعم...

(١) الغِيَرَ-بكسر ففتح-: حادثات الدهر بتبدل الدول.

موقف الحاكم من الرعية والمستشارين

حينما تحدّث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن ديباجة الدستور الإسلامي وإطاره العام، تطرّق إلى جانب من جوانبه المهمة، وهو جانب المحيطين بالحاكم، وضرورة تحلّيهم بصفات معيّنة، إذ لا ينبغي للحاكم أن يختار لحاشيته إلاّ من اجتمعت فيه هذه الصفات.

وإضافة إلى بيان هذه الصفات، يوضح عليه السلام الحكمة البالغة التي تؤهّلنا للنفوذ بعمق بصائرنا إلى الواقع الاجتماعي بعد استيعاب فلسفة هذه الصفات ضمن بيان بليغ، وهو عليه السلام سيّد البلغاء وإمام المتكلّمين..

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المجتمع -أي مجتمع- يتضمّن طبقة خاصّة وشريحة معيّنة يعاني أفرادها نقصاً نفسيّاً أو ماديّاً، بداعي استشعارهم المسبق بالقهر والفشل في العمل أو التجارة أو الدراسة، أو في عموم علاقاتهم الاجتماعية.

وهذا النقص يؤثر فيهم، حتى يتسبب لهم بالحقد على الآخرين، ولا سيّما من هم ناجحون في الحياة.. فينتهي بهم الأمر إلى البحث عن سبل التعبير عمّا يختلج في خواطرهم، فيبدؤون بالسعاية بهم والنميمة عليهم إلى الحكام.. فتراهم يلتفّون حول ذوي السلطان، مقرّبين أنفسهم منهم، ناقلين إليه ما يعتبرونه مساوئ ونقاط ضعف لدى الآخرين، تكميلاً لما يشعرون به من النقص، وصبّاً لجام غضبهم على المجتمع الذي يعتبرونه السبب في حصول النقص لديهم..

والإمام أمير المؤمنين عليه السلام يحذّر الحاكم المؤمن من أفراد هذه الشريحة، فيؤكد على واليه أن يبعدهم عنه، إذ قال:

«وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ[1] عِنْدَكَ، أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ».

لأن كل واحد من هؤلاء كالجرثومة التي تنقل الأمراض من جهة إلى جهة، ومن شخص لآخر.. فهم ليسوا سوى عناصر خطيرة جداً تهدد كيان الدولة وشخص الحاكم، كما تهدد الترابط الاجتماعي..

ومن المعروف أنّ هؤلاء الوشاة يتقرّبون إلى السلطة الحاكمة عبر إبداء الولاء لها والتعبير عن حرصهم عليها عبر عبارات المحبّة.. ثم إنهم يحرصون كل الحرص على التفتيش عن سلبيات

(١) أشنأهم: أبغضهم.

الآخرين ونقاط ضعفهم، فيرتّبونها ويصوغونها بما لا يدع مجالاً للحاكم إلاّ أن يصدّقهم ويقتنع بما يقدمونه من التقارير والتهم ضد الناس.. غافلاً عن حقيقة أساسية يتوقف عليها مصيره ومصير جهاز حكمه برمّته، وهي أن النتيجة الحتمية للتصديق بهؤلاء الوشاة هي ابتعاده عن الرعية.

وكم من حكومة قويّة مرّت عبر التاريخ وكانت ممارسات هؤلاء المتزلّفين الوشاة سبباً رئيسياً في سقوطها، بعد إيلاء الحاكم ثقته بهم، الأمر الذي فرّق بينه وبين الناس، حتى أصبح بمرور الأيام عدوّاً لهم، كما تحوّلوا بدورهم إلى أعداء لدودين له.

ثم إنّ الإمام عليه السلام يبيّن فيما يلي ذلك صفات الذين ينبغي للحاكم أن يقرّبهم إلى نفسه، وهم المستشارون الناصحون.. فيشير عليه السلام إلى أن أهم صفة في هؤلاء، هي صفة حسن الظن بالله وحسن التوكّل عليه، لأن سوء الظن يولّد جملة من الصفات الرذيلة الأخرى عند الإنسان.

ولا ريب أن صفات الجُبن والبخل والحرص تجمعها صفة واحدة، وهي سوء الظن بالله العليّ العظيم.

ثم إنّ أمير المؤمنين عليه السلام يوضّح حقيقة مسؤولية الحاكم وجوهرها، ويؤكد أنها ليست الدخول إلى قلوب الناس وإصلاح نفوسهم، وإنما مسؤولية السلطة تطهير ما يظهر من الناس من عيوب؛ أما في الخفاء وما يجري في سرائرهم، فهذا شأن خاص

بينهم وبين الله.

وهذه دون ريب حكمة بالغة ومهمة..

فالحاكم على ضوئها يريح نفسه من عناء التفتيش عن دواخل الناس وعيوبهم. ثم إنه لم يُكلّف بمسؤولية إصلاح باطنهم.

إضافة إلى توفّر الفرصة لديه في أدائه مهمته في إصلاح الناس، وذلك لأنّ صلاح ظاهر الناس ينتهي مع مرور الزمن إلى صلاح باطنهم.

فإذا تعوّد الناس حضور صلاة الجماعة مثلاً، أو داوموا على إحياء الشعائر الدينية الظاهرية، فإنها لا شك ستؤدي إلى اختفاء العديد من عيوبهم الظاهرية والباطنية على حدٍّ سواء، لما لهذه الممارسات من طاقة جبّارة تأخذ دورها بمرور الأيام في تغيير الناس.

ونحن نعرف أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينما بُعث بالرسالة، لم يتطهّر الذين آمنوا بغتةً واحدة، بل إنّ علائقهم بمظاهر الشرك والخطيئة بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً.. وذلك بعد أن أنشأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظاماً اجتماعياً نزيهاً، أدى بالمسلمين إلى الانضمام إليه تدريجياً.

والإمام علي عليه السلام بعد استشهاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لم يبقَ من الناس على عهدهم معه إلاّ أفراد قلائل، وقد هجرته الأغلبية الغالبة من الصحابة. لكنّ هذا الإمام نفسه حينما خاض معركة صفّين ضد معاوية وأهل الشام، رأى ما يزيد على ألف وستمائة

من الصحابة يقفون في صفّه ضد معاوية، علماً أنّ الكثير منهم قد توفّي خلال فترة الخمس وعشرين سنة التي استغرقتها عودة الحكم إليه.. حتى أنه عليه السلام شكّل من هؤلاء الصحابة الذين معه كتيبة قتالية اسمها: الكتيبة الخضراء، وكان عليه السلام يقودها بنفسه.

وكان يلاحظ أنّ معظم هؤلاء الصحابة كانوا طاعنين في السن، فيما كان الإمام عليه السلام يقودهم بنفسه، تاركاً الفتيان لقيادة غيره. في حين أن الحرب عادة ما تعتمد على قدرات الفتيان لا المُسنّين. وفي ذلك إشارة إلى أن الإمام كان لا ينظر إلى حربه مع أعدائه على أنها حرب مادّية، وإنما كان يعتبرها حرب قيم معنوية ضد قيم النفاق والمادة المتمثلة بوجود معاوية وأتباعه الرعاع الجهلة.

ولذلك؛ نجد أمير المؤمنين عليه السلام قد أصرّ على قيادة كتيبة الأصحاب الخضراء، رغم أنهم كانوا قد تغافلوا عن كونه الإمام المفترض الطاعة بعد استشهاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنهم عادوا وأصلحوا بواطنهم، حيث خاضوا الحرب معه ضد معاوية..

والسبب الأساسي في ذلك، أنّ الإمام عليه السلام كانت له سياسته الخاصّة تجاههم، وهو الذي كان يتوقّع لهم إصلاح ذواتهم ضمن هذه السياسة التي بيّنها فيما بعد ضمن خطبته الشقشقية، حيث قال فيها بخصوص هذه الظاهرة: «**لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُّوا وَطِرْتُ إِذْ طَارُوا**»[1]. أي أنه لم ينتفض ضد موقفهم الغادر به في

(١) نهج البلاغة، خطبة رقم٢.

بادئ الأمر، وإنما بقي معهم حتى حلّق بهم بعيداً في السماء.. وهذه السياسة تجسّد جانباً مهماً من جوانب إصلاح النظام الاجتماعي، وإفساح المجال أمام هذا النظام ليصلح المجتمع بمرور الوقت، وهي من بنود فلسفة الإسلام في الحكم.

وإليك -أيها القارئ العزيز- أن تُمعن النظر في عمق هذه الفلسفة، وفي مدى نفعها للإنسان لدى مواجهته معركة الحياة والواقع الاجتماعي..

وذلك حيث يقول عليه السلام في عهده لمالك الأشتر رضي الله عنه:

«وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ، وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوباً، الوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا. فَلا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ».

أبغض الناس إلى الوالي

فالإمام يحرِّض الوالي على أن يكون أبغض الناس لديه من يأتيه بالسعاية والوشاية، حيث يفترض بالوالي أن يبعده ويطرده،

لأنه كثير الطلب لمعايب الناس ونقاط ضعفهم، بعد أن يصوّر للحاكم -تصويراً خاطئاً- خطر الناس عليه، وأنّ البلد بحاجة إلى قوة ضاربة للهيمنة عليه..

وكيف يُسمح بمتابعة عيوب الناس، والناس -لا شك- غير معصومين، ولكلٍّ منهم ضعف. فماذا يعني الإصرار على اللهاث وراءَهم وتتبّع معايبهم، ولا سيّما مِن قبل مَن يلتذّ بالكشف عن أسرارهم، وهم لا يدّعون النزاهة والطهارة التامة؟!

والوالي أكثر مسؤولية في سترها، لئلاّ تشيع الفاحشة في أوساطهم، فيطمع ضِعاف النفوس في تقمّص ظاهرة إشاعة الفاحشة وممارستها.

وخطأ جسيم أن يهتم الحاكم، أو يسمح لمن يتلذذون بالكشف عن دواخل الناس بحجّة الإصلاح، أو تحت طائلة صيانة جهاز الحكم عن الأضرار والمخاطر، إذ مسؤولية السلطة الأولى هي تطهير ما يظهر لها من العيوب.. فلا تجعل من نفسها معصومة أمام سقطات الناس.

ومن الملفت للنظر، وجود قانون في القضاء الإسلامي تبدو الغرابة على ظاهره، وهو وجوب توفر أربعة شهود عدول لإثبات فاحشة الزنى، أما إذا شهد ثلاثة أو اثنان على رجل وامرأة بالزنى، فإنهم يُحدّون بالجَلْد، كما ينبغي اتفاق الشهود الأربعة على وصف الجريمة وصفاً دقيقاً تامّاً، وإلاّ فالجَلْد بانتظارهم!!

ومع الأخذ بعين النظر أنّ المقاربة الجنسية لا تكون علنية عادةً، فإنّ الإسلام وضع شروطاً تكاد تكون تعجيزية للشهادة على الزنى، والسبب في ذلك، ليس إلغاء إقامة الحدود، وإنما للحد من احتمال تلوّث المجتمع بظاهرة الفساد عن طريق إشاعة الفاحشة.

وذلك لأنّ مسؤولية الحاكم تطهير ما يظهر من معايب الناس، أما المستور والغائب، فالله أولى بالحكم على ما يغيب عن الحاكم من الأفعال والممارسات.

الحاكم لا يتقمّص رداء الله

وليس للحاكم أن يتقمّص رداء الله تعالى، بل عليه الانضباط ومعرفة صلاحياته وحدوده. وهذا الانضباط بحد ذاته من قبل الحاكم، يؤدي إلى انضباط الرعية، لما له من التأثير على أتباعه ومحكوميه.

ثم إن إصلاح النفوس من قبل الحاكم، لا يتأتّى عبر استخدام القوّة، وإنما حيث يجعل الحاكم من نفسه قدوة صالحة لمواطنيه. ومن الضروري جداً أن يصلحهم ويؤدي دوره المطلوب في الإصلاح عبر ستر العيوب والعمل على التخفيض والحد من التظاهر بالمساوئ والموبقات، حتى يعتاد الناس على عدم وجودها في أوساطهم.. والله تعالى أولى بالتصرّف بما يغيب عن الحاكم، لأنه سبحانه هو ستّار العيوب.

يقول الإمام عليه السلام:

«فَاسْتُرِ العَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ».

وينتقل الإمام عليه السلام إلى بُعدٍ آخر من أبعاد الإصلاح الاجتماعي، وهو أن أحد نتائج الوشاية والسعاية هو حدوث الفُرقة والتفتت بين الشرائح الاجتماعية، حيث ينقسم المجتمع على نفسه بفعل التنافس غير النزيه بين أفراده السعاة بالباطل إلى الحاكم، حتى يتحوّل الأمر إلى أحقاد وضغائن فيما بينهم، ومسؤولية الحاكم لمّ شمل أفراد المجتمع دون التسبّب بفُرقتهم، وذلك بأن لا يتحيّز إلى فئة ضد أخرى، وإنما عليه أن يكون كالغيث الذي يهطل على الروابي والوديان بصورة عامة.

والإمام هنا، يحرّض الحاكم على أن يكون ذا صدر سمح، وأن يطلق العقد النفسية والأحقاد والضغائن القديمة، فضلاً عن حرمة التسبب بما هو جديد من الضغائن، لضمان تعاون الناس معه وتأييدهم له.

انظر تعبير الإمام عليه السلام الذي يعجز الآخرون عن الإتيان بمثله:

«أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ[1] **وَاقْطَعْ عَنْكَ سَبَبَ كُلِّ وِتْرٍ»**.

(١) أطلق عقدة كل حقد: احلل عقد الأحقاد من قلوب الناس بحسن السيرة معهم.

والوِتْر قد يأتي بمعنى البغضاء والشنآن، وقد يأتي بمعنى الثأر؛ أي إنّ على الحاكم أن يسعى كل جهده – قولاً وعملاً – للقضاء على طلب الثارات.

ويسترسل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في تأديبه لتلميذه مالك الأشتر رضي الله عنه قائلاً:

«**وتَغَابَ[1] عَنْ كُلِّ مَا لا يَضِحُ لك**».

أي تغافل عمّا هو غير مقطوع به. فلا تنشغلن –أيها الحاكم– بتوافه الأمور، ولا تتلف وقتك في تتبّع غير الواضح من الموبقات، بل ولا تسمح لأحدٍ من السعاة أن يضلّك ويزيّن لك منقولاته عن الناس.

«**وَلا تَعْجَلَنَّ إِلَى تَصْدِيقِ سَاعٍ[2]**».

لأنّ من الضروري التأكد مما ينقله الساعي، سواء كان هذا الساعي صالحاً أو طالحاً. وإن القاعدة الأساسية والرصينة التي تفرض نفسها فرضاً على الوالي، هي ضرورة التأكّد من صدقِ كل معلومة، ولا يهم مَنْ أتى بها.. لأن المعلومة قد يتبعها إراقة دم، أو إقامة حد، وما أشبه ذلك.

(١) تغاب: تغافل.

(٢) الساعي: هو النمام بمعائب الناس.

ثم ينطق الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، بكلمة هي الغاية في الروعة والحكمة، ومن الجدير بنا تدوينها وجعلها أمام نواظرنا في كل حين ومكان، وهي:

«فَإِنَّ السَّاعِيَ غَاشٌّ وَإِنْ تَشَبَّهَ بِالنَّاصِحِينَ».

لأن قول الحقيقة في بعض المرات يراد منه الغش والباطل، ولأن الساعي عمله السعاية والوشاية، فهو وإن نطق بمقولة الحقيقة، إلاّ أنه لا يروم من صدقه حقاً.

بل إنّ قول الكذب في بعض الحالات أمر مطلوب، مثل طلب الإصلاح بين المؤمنين. وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ الْكَذِبَ فِيْ الْصَّلَاحِ، وَأَبْغَضَ الْصِّدْقَ فِيْ الْفَسَادِ»**[1]. لأن النيّة الإصلاحية التي تقف وراء بعض نماذج الكذب، هي النيّة الصحيحة والمطلوبة.

وعن قول النبي ابراهيم عليه السلام لما عاب على قومه عبادتهم الأصنام، حيث يقول الله عز وجل: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾[2].

---

(١) من لايحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، ج٤، ص٣٥٣.
(٢) سورة الصافات،آية ٨٨-٨٩.

قال الإمام محمد الباقر عليه السلام: «**وَاللهِ مَا كَانَ سَقِيماً، وَمَا كَذَبَ**»[١].

بلى؛ إنّ نقل الحقيقة في بعض الأحيان، هو عين الكذب والغش، لأن مسيرة الحياة تتطلّب الصدق، والصدق لا يكون بالوشاية والرغبة في إفساد وتخريب مصائر الناس أو إشاعة الفاحشة في أوساطهم.

صفات المستشارين

ينبغي للمستشار -كما يبيّن أمير المؤمنين عليه السلام- أن يوفر في نفسه الصفات الواجبة على الحاكم، فيكون متوكّلاً على الله، ويبدو هذا التوكّل على أفعاله أيضاً، وليس على أقواله فحسب، واثقاً بأنّ الله ينصره، عازماً على تجاوز الصعاب.

وروي أنّ نبينا الأكرم صلى الله عليه وآله استشار أصحابه قُبيل معركة بدر في أمر خوضها وقتال المشركين. فقام إليه المقداد فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهَا قُرَيْشٌ وَخُيَلَاؤُهَا، وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَصَدَّقْنَاكَ، وَشَهِدْنَا أَنَّ مَا جِئْتَ بِهِ حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ. وَاللهِ لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَخُوضَ جَمْرَ الغَضَا وَشَوْكَ الهَرَاسِ لَخُضْنَا مَعَكَ، وَلَا نَقُولُ لَكَ مَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَاعِدُونَ﴾[٢]. وَلَكِنَّا نَقُولُ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا، إِنَّا مَعَكُمَا مُقَاتِلُون»[٣].

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٨، ص٣٦٨.
(٢) سورة المائدة، آية ٢٤.
(٣) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج١٩، ص٢٤٧.

إنّ هذا المستشار يتمتّع بفضيلة التوكّل على الله تعالى.

فلا يصح للمستشار أن يفقد التوكّل على الله، فيصبح بخيلاً وجباناً وحريصاً.. وهي صفات شيطانية مادّية.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«وَلا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الفَضْلِ».

حيث يزيّن لك البخل، فتمنع الناس حقوقهم، فتخوضَ في الحرام. في حين أن من صفات الحاكم الأولى، أن يكون ذا يدٍ مفتوحة، يسارع إلى إعطاء المحكومين حقوقهم دون بُخل أو إسراف، فإذا تم له ذلك، كان حاكماً فاضلاً.

ولكنه لو كان بخيلاً، فعليه أن يتوقّع البخل ومنعه الخراج والموارد المالية من رعيته.. وحيث تقدم القول بأن قوام الدولة بقدرتها المالية، فلا يبقى أمام الحاكم غير أمرين اثنين:

إمّا أن يبسط يده بما قرر له الله، فينعم على الناس، فيضمن لدولته الديمومة إلى مدىً كبير.

وإمّا أن يقبض يده، مما يؤدّي إلى سقوطه في المحرمات من جانب، وإلى أن ينبذه قومه، فيقعد ملوماً مدحوراً، يتهدد دولته السقوط والتشرذم في كل حين.

وقد يجد المستشار البخيل تبريراً لمشورته في البخل، إذ يعد حاكمه بالفقر ويخوّفه الفاقة، وكأن الأرزاق تنزل على الإنسان -مهما تفاوت موقعه- بإرادةٍ منه، أو بجمعها وحجبها عن مستحقّيها..

وبهذا الصدد روي عن علي بن سويد السائي، عن أبي الحسن (الإمام موسى الكاظم عليه السلام)، قَالَ: «قُلْتُ لَهُ: أَوْصِنِي.

فَقَالَ: **آمُرُكَ بِتَقْوَى اللهِ**. ثُمَّ سَكَتَ.

فَشَكَوْتُ إِلَيْهِ قِلَّةَ ذَاتِ يَدِي، وَقُلْتُ: وَاللهِ لَقَدْ عَرِيتُ حَتَّى بَلَغَ مِنْ عُرْيَتِي أَنَّ أَبَا فُلَانٍ نَزَعَ ثَوْبَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ وَكَسَانِيهِمَا.

فَقَالَ: **صُمْ وَتَصَدَّقْ**.

قُلْتُ: أَتَصَدَّقُ مِمَّا وَصَلَنِي بِهِ إِخْوَانِي وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا؟

قَالَ: **تَصَدَّقْ بِمَا رَزَقَكَ اللهُ وَلَوْ آثَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[1].

علماً أن الصدقة تنفي الفقر، كما صرح بذلك الإمام محمد الباقر عليه السلام في قوله: «**البِرُّ وَالصَّدَقَةُ يَنْفِيَانِ الفَقْرَ، وَيَزِيدَانِ فِي العُمُرِ، وَيَدْفَعَانِ تِسْعِينَ مِيتَةَ السَّوْءِ**»[2].

ثم يقول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

---

(١) الكافي، الشيخ الكليني، ج٤، ص١٩.
(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج٤، ص٢.

«وَلا جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ الأُمُورِ».

فالمستشار إذا كان جباناً، رغب في أن يكون حاكمه جباناً مثله، لئلاّ يكلّفه بمسؤوليات لا يقوم بها إلاّ الشجاع.. فتراه وحاله كذا، يشجع الدولة وشخص الحاكم إلى عدم الانفتاح ومواجهة المواقف، فضلاً عن الحرب ودواعيها ونتائجها.. فتجد الحاكم على ضوء استشارة الجبان يكون عقيم الفكرة والمشروع.

ومن ثم يقول عليه السلام:

«وَلا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَهَ[1] بِالجَوْرِ».

لأنّ الحريص يعاني النقص الداخلي، ولا سيّما أنه سيئ الظن بالله تعالى، ولذلك فهو متشبّث أبداً بحطام الدنيا، لسد ذلك النقص والفراغ الداخلي.

وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «**ابْنَ آدَمَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ مِنَ الدُّنْيَا مَا يَكْفِيكَ، فَإِنَّ أَيْسَرَ مَا فِيهَا يَكْفِيكَ. وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تُرِيدُ مَا لَا يَكْفِيكَ فَإِنَّ كُلَّ مَا فِيهَا لَا يَكْفِيكَ**»[2].

---

(١) الشَرّه -بالتحريك-: أشد الحرص.

(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج٢، ص١٣٨.

والشره يعني: الطمع الزائد.

ولأن الشرِهَ حينما يطلب شيئاً، فلا يحصل عليه بالطرق والوسائل المتيسّرة والطبيعية، فإنه في نهاية المطاف يلجأ إلى الطرق والوسائل غير المشروعة، فيتوجّه إلى الجور، ليأخذ ما لا حقَّ له به.

«فَإِنَّ البُخْلَ وَالجُبْنَ وَالحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ»..

هذه كانت مقطوعة من حكمة الإمام علي عليه السلام فيما يتّصل بنظرته إلى ما ينبغي أن تكون عليه شخصية الوالي، وكيفيّة توفيره المقدّمات لأساسيات حكمه..

واليومَ وبعد أربعة عشر قرناً من صدور هذه الكلمات النورانية عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، يتوصّل العلماء إلى بعض معانيها، حيث اكتشفوا جوانب من النفس البشرية، وتعرّفوا إلى أنّ هذه الصفات التي تناولها الإمام تُدعى مركّب النقص، وأن رذائل البخل والجبن والحرص عبارة عن غرائز تلتقي في جذر واحد، رغم ما يبدو عليها من الاختلاف والتفاوت، وأن الشخص الذي تتواجد فيه هذه الصفات لابد وأنه هزيل الشخصية، عظيم الضرر على الآخرين ضمن علاقته بهم.

في حين أنّ الإمام عليه السلام -وبما وهبه الله سبحانه وتعالى من علم ربّاني- يكشف عن أسرار خلقة الإنسان وتكوينه، ثم إنه يؤطر بعض هذا العالم ضمن إطار تشييد الحكومة العادلة، فيحذّر حاكمه وتلميذه الذي ولاّه على مصر، مالك الأشتر النخعي رضي الله عنه من أن يحدّث نفسه في استشارة مَن اجتمعت فيه رذائل الجبن والبخل والحرص. ثم يحدد له النتائج السلبية الخطيرة التي تتمخّض عن استشارتهم والاعتماد عليهم.

وكيف يُستشار الجبان والبخيل والحريص، وهو الظان بالله ظن السوء؟ ومعلوم أن مثل هذا الشخص في واقع الحال، يكون قد قطع أشواطاً من الجهل والضلال وسوء الحال.

المرتكزات الفكرية في الموقف من الرعية

إنّ الإنسان في حالاته العادية قد يتمكّن من الهيمنة على محيطه بالتفكـير والعمل بحكمة واسـتذكار مرتكزاته الفكرية والثقافية، وما يختزله من تجاربه الخاصّة، إضافة إلى تجارب الآخرين.

ولكنّه إذا أُحيط بعواصف من الأحداث المتلاحقة والمواقف الحرجـة والضغوط المتنوّعـة.. هنالك قد يفقد صوابـه، نظراً لأنّ بعض الحوادث ومفترقات الطرق تدع الحليم حيراناً.

إلاّ أنّ المهـم في خضـمّ ذلك كلّـه، أن تكون لدى الإنسـان مناهـج واضحـة، يعرفهـا ويتذكّرها، وهـو الذي كان قـد جرّبها في حركاتـه وسـكناته، ليعتمدهـا في تلـك المواقـف واللحظـات الحرجة.

بـلى؛ إنّ في اللحظـات الطبيعيـة والاعتيادية ثَمَّ متسـعاً من الوقـت أمامه للتفكير والاستشـارة للرجـوع إلى الأعلم والأفهم والأكفـأ، لكنه حيث تنهال عليه المواقف الصعبة ويجد نفسـه عند

مفترق الطرق، كتلك التي يتعرّض لها الساسة والولاة.. فإنه لا تسنح له الفرصة في مزيدٍ من التفكير والقدرة على الاستشارة مثلاً.

هنالك تظهر أهمّية معرفة التعاليم القرآنية، ونصوص النبي وأهل البيت عليهم السلام، مثل النص الذي نحن بصدد التأمّل فيه، ليعتمدها المرء عند أحرج المواقف ويستذكر إيحاءاتها التي تيسّر له التفكير وتختصر له الوقت والوسائل.

وأمير المؤمنين عليه السلام يحدّثنا في هذا المجال عن نوع وطبيعة التعامل بين القائد -الذي يفترض به أن يكون حكيماً- وبين شعبه ورعيته، وذلك عبر مجموعة من البصائر التي تصب في إطار المرتكزات الفكرية والثقافية..

البصيرة الأولى: عدم المساواة بين المحسن والمسيء. يقول الإمام عليه السلام: «**وَلا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ**».

وهذه بصيرة عظيمة تترجمها مقولة أخرى للإمام، حيث يقول: «**ازْجُرِ الْمُسِيءَ بِثَوَابِ الْمُحْسِنِ**»[1].

حيث يجد المسيء في هذه الحالة والطريقة فرقاً عملياً ونفسياً بينه وبين ذلك المحسن، مما يتسبب في ارتداعه عن إساءته بشكل طبيعي.

---

(١) نهج البلاغة، حكمة رقم ١٧٧.

البصيرة الثانية: أن القائد كلما أحسن إلى شعبه، زادت ثقته واطمئنانه بهم، والعكس صحيح أيضاً. وكلّما اطمأن القائد للناس، أمِن جانبهم، مما يمكّنه من تفريغ نفسه للقضايا الأخرى، ولكن الإساءة إليهم يتوقّع منها انقلابهم عليه وتحوّلهم عنه..

البصيرة الثالثة: إقامة السنن الصالحة في الأمة.

قال عليه السلام:

«وَلا تَنْقُضْ سُنَّةً صَالِحَةً عَمِلَ بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَاجْتَمَعَتْ بِهَا الأُلْفَةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ، وَلا تُحْدِثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السُّنَنِ، فَيَكُونَ الأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا وَالوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا».

تفصيل البصائر الثلاث

وعوداً إلى بدء؛ نجد الإمام عليه السلام يأمر مالكاً رضي الله عنه، باعتباره القائد لإقليم مسلم له واقعه الخاص به، أن لا يكون المحسن عنده بمنزلة المسيء؛ لسببين مهمّين:

أولاً: أنّ المساواة الجاهلة بينهما تترك أثراً سلبياً بليغاً في أن

يهجر المحسن إحسانه.

ثانياً: تجرؤ المسيء على مزيد من الإساءة، حيث لا يجد فرقاً بين ممارسته للإساءة أو العودة عنها باتجاه الإحسان.

وبناءً على هذا، يتوجب على الوالي والقائد أن يلزم كلاًّ منهما بما ألزم نفسه؛ أي ضرورة أن يكون موقف الوالي منهما موقف العادل، فيحاسب المسيء ويثيب المحسن.

ثم إنّ أمير المؤمنين عليه السلام يلفت انتباه ونظر واليه إلى الدعامة التي ينبغي لهذا الوالي أن يعتمدها ليعدل بين المحسن والمسيء، حيث يقول:

«وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى إِلَى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ وَتَخْفِيفِهِ الْمَؤونَاتِ عَلَيْهِمْ».

حسن الظن بالرعيّة

فالحاكم قد يعتوره سوء الظن بمواطنيه، وهذه حالة عامّة لدى أكثر السلطات والحكّام ممن يستولي عليهم الشعور السلبي تجاه شعوبهم، حيث يمتلئون ظنّاً بأن شعوبهم ترفضهم وتكرههم، تبعاً لما تعرف هذه السلطة أو هذا الحاكم من الظلم الذي يرتكبانه بحق الناس، حتى إنك لتراهم يبثون العيون والجواسيس في

أوساطهم، وكيل الضغط عليهم..

وهـذا خطأ قاتـل أن يعتبر الحاكم شـعبه كلّه متآمـراً عليه، أو أنهـم سـيّئون جميعـاً.. إذ يتوجب على الحاكم أن ينمي في نفسـه وسياسـته تجاههـم النظـرة الإيجابيـة التـي يتولّـد منها الإحسـان ونبـذ الظلم من قِبلـه، وبالتالي تتوطّـد العلاقة الطيّبـة بين الحاكم والمحكوم.

لأنّ مـن مسـؤوليات الحاكم الظان بشـعبه حُسـناً أن يتقيّد بتعاليم الإمام القائلة:

«وَتَخْفِيفِهِ المَؤونَـاتِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِ اسْـتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُـمْ عَلَـى مَـا لَيْسَ لَهُ قِبَلَهُمْ».

فتلـك فضيلـة أن يُلـزِمَ الحاكـمُ النـاس بقدر اسـتطاعتهم، ولا يحمّلهـم أكثر ممـا يطيقون، مما يعني إيجاد التـوازن المعقول بين طموحات الحاكم وواقع شعبه وقابلياته.

أما أن يكون الشعب منهكاً، لخروجه توّاً من حربٍ ما، مثلاً، فَيُحمِّلـه حاكمه حربـاً أخرى، فإن ذلك مما لا يصح ولا يجوز.. إذ الشـعب هذا قد يعاني ضعفاً جسـدياً أو مشاكل اقتصادية، أو غير ذلك، مما قد يولّد انفجاراً في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ثم يوصي الإمام واليه بالقول:

«فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَباً[1] طَوِيلاً».

أي لا يجدر بالحاكم إتهام الناس بالسوء، لأنّ في ذلك تحميلاً لهم ما لا يطيقون. وهذا ينتهي بنا إلى اتخاذ حسن الظن بالناس معياراً من جانب الحاكم.

معايير معتمدة

وهنا؛ نتوقّف هنيئة للقول بأن هناك روايات صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام تصب في مصبٍّ يمكننا تسميته: باب المعايير والموازين والأحكام العامّة التي ينبغي إعتمادها لدى تحديد جملة من المسائل والأحكام الفرعية والتفصيلية. ومن المهم جداً أن نتوجه إلى إتقان دراسة هذا الباب لعظيم أثره في التعرّف إلى مجمل الأحكام الدينية والنظرة السماوية إلى مجريات الأمور.

ولنضرب مثلاً على ما ينبغي إلفات الأنظار إليه.

---

(١) النَّصَب- بالتحريك-: التعب.

حدث جدل قانوني في بعض البلاد الأوروبية بخصوص جدوى طرح جملة من القوانين التي تضبط تصرّفات الأفراد، أو ترك الناس على سجاياهم ليتعلّموا كيفيّة التعامل مع السلطة الحاكمة..

ويبدو أنّ كثيراً من قرارات الحكومات الأوروبية فضّلت الخيار الثاني، حيث لم تحدِّد الدول تصرفات مواطنيها، ولم تقيّد حركتهم بقوائم من القوانين..

حتى أنك لترى في بعض البلاد حيث تدخل المطار، فتجد طريقين، كُلاً منهما معلَّم بإضاءة حمراء أو خضراء، والمقصود منهما عرض البضاعة على إدارة جمارك المطار عند المرور من طريق الإضاءة الحمراء، فيما إذا مررت من طريق الاضاءة الخضراء، فهذا يعني أنك لا تحمل بضاعة تستحق تقديم الضريبة الجمركية عليها، علماً أنك لا ترى مسؤولين أو حرّاساً أو مفتشين بهذا الصدد.. مما يشير إلى أنهم تركوا أمر الضريبة هذه إلى وجدان الشخص المسافر نفسه.

وقد نقل لي أحد الأشخاص أنه حمل سجّادة ليهديها لأحد أصدقائه في بلد من البلدان الأوروبية، فلم يدفع ضريبتها الجمركية، ولكنه حينما ذهب إلى بيت صديقه وقدمها له، قال له صديقه بأنها مما يلزم أن يُدفع عنها الضريبة.. وهو حيث تقبّل الهدية، حملها إلى إدارة الجمارك ودفع عنها ضريبتها.

ونلحظ ذلك أيضاً عند علمائنا في الفقه الجعفري، حيث أنهم قد تحدّثوا عن فريضة الخمس طويلاً، وفتحوا له أبواباً مفصّلة، ولكنهم لم يتحدّثوا عن شيء من الإجبار في إعطاء هذا الحق المالي، وإنما فسحوا المجال أمام تقوى الإنسان التي يفترض بها أن تحول بين الإنسان وبين أكل ما هو مترتب على ذممهم من حقوق شرعية.

وينصح أمير المؤمنين عليه السلام واليه مالكاً رضي الله عنه باللجوء إلى قاعدة ومعيار حُسن الظن بالرعية، لأن من شأن حُسن الظن هذا أن يجُنِّبه الكثير الكثير من المتاعب وصرف الأموال في غير محلّها؛ فلا يحتاج إلى بناء مؤسسات أمنية واستخباراتية عتيدة، وبذل الطاقات الاجتماعية الكبيرة، وهي المؤسسات التي تُرصد لها المبالغ الطائلة، إضافة إلى المبالغ التي ينبغي أن تُخصص لتلافي أخطائها وجرائمها في الغالب.. بل إنّ الاستمرار في إساءة الظن بالرعية، يعني الإصرار على الإيقاع بأفراد الشعب واحتمال حدوث الفرقة بين شرائحه، مما يضطر الحاكم إلى مضاعفة حجم إساءة الظن بالناس.

وهكذا تتواصل هذه الحركة السلبية وتستمر حتى يجد الحاكم نفسه مجبراً على تخصيص معظم ميزانية الدولة إلى جماعة تعمل في سلك الأمن والمخابرات، فيما سائر الناس «المشكوك بهم» كلهم يعيشون على الفضل والفتات..

ثم يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسُنَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ حَسُنَ بَلاؤُكَ عِنْدَهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بَلاؤُكَ عِنْدَهُ».

أي إنّ من حق الحاكم إذا ما حقّق الحياة السعيدة ووفّر الإمكانات لشعبه، أن يُحسنَ الظن بهم ويأمن جانبهم. والعكس صحيح، إذ كيف يأمن الإنسان شر إنسان آخر وهو لا يفتأ يكيل له الأذى أو يسلبه حقوقه..

والبصيرة الأخرى نفهمها من تأكيده عليه السلام، على واليه بعدم التعرّض للسنن والأعراف الصالحة التي تواترت قناعات الناس بها.. مما يشير إلى لزوم دراسة الحاكم للمجتمع الذي يلي أمره ويحكم فيه. ولا يصح له أن يحكم شعباً لا يعرفه، ولا يدرس سلبياته وإيجابياته.

فالأمة لها نوعان من السنن، وهي العادات الاجتماعية العامة.

منها ما تعتمد ثوابت الشريعة، مثل إقامة صلاة الجمعة والجماعة وزيارة الأئمة والأولياء.

وهناك عادات تقتضيها متغيرات هذه الأمة أو ذلك الشعب، وقد لا يقوم بها شعب أو إقليم آخر.

فمثلاً هناك ما يسمى بعيد الربيع عند بعض الشعوب دون غيرها، حيث يحتفل في هذا اليوم تحت مسمّيات عديدة. فالإيرانيون يسمّونه يوم النوروز (اليوم الجديد) بينما السوريّون يسمّونه عيد الأُم، والمصريّون يسمّونه: شم النسيم..

فترى الإيرانيين يخرجون إلى الحدائق ويلبسون الملابس الجديدة وغير ذلك من مظاهر البهجة والسرور بحلول أول يوم من فصل الربيع.

فيما السوريّون يكون احتفالهم بهذا اليوم بزيارة أُمهاتهم ويولونهن مزيداً من التبجيل والاحترام.

أمّا المصريّون فيخرجون إلى البراري، كعنوان لاحتفالهم بهذا اليوم..

إنّ مثل هذه العادة لا بأس بها، باعتبارها لا تحلّل حراماً ولا تحرم حلالاً، وهي في الواقع تتصل بالقيم المثلى للإنسان، تماماً كاهتمام شعب من الشعوب بزيارة المرضى أو المسجونين في يوم بعينه.. فهي -إذن- عادة حسنة يعتمدها الناس، ولا تتعارض مع الدين، متصلة بظروفهم الاجتماعية أو التاريخية، وهي تتغيّر وفقاً للحركة الاجتماعية.. وأمير المؤمنين عليه السلام يأمر بالإبقاء عليها وعدم نقضها.

إلاّ أن هناك سُنناً خاطئة لابد من نقضها، بعد احتوائها أو توجيهها..

ولا ريب أن لكل سُنّة -والصالحة منها على وجه الخصوص- جذورها المتأصلة في الواقع التاريخي والاجتماعي لكل شعب. فمن غير الجدير أن يؤدي سلوك الحاكم إلى محاربة هذه السنّة واقتلاع جذورها، إذ في ذلك سبب لأن يتخذ الناس موقفاً سلبياً من الحاكم، وبالتالي فهو تأليب من قبل الحاكم على نفسه بنفسه.

ففي ماليزيا ومصر مثلاً تجد الناس متعوّدين على أن يتناولوا إفطارهم في شهر رمضان المبارك في المساجد والشوارع والأزقة على موائد عامة، تجلس إليها شرائح المجتمع المختلفة.

كما أنّ هناك سنّة حسنة أخرى في بعض البلاد الإسلامية، حيث يعمدون في شهر رمضان وعند اجتماع الناس في المساجد بعد الإفطار إلى الإتيان بما يشبه الكوزة المغطاة بقطعة من القماش، فيمدّ كل منهم يده ليضع فيها شيئاً من المال أو يأخذ منها المال حسب حاجته، والغرض من ذلك سد حاجة الفقراء دون إراقة ماء وجوههم، حيث لا يُعرف مَنْ أعطى ومَنْ أخذ..

فما بال الحاكم إذ ذاك أن يتعرّض لنقض مثل هذه السنّة الحسنة الجميلة، لأنها إما أن تكون وأمثالها قد أُورثت من صدور الأمة المسلمة، وإما أن يكون العمل بها سبباً لتحقيق الألفة والمحبّة بين الناس..

وهذا يعني -فيما يعني- أن على الحاكم أن يجعل نصب

عينيه الهدف من المحافظة على السنّة، حتى وإن لم يتم تناولها في النصوص الشرعية بصراحة.

فإذا كان الهدف صالحاً، فإن البحث يبقى متعلّقاً في وسيلة تحقيق هذا الهدف الصالح.

بل إن من اللازم على الحاكم في إطار دراسة المجتمع لغرض إصلاحه، أن يقوم باستحداث أساليب وطرق تصلح المجتمع ولا تتعارض مع القواعد والأصول الشرعية، بل وتحقق أهداف الشرع المقدّس.

ومن الجدير بالحاكم الذي يرفع شعار الإصلاح والصلاح أن يبحث عمّا هو شرعي من تلكم الأساليب أو ما لا يخالف الشرع من العادات والسنن، وتنقية الأساليب المتبعة من كل ما هو مخالف للشرع.

هذا بالإضافة إلى بطلان أن يُحدث الحاكم سنناً جديدة تقضي على تلك السنن والعادات الصالحة والإيجابية؛ فيكون الأجر لمن سنّ تلك السنن الصحيحة، بينما يكون الوزر على الحاكم بإبطاله إياها.

وبناءً على ذلك، فإننا ننتهي إلى القول بأنّ ثمة حالة قشرية يُصاب بها البعض ضمن ظروف وأوضاع معيّنة أو طارئة؛ مثل الجماعات المنحرفة التي تعتقد ببطلان كل شيء جديد، وتطلق

عليه اسم البدعة، أو لنقل إنها تحارب الحديث والجديد تحت مسمى البدعة، في حين أنهم يتعمّدون عدم التفريق بين البدعة السيّئة والعُرف الصالح.

فالبدعة هي: أن يستحدث الإنسان شيئاً وينسبه إلى الدين، فيقول بأنّ الله تعالى قد أمر به، حتى يصبح جزءًا من الواجبات الدينية، دونما استدلال بدليل شرعي.. بل إنّ البدع -فضلاً عن كونها أمراً غريباً عن الدين- فإنها في واقع الأمر مضرّة للدين.

فيما السنّة والعرف الصحيح، هي التي يعمل بها الناس وتساهم بشكل من الأشكال في تحقيق هدف ديني مقدّس، دون أن يثبتها نص شرعي.

وفي بعض الأحيان يكون الهدف مقدّساً، مثل إقامة صلاة الجمعة أو الجماعة، وهما عملان مستحبّان، ولكن حيث يتحوّل هذا التجمّع إلى مركز دعاية للحاكم الظالم والنيل من الصالحين، كما استغل معاوية والأمويّون صلوات الجمعة للعن أمير المؤمنين عليه السلام، فإننا وجدنا الأئمة المعصومين عليهم السلام قد منعوا المؤمنين من الاشتراك فيها.

إنّ الوسيلة التي تحقق هدفاً مقدّساً، إنما تستمد قدسيّتها من قدسيّة ذلك الهدف، ولكن الوسيلة إذا ما انقلبت معطياتها، فإنها لا شك ستحقق هدفاً آخر سيئاً.

ونحن من ناحيتنا، ينبغي أن نعرف ونؤمن بأن السنن الإلهية؛ أي السنن الإيجابية في الأمة هي أمور جيدة، وهذه المعرفة وما يتبعها يلزم أن تتم ضمن عملية تفكير واضحة وشفافة، لتحاشي الوقوع في المحذور، لا سيّما وأننا نحن شيعة آل البيت عليهم السلام مستهدفون، باعتبارنا متمسّكين بالمنهج الحق، والذي يجهد أهل الضلال في تشويه ولو جوانب غير رئيسية منه. ولهذا؛ لا يحق لنا أن نحرّم شيئاً أو نحلّل آخر من عند أنفسنا وبما تشتهيه أهواؤنا، وإنما المطلوب هو الانطلاق من الأدلة الشرعية، دون الجهل المؤدي حتماً إلى الافتراء على الله سبحانه وتعالى.

التعامل مع الطبقات الاجتماعية

إحـدى فقرات عهـد أمير المؤمنـين عليه السلام لواليـه على مصر؛ مالـك الأشـتر النخعـي رضي الله عنه ،تتنـاول طبيعـة البصـيرة الإيمانيـة بخصـوص موقف الحاكم المؤمن من مسـألة التعامـل مع الطبقات والشرائح الاجتماعية، ووظائف هذه الطبقات ومهامها.

ولابـد لنا هنا من التنويـه إلى أن مفهوم الشرائح الاجتماعية في الإسـلام يختلـف كل الاختـلاف مـع مفاهيـم سـائر المبـادئ والنظريات الوضعية تجاهها.

فلا تعني الطبقات في الإسلام كون الإنسان يولد من طبقة، فَيُسـجن في حيّزها، ويتعرّض للـصراع المتوقع أن يدور بينها وبين الطبقات الأخرى، وإنما المقصود دينياً منها:

إنّ الفرد الذي يختار مسـلكاً معيّنـاً، وينمو ضمنه، تتعلق به جملة من المسؤوليات، كما ترصد له جملة من الحقوق.

وقبـل أن يشـير أمـير المؤمنـين عليه السلام إلى مجمـل الطبقـات

الاجتماعية، يبيّن عليه السلام قاعدة رئيسية تربطها جميعاً، وهي أنها لا يصلح بعضها إلاّ ببعض. بمعنى لزوم توفر رؤية شمولية قادرة على استيعاب كل هذه الطبقات، ثم إيجاد علاقات إيجابية فعالة بينها، حتى تصبح كلّها نافعة ومفيدة للأمة.

ومن هذه الطبقات -حسب تعبير الإمام عليه السلام-: الطبقة العسكرية والإدارية والقضاة والمسؤولون عن جمع الخراج وجبايته. ومنها طبقات التجار والصناعيين، حتى ينتهي الأمر إلى الطبقة المحرومة المستضعفة المفتقرة إلى الدعم والعطاء.

هذه هي الطبقات التي يفصلها الإمام عليه السلام ويحدّد لكل منها وظائفها، كما يحدد الأمراض التي تعترضها.

فالإمام عليه السلام حين يتناول طبقة من الطبقات، فإنه يبيّن ضرورة توفّر صفات معيّنة فيها، وإلاّ فإنها تكون عُرضةً للمرض، وبالتالي فهي بحاجة ماسّة إلى العلاج المناسب.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام لمالك:

«وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إلا بِبَعْضٍ، وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ».

بمعنى: ضرورة مدّ الجسور القادرة على الجمع والتأليف

بين هـذه الطبقات، وبـذل أقصى الجهود وأتم المسـاعي للحيلولة دون أن تتواجه الطبقات الاجتماعية فيما بينها وتتصارع.

ففـي كثير مـن الأحيـان نجد مصلحـة طبقة معيّنـة تتفاوت مـع مصلحة طبقة أخـرى.. ومثال ذلـك؛ التفـاوت المصلحي بين الصناعيـين والتجّار، وهمـا يمثلان شريحتين اجتماعيتـين لهما ثقلهما المعـروف. إذ الصناعيّون لهم همومهـم ومصالحهم في التصدير، فيما شريحة التجـار لها مصالحها الخاصّة بالاسـتيراد. وهنا يبرز نوع من التفـاوت إلى حـد التناقض في بعـض الحـالات.. وإزاء ذلك، لابد للحكومة من وضع خطّة متكاملة لاستيعاب هذا التناقض الحاصل بين هاتين الطبقتين، دون السماح بحصول الصراع بينهما.

ولهذا؛ يصرّح الإمام عليه السلام قائلاً:

«لا يَصْلُـحُ بَعْضُهَـا إلا بِبَعْـضٍ وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ».

أي أن مصلحـة هـذه الطبقـة لا يمكـن تحققهـا إلاّ بتحقق مصلحـة الطبقـة المقابلـة، ولا نقـول: الطبقة المضـادّة، إذ العلاقة بينهما ينبغي أن تكون علاقة رفدٍ وتكامل.

فإذا استغنينا عن طبقة الصناعيين -مثلاً- ولم نرشّد برنامجها، فـإنّ الصناعـة سـتصاب بالإنهيـار، وعلى أقـل التقادير، سـتبرز إلى السطح أزمة بطالة شديدة، ومن ثم ارتفاع معدلات الجريمة..

وكذلك الأمر بالنسبة إلى شريحة التجّار، حيث إذا تعطّلت حركتهم واستُهْدِفت مصالحهم، فإن البلد سيصبح محاصَراً ومحصوراً بنفسه، فلا يمد جسور التعامل مع البلدان الأخرى، وإذ ذاك سيتعرّض اقتصاد البلاد برمته إلى الانهيار.

وهكذا يقول أمير المؤمنين عليه السلام لدى تقسيمه المشار إليه:

«فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ».

وهم ليسوا مجرّد الطبقة العسكرية، وإن كانت هذه الطبقة تعدُّ جزءًا من جنود الله ضمن صفات ومؤهلات خاصّة. إذ الفرق كبير جداً بين جندي يتطوّع لله سبحانه وتعالى ويعمل ملتزماً بأحكام الله ويدافع عن قيم الحق، وبين جندي يحترف العسكرية، فيكون مرتزقاً، يعمل بما يراه الحاكم، غير مهتم بما إذا كان هذا الحاكم يأمر حقاً أم باطلاً.

فالجندي الأول ينطلق من علاقته الوثيقة بالقيم الإلهية؛ عبداً لله، ناصراً لدين الله، منتمياً لحزب الله.

فيما الثاني يرفع شعار: المأمور معذور، تسوقه المصلحة الشخصية وجني المال، ويعمل بما يقال له.

وهذا الفرق الشاسع إن استطعنا تكريسه في المجاميع العسكرية لصالح مسار النوع الأول، سنتجنّب الانقلابات العسكرية والديكتاتوريات، لأنّ هذه الأخيرة إنما تتكوّن بعد

أن يسـيطر شـخص مـا عـلى نظام الحكـم، فيبحـث عـن المرتزقة الذيـن يغدق عليهـم المال والمناصب.. فيتحوّل أفـراد هذه الطبقة السـيئة الصيت إلى وسـائل وأدوات لقمع الناس الأبرياء أو حتى المعارضين للحكم القائم.. وهذا هو معنى الديكتاتورية.

أما إذا أُلغيت هذه الطبقة، فإنّ الحاكم سيجد نفسه بلا حماية ظالمة قامعة، وبالتالي سيضطر إلى معاملة شعبه بالإنصاف والرحمة، أو يغادر سدة الحكم أساساً..

وإذا مـا حلّت محلها شريحة يتطـوّع أفرادها لله، ويعملون لله، ويحملون السلاح من أجل الله سبحانه وتعالى وخدمة الناس وتحكيم القيم الصالحة، فإنّ تلك الطبقة المرتزقة لن تستبد بأمور البلاد، لأنها ستجد من يقف في مواجهتها بما يقتلعها من جذورها.

ولقد أسس الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في الكوفة جهازاً أُطلقت عليه تسمية شرطة الخميس، وهم جماعة اشترطوا للإمام شيئاً، وشرط الإمام عليهم أشياء، حتى أصبح بينه وبينهم عهد وميثاق.

والعهـد كان أن ضَمِـنَ لهم الإمام الجنّـة عند الله تعالى، على أن يكونوا مجنّدين في سبيل الله تعالى دون غيره، فيعملون ليل نهار لنيل رضوانه عزّ وجلّ.

وجنـود الله هم طبقة متميّزة بما يحمل أفرادها من ثقافة نبيلة وإيمان راسخ، فهم أفضل عناصر المجتمع.

«وَمِنْهَا كُتَّابُ العَامَّةِ وَالخَاصَّةِ».

أي الموظّفون والإداريّون، سواء كانوا يكتبون للسلطة الحاكمة، فهم كتّاب الخاصة، أو يكتبون لسائر الناس، فهم كتّاب العامة. ونحن اليوم نسمّيهم بالطبقة الإدارية والبيوقراطية.

«وَمِنْهَا قُضَاةُ العَدْلِ».

كقوّة قضائية لها صلاحياتها وحدودها؛ وتشير عبارة الإمام إلى عدم تسلّم أي شخص كان مهمة القضاء إلاّ أن يكون عادلاً مهتماً بإصدار الأحكام العادلة المستقاة أصلاً من القانون الشرعي.

«وَمِنْهَا عُمَّالُ الإِنْصَافِ وَالرِّفْقِ».

ولعلّ هذه الطبقة كانت موجودة في ذلك العصر فحسب، وأفرادها يقومون اليوم بدور البلديات والخدمات العامة، أو شبيهة بها.. والفرد الواحد منها كان يسمى المحتسِب. وكانوا يمشون في الشوارع، فإذا رأوا منكراً أوقفوه، وإذا رأوا معروفاً حظّوا عليه، وإن لاحظوا وضعاً غير طبيعي قاوموه، ولم تكن مقاومتهم له

بالسلاح والقوّة، وإنما بالكلمة الطيّبة والنصح الرشيد..

وعـادة مـا كان هـؤلاء يقومـون بـدور الرقابـة الاقتصادية على أسـعار الأسـواق، يحولون دون الغلو في الأسعار، أو يمنعون ظاهـرة الاحتـكار، أو يعملون على فض نزاعـات الباعة وإيقافها قبـل أن تصـل إلى حد المرافعات والشـكاوى القضائيـة، كما كانوا يراقبـون عمـل القصّابـين ومـا إذا كانـت تذكيتهم للذبائـح وفقاً للطرق الشرعية، وغير ذلك..

وقـد تنـاول المـاوردي في كتاب له حـول القضـاء وظائف المحتسبين ضمن شرح مطوّل.. إذ تحدّث عن مسؤولية المحتسبين تجاه الكسبة وأصحاب المهن الحرّة.

فتناول ما لصاحب مهنة النجارة وكيفيّة حل ما قد تعترضه من المشاكل وكيفيّة محاسبته لدى تقصيره أو اعتماده الغش.

وكذلك كيفيّة محاسـبة العطّـار والبقّال، ومراقبة مكاييلهم، ومراقبـة عمل القصّاب والتزامه بأصـول المهنة وانطباق عمله مع التعاليم الشرعية والموازين الصحّية والنظافة.

وقد أطلق الإمام عليه السلام صفة الإنصاف والرفق، ولم يسمِّهم الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، لأنّ وظيفتهم مراعاة تحقق العدالة في المجتمع بالإنصاف والرفق دون العنف الذي قد يتطلّبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض الأحيان.

«وَمِنْهَا أَهْلُ الجِزْيَةِ وَالخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ».

هؤلاء الذين يتوجّب عليهم أن يعطوا للسلطة الشرعية من أموالهم جزيةً وخراجاً، لما توفّر لهم هذه السلطة من الحقوق والأمن وغير ذلك.

«وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ».

فالإمام علي عليه السلام يخصص للمحرومين وذوي الحاجة والعاهة والمرضى والزمنى وكبار السن طبقة، ويعتبرهم شريحة اجتماعية ينبغي الاهتمام -كل الاهتمام- بها ثم يقول:

«وَكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللَّهُ لَهُ سَهْمَهُ[1] وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظاً».

بمعنى أن اهتمام الحاكم بأفراد هذه الطبقة، لا ينبغي أن

(١) سهمه: نصيبه من الحق.

يكون اجتهاداً من عند نفسه، أو تفضّلاً منه عليهم، حتى يستخدمه شعاراً ووسيلة للتظاهر بمظهر العدالة، وإنما هو في الحقيقة واجب مرسوم الحدود، ونظام محدد القانون والحكم.

ولا يمكن بحال من الأحوال تصوّر وجود طبقة اجتماعية، لم يضع الإسلام لها أحكاماً معيّنة، بل كل الطبقات قد وضع لها حقّها والتزامها.

مسؤوليات عسكرية

ثم إنّ الإمام علياً عليه السلام يعود للحديث عن هذه الشرائح، فيبدأ بطبقة الجنود، فيرسم آفاق مسؤولياتهم باعتبارهم القوة العسكرية للنظام الإسلامي، وهي عبارة عن:

المسؤولية الأولى: المحافظة على الشعب والدفاع عنه، باعتباره كياناً أعزل عن السلاح، والجنود هم وكلاء الشعب في الدفاع عنه وتوفير الأمن له.

المسؤولية الثانية: توفير الهيبة للدولة، وهي التي تريد تطبيق أحكام الله تعالى، فلابد لها من هيبة ترفد تنفيذ هذه الأحكام. ثم إنه حينما تكون الدولة الإسلامية ذات قوة عسكرية كبيرة وعزّة بالغة، فإنّ من شأن ذلك الانعكاس على طبيعة إهتمام الناس بالدين نفسه.

ولعلّ القرآن الحكيم يأمر بتحقيق هذا البعد حيث يقول: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ

عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[1].

أي لابد أن يرى عدوُّ الله في المسلمين العزّة والقدرة والمُكنة، لئلاّ يحدّث نفسه -بعد أن يرهبهم ويخشاهم- بمهاجمتهم ومهاجمة مصالحهم. وهذا الأفق، هو الذي نطلق عليه في اللغة المعاصرة بقوّة الردع.

والهدف القاضي بتوفير الأمن والعزّة والهيبة، لن يتسنّى تحقيقه دون تخصيص ميزانية مفتوحة للقوات العسكرية النبيلة، حيث لعلّها تعجز عن المخاطرة بنفسها، وهي لا تملك السلاح الكافي والإمكانات الكافية مادامت غير متاحة التوفير.. بما يعني ضرورة إغداق الإمكانات على أفرادها لتستطيع أداء مسؤوليتها بصورة كاملة.

يقول الإمام عليه السلام:

«فَالجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وَزَيْنُ الوُلاةِ وَعِزُّ الدِّينِ وَسُبُلُ الأَمْنِ».

وحينما تضطرب الرعية وتتعرّض لتهديد ما، فإنها تلجأ إلى حصنها، وهو جنود الله.

وزينة الحاكم وشرفه هو ما يتمتّع به من قوة يردع بها أعداء الله.

وهم عزّ الدين، حيث يعتز الحاكم الإسلامي الممثل لدين

(١) سورة الأنفال، آية ٦٠.

الله في الأرض بمثل هؤلاء الفدائيين المدافعين عن جوهر الإسلام من كل خطر.

وهم سُـبُل الأمن الذين يحافظون على أمن الحياة الاجتماعية وحركة المعيشة.

«وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلا بِهِمْ».

إذ يعجـز الناس عن تنظيـم حياتهم إلاّ بغطـاء الرعاية التي توفرها القوات العسكرية النـزيهة.

«ثُـمَّ لا قِوَامَ لِلْجُنُـودِ إِلا بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَـا يُصْلِحُهُـمْ وَيَكُـونُ مِـنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ».

إنّ المجتمع الإنسـاني يشبه الجسم الإنسـاني. فكما أنّ جسم الإنسـان مترابـط بعضـه ببعض، حيـث العين تـرى واليد تبطش والرجل تسعى، والأجهزة المتعددة تعمل باستمرار وبصلاح، فلا تتلكّأ ضمن نشـاط محدد. كذلك الأمـة؛ إذ الجندي إنما يعتمد على المال الذي يوفّره دافعوا الخراج (وهو الضرائب الشرعية العادلة)،

اعتماداً يضمن له سلوكه ونشاطه وأداء مسؤوليته.. فإذا أحجم الناس عن أداء دورهم في توفير المال، تَهدَّدَ بقاء الجندي جنديًّا، وحلَّ به الضعف، مما يؤدي إلى ضعف الدولة وضعف الرعية.

روابط الطبقات

وبصدد توضيح مدى ترابط الطبقات الاجتماعية، أو ما يفترض أن يكون لهذا الترابط من واقع وتأثير، إذ المال له دور كبير في قضاء وتلبية حاجات الجند الذين يقصدون الجهاد، حيث لابد من توفير الشعور لديهم برصد ميزانية مالية معقولة لأفراد عوائلهم، لا سيّما وأن تفكير واهتمام الرجل الجندي قضية لا يمكن إنكارها، فإذا ما اطمأن إلى عدم تعرض عائلته لخطر وفاقة مالية ما، فإنه لا شك سيندفع بطاقة أكبر باتجاه عدوّه وأداء وظيفته... يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«ثُمَّ لا قِوَامَ لِهَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إلا بِالصِّنْفِ الثَّالِثِ مِنَ القُضَاةِ وَالعُمَّالِ وَالكُتَّابِ لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ المَعَاقِدِ[1] وَيَجْمَعُونَ مِنَ المَنَافِعِ وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوَامِّهَا».

فالقاضي يقيم العدل، والعدل هدف مقدّس للغاية، يؤدي

(١) المعاقد: العقود في البيع والشراء وما شابههما مما هو شأن القضاة.

تحققـه إلى تفـشي الثقة والتعـاون بين النـاس. باعتبـار أنّ القاضي يجسّـد حجر الزاويـة في العقود الاقتصادية وحل مسـائل الخلاف بين الناس، فهو إذن، أمين على الحركة الاقتصادية والواقع الأمني الداخلي في أحد أبعاده.

والنص أعلاه، يشـير إلى جملة مـن المواضيع والبحوث التي تسـتحق في واقـع الأمر شروحـاً مطوّلة، والحديث فيها يسـتغرق مسـائل عميقة جداً، كدور القضاة وآفاق القضاء، وقضية العقود الاجتماعية والاقتصادية والقضايا الجنائية وغير ذلك، ولكن الإمام عليه السلام يشير إليها بشكل موجز ويحدد خطوطها العامّة والأساسية، لكي نستوحي منها أحكام الدستور، ثم يقول عليه السلام:

«وَلا قِـوَامَ لَهُـمْ جَمِيعـاً إِلا بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَـاتِ فِيمَـا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِـنْ مَرَافِقِهِـمْ[1] وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْـوَاقِهِمْ وَيَكْفُونَهُمْ مِـنَ التَّرَفُّقِ[2] بِأَيْدِيهِمْ مَا لا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ».

لأنّ هـذا التاجـر وذلـك الصناعـي يوفـران الرفـاه للناس

(١) المرافق: أي المنافع التي يجتمعون لأجلها.
(٢) الترفـق: -أي التكسـب- بأيديهـم مـا لا يبلغـه كسـب غيرهم من سـائر الطبقات.

وأسباب المعيشة. إذ البضائع إما تُصنع في البلد، وإما تُستورد من الخارج. والمرافق تعني ما يرفق الإنسان من مصالحه.

وفي السابق كان كل إنسان يقوم بدوره، بل كل أدواره، ولكن هذه الأدوار انقسمت شيئاً فشيئاً، حتى أصبحت مجموعات من الحرفيين، والتخصص في سبيل توفير ما يحتاج إليه عموم الناس من الوسائل والأجهزة.

«ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الحَاجَةِ وَالمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ[1] وَمَعُونَتُهُمْ وَفِي اللَّهِ لِكُلٍّ سَعَةٌ».

وليُعلم هنا أنّ حديث الإمام وموقفه من الطبقة السفلى ليس كحديث الآخرين ومواقفهم عن هذه الطبقة. إذ الإمام هنا يتحدّث عن المحرومين والمستضعفين، دون تصوّره لطبقة اجتماعية فقيرة أو ذوي الدخل المحدود، الذين قد يتصوّر البعض أنهم وُلدوا على هذه الحالة، بداعي تأخّرهم العقلي والفكري، وكونهم عاجزين أصلاً وأبداً عن استحقاق التطوّر والتنعّم بحياة رغيدة.

إنّ أمير المؤمنين هنا يؤكد ضرورة ولزوم رفد الإنسان ومساعدته لأفراد هذه الطبقة، لأن في الله لكلٍ سعة؛ أي أن أرزاقهم موجودة، ولكن عند من؟ هي عند التجار، باعتبار أن في

(١) رفدهم: مساعدتهم وصلتهم.

أمـوال التجار وذوي المكنة حق لهـؤلاء المحرومين، وليس التجار إلاّ مؤتمنين على هذه الحقوق.

ومن هنا، ورد في الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال: «**إِنَّ اللهَ فَـرَضَ فِيْ أَمْـوَالِ الأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الفُقَـرَاءِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَىْ: المَـالُ مَالِيْ وَالفُقَـرَاءُ عِيَالِي وَالأَغْنِيَاءُ وُكَلَائِي، فَمَـنْ بَخِلَ بِمَالِيْ عَلَىَ عِيَـالِي أُدْخِلهُ النَّارَ وَلَا أُبَـالِي**»[1]، والله قد أناط مهمة إيصال الرزق للمحرومين إلى الأغنياء.

«**وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ سَعَةٌ**».

أي في رزق الله، وحكم الله، وسننه تبارك وتعالى.

فلا يسألنّ أحد ويقول: وهل الفقراء كَلٌّ على الأغنياء؟ لأن رزق الفقراء أساساً أمانة مجعولة عند الأغنياء.

«**وَلِـكُلٍّ عَلَـى الوَالِي حَقٌّ بِقَـدْرِ مَا يُصْلِحُهُ**».

أي أن ثَـمَّ واجبـاً على الوالي يفرض عليـه توفير كلما يصلح الطبقة السفلى، من سكن وعيش كريم..

---

(١) جامع الاخبار، ص٨٠.

«وَلَيْسَ يَخْرُجُ الوَالِي مِنْ حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ إلا بِالِاهْتِمَامِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَتَوْطِينِ نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الحَقِّ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ فِيمَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ».

اهتمام بالغ بذوي الحاجات

ويلاحظ هنا أن الإمام عليه السلام حينما تحدث عن الجنود أو التجار، خصص لهما عبارة قصيرة، ولكنه حيث انتقل بالحديث عن الفقراء والمساكين، فقد تحدّث طويلاً عنهم. كما بيّن عليه السلام أن الوالي لا يمكنه أداء مسؤوليته تجاههم وإبراء ذمته بما يتعلق بالطبقة السفلى، إلاّ عبر الاستعانة بالله والصبر والجد والاجتهاد..

لأنّ الطبقة الفقيرة لا صوت لها ولا قوّة، فهي طبقة ضعيفة تعجز في أغلب الأحيان عن الدفاع عن حقوقها، وبالتالي ينبغي للوالي التصدّي للدفاع عن حقوقها.. خصوصاً وأن طبقة الجنود أو التجار والصناعيين لهم من القوة والصوت ما لا يحتاجون إلى من يدافع عنهم، وإنما الذي يحتاجونه في الغالب هو من ينظم علاقاتهم.. وكذلك الأمر بالنسبة لطبقة القضاة والمسؤولين الحكوميين.

وعادة سيئة؛ تلك التي ينتظر فيها الأقوياء والأغنياء أو

الـوالي نفسـه أن يأتيهـم الفقـراء إلى أبـواب بيوتهم، ليلتمسـوهم المسـاعدة والمعونـة. ولكن للفقـراء حقاً في أموالهـم وفي جهدهم واهتمامهـم، كلّـف الله تعـالى ذوي المكنـة المالية والقوة السياسـية والاقتصاديـة والقانونية أن يؤدّوه كلَّـه إلى أصحابه، وهم الفقراء والمحتاجـون. ومـا لم يقـم هؤلاء بدورهـم في المبـادرة والاهتمام، فإنهم لا شك سـيضيِّعون حقوق الله التي تجسّدها حاجة الفقراء، الذيـن منهـم من يُفضِّل المـوت جوعاً ومزيداً من العـوز والتشرّد على أن يلتمسـوا غيرهم ومد أيديهم لهـم، لما يمتازون به من العفّة والكرامة.

وأمـير المؤمنـين عليه السلام يفـرض عـلى الـوالي، في كل مـكان وزمـان، أن لا يكتفي بمجـرّد منح المسـاعدة والصدقة، ثم يوكّل الفقير إلى نفسه، بل عليه أن يضمن له عيشة كريمة وحياة صالحة. وهـذا الواجب يتطلّب من الـوالي الحاكم اهتماماً جدّياً واسـتعانة بـالله؛ أي على الحاكم أن يعي جيداً أحكام الله المنـزلة بهذا الصدد، ثم يعمل بها، دون أن يسـتعين ويعتمد أحكاماً غير أحكام الله، كما على الوالي توطين نفسه على لزوم الحق.

أي أنّ الـوالي ملزم بفرض الحق على نفسـه، وبكبح جماحها دون البخل والتكبّر.. لدى الاهتمام بالطبقة المحرومة المستضعفة، حتى يخرجها من حالة الحرمان والاستضعاف.

فيجعل الوالي فرضاً على نفسه أن يوليهم مزيداً من الاهتمام

ومتابعة همومهم وما يتعرّضون له من النقص والعيب.. وهذا ما يحتاج إلى الصبر على المشقّة والمشاكل، الصغيرة منها والكبيرة..

فإذا طبّق الوالي هذه التعاليم، وأقام هذه الواجبات، أُتيح له أن يدّعي الولاية ويكون والياً قائماً على الحق والصدق.

وينقل أن السيّد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامة، وهي الموسوعة الفقهية الجليلة، أنه حينما كان شاباً يدرس لدى أستاذه، ولعلّه الإمام كاشف الغطاء، فاجأه أستاذه ذات ليلة حيث أرسل عليه وقال له: لقد كنت أرى فيك رجلاً صالحاً.. فقال له: وماذا رأيت منّي يا سيّدي؟ فقال له الأستاذ: لقد علمت أنّ أحد جيرانك بات ليلة أمس جائعاً، فيما بِتَّ أنت شبعاناً! فأجابه: ولكنّي لم أكن أعرف بذلك، ولو علمت ما كنت أدعه يبت جائعاً. فقال له الأستاذ مقرِّعاً: ولو أنك كنت تعلم، لاعتبرتك فاسقاً أو كافراً، وأنا ألومك وأعاتبك لأنك لم تَتَحَرَّ حالة جيرانك.

وهكذا يؤدّبنا الإسلام، وهكذا يؤدّبنا عظماؤنا، حيث لا يجوز التساهل والتغافل عن المجتمع المسلم، ولا يمكن السماح باستشراء حالة الفقر في واقعه.

بلى؛ إنّ التراحم بين العباد كفيل بالقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية، ومنها الفقر والاستضعاف..

فما الذي يمنع الإنسان عن مدّ يد العون إلى بني جنسه، فيدفع

عنهم السوء والحاجة؟ وما الذي يؤدي بالفرد المؤمن خصوصاً أن يتجاهل دوره في التكافل الاجتماعي، وهو الذي يدفع عنه وعمّن يحيطون به أنواع الأذى والبلاء ويحل ما لا يحصى من الأزمات؟

نسأل الله تعالى أن يؤدّبنا بآداب الإسلام، وأن يوفّقنا لإعطاء الناس حقوقهم، وأن يوفّق الولاة المؤمنين لأن يحكموا بما أنزل الله من العدل والحق والإنصاف بحق محمّد وآل محمّد.

النظام العسكري في الإسلام

بيّن أمير المؤمنين علي عليه السلام في عهده لواليه على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه أنّ من أبرز الطبقات الاجتماعية، طبقة الجنود الذين يفترض أن يكونوا حصون الأمة وعزّة الولاة.. وفي هذا الإطار يؤكّد عليه السلام نقطة مهمة في نظام العسكرية الإسلامية، تتعلّق بطبيعة اختيار القادة العسكريين، باعتبار أنهم هم الذين تتطبّع العسكرية بطباعهم، وهم الذين يتّصف الجنود بصفاتهم.

فيحدّد الإمام عليه السلام الصفات المثلى لهم، ومن أهمّها:

أولاً: أن يكون القادة ممن يواسون الجند في أفراحهم وأتراحهم؛ فلا يتميّزون عنهم، ولا يتوقّعون من الجنود أن يكونوا خدماً لأنفسهم، بل من الضروري جداً أن يجعل القادة من أنفسهم خير عون لجنودهم، فيغدقون عليهم من غناهم وإمكاناتهم...

ثانياً: أن يولي القادة كل الاهتمام بالجنود، ليس في حال المعركة فحسب، وإنما الاهتمام ينبغي أن يشمل عوائل الجنود فيما

يتعلّق بما هو خارج عن إطار المعركة أيضاً.. ليصب الجنود كل جهدهم البدني والفكري في مواجهة العدو.

ثم إنه عليه السلام يبيّن لمالك الأشتر بعض الصفات الثانوية التي يجدر بالقادة توفيرها في أنفسهم.

فبالنسبة إلى القسم الأول، يقول عليه السلام:

«وَلْيَكُنْ آثَرُ[1] رُؤوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَتِهِ[2] بِمَا يَسَعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ[3] حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمّاً وَاحِداً فِي جِهَادِ العَدُوِّ».

أي أنّ الوالي ينبغي له أن يكون أقرب قادته العسكريين، من يواسي الجنود بماله وشجاعته وخبرته.. إضافة إلى حرصه الشديد على عوائل الجنود، ليصح للقائد فيما بعد أن يتوقع من الجند أن يبذلوا قصارى جهدهم في المعركة ضد العدو.

---

(١) آثر: أي أفضل وأعلى منزلة.

(٢) الجِدَة -بكسر ففتح-: الغنى.

(٣) خلوف أهليهم: جمع خَلْف -بفتح وسكون- وهو من يبقى في الحي من النساء والعَجَزَة بعد سفر الرجال.

كما يشير عليه السلام إلى أهمّية تبادل العواطف بين الجندي وبين قادته؛ إذ الجندي يهمه أن يرى قائده كأبيه، وكأقرب الناس إليه وأرحمهم به، فتتضاعف ثقته به وتسليم قياده إليه.

وهذه الصفة التي يفرضها الإمام على واليه في موقفه من القادة العسكريين تتفاوت تماماً مع ما هو متعارف من الصفات التي تضعها النظم العسكرية المعمول بها في غير المدرسة الإسلامية الأصيلة، إذ يتم التأكيد واشتراط الخشونة والانضباط العسكري القائم على الضرب والعقوبة والإهانة وافتراض نسيان الكرامة والإنسانية على الجندي فور انضمامه إلى معسكرٍ مّا، أو دورة عسكرية معيّنة.

فالتميّز الكبير للعسكرية الإسلامية، هو أن الجندي لا يخدم شعبه أو وطنه أو دينه انطلاقاً من الجبر والإكراه والطمع.. بل يفترض أن تتخذ إزاءه جملة من المواقف والسلوك تجعله يبادر إلى الدفاع عن أهل دينه ووطنه رغبةً في الثواب والشهادة. وهذا يعني أن الإسلام ينظر إلى القيم السامية والخلق النبيل باعتبارها المحرّك والدافع للجندي المؤمن، فينطلق منها يبتغي رضوان الله سبحانه وتعالى.

وحينما نرجع إلى تاريخ المسلمين، نلاحظ أنّ الإسلام قد تمكّن من اكتساح الساحة العالمية في فترة وجيزة وقياسية. ولا ريب أننا حينما نتحدّث عن عشر أو عشرين سنة، ينبغي أن نأخذ بالحسبان أن سِنيَّ صدر الإسلام تختلف عن سِنيِّ العصر الراهن، تبعاً لتفاوت وسائل النقل والمواصلات، والأجهزة

الإعلامية والمعلوماتية.. فأن تفتح جيوش المسلمين شبه الجزيرة العربيّة وتبسط رايتها عليها في تلك السنين العشرين مثلاً، فهذا رقم قياسي جداً.. بل إنّ ربع القرن الأول للإسلام لم ينقضِ حتى أصبح المسلمون فيه مسيطرين على قسم كبير من مساحة المعمورة، وقد استطاع المسلمون استيعاب الحضارات البشرية آنذاك.

حينما نقرأ تفاصيل ذلك، يتملّكنا العجب. والحقيقة تشير إلى أن ذلك قد تسنّى لهم بفضل الروح الإيمانية التي كان يتمتّع بها الجندي المسلم، مما كان يدفع به إلى ابتغاء الحماس والعطاء والشهادة.. رغم وجود الأخطاء الكثيرة التي عزلت القيادة الشرعية عن الساحة الإسلامية بصورة عامة.

وقد أشار الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام إلى هذه الحقيقة حيث قال: «**كُنَّا نُعَلِّمُ مَغَازِي النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم كَمَا نُعَلِّمُ السُّوْرَةَ مِنْ القُرْآنِ**»[1].

وهذا تحريض منه عليه السلام على إدراك الفرد المسلم أن يطّلع على التاريخ العسكري ليعي جيداً ما تكبد المسلمون الأوائل من جهد وعناء في إيصال الدين إليه، على أن هذا الاطّلاع وهذه الدراسة ينبغي أن تكون منذ المراحل الأولى للطفولة.

ولنقرأ كلمات الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ونطبّقها على واقع

(١) البداية والنهاية، ابن كثير، ج٣، ص٢٩٧.

العسكرية الإسلامية في ذلك اليوم، رغم ما وقع من الأخطاء في منطلق التاريخ الإسلامي، ورغم تأكيدنا على معرفة حقيقتها وضرورة إصلاحها. وتلك الأخطاء لا يصح أن تنتهي بنا إلى نسيان تلك البطولات والمواقف الشجاعة والعظيمة التي وقعت في ذلك العهد من قبل المسلمين.

يقول عليه السلام:

«فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ».

فإذا اتّجه قلبك نحو الجند بالعطف والرأفة، انعطفت قلوبهم نحوك.

«وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الوُلاةِ اسْتِقَامَةُ العَدْلِ فِي البِلادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ».

تـرى ما هي الرغبة الأفضـل والأمثل والأعظم لدى القائد الحقيقي؟ بل كيف يستطيع القائد أن يصل إلى مرحلة الكمال؟

إنّ أفضـل واقع لـدى القائـد، أن يجد أتباعـه يحبّونه، وهذا الحب بمثابة أفضل جائزة دنيوية تُعطى للقائد. إضافة إلى استتباب العدل، حيث يرى القائد جميع الناس يلجؤون إلى عدله وإنصافه، بعد حبّهم له وثقتهم به.

ثم يقول عليه السلام:

«وإنَّهُ لا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إلا بِسَلامَةِ صُدُورِهِمْ».

إذ ما في القلوب يظهر على الملامح؛ عمداً أو سهواً، ولذلك لا تظهر مودّة الرعية لحاكمها إلاّ حين تسلم قلوبهم تجاهه، ولا تسلم هذه القلوب ما لم يكن الحاكم قد مارس من العدل والإنصاف والعطف والرأفة تجاههم.

أخلاقيات قياديّة

«وَلا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إلا بِحِيطَتِهِمْ[1] عَلَى وُلاةِ الأُمُورِ».

ولكن، متى ينصحون؟

والنصيحة تتصوّر بصورتين ومعنيين: النصيحة بالكلام، والنصيحة بالعمل.

ولعلّ المعنى الثاني هو الأقرب في هذا السياق وما نحن بصدده؛ أي يعمل عملاً خالصاً مخلصاً. ولا تنصح الأمة في أعمالها حتى تكون هنالك إحاطة من قبل الولاة بشؤونها؛ بمعنى إحاطة

(١) حيطة -بكسر الحاء-: من مصادر (حاطه) بمعنى حفظه وصانه.

الوالي بما يهمها، واهتمامه بما يعنيها، فآنئذ تظهر نصيحتهم.

«وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دُوَلِهِمْ».

فلا ينبغي أن تكون الدولة ثقيلة الظل على الرعية، حيث يطمح الناس إلى زوالها. وعكس ذلك، أن تذكر الرعية حاكمها بالخير وتتمنى له طول البقاء، بعد أن رأت منه العطف والرأفة والدفاع عن حقوقها.

ثم يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«وَتَرْكِ اسْتِبْطَاءِ انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ».

حين يقول الناس: إنّ هذه الدولة قد طال أمدها علينا وثقل ظلّها على رؤوسنا.. فالحذر كل الحذر من أن يصل الأمر بهم إلى تمني زوال الدولة وذهاب الحاكم. وللحيلولة دون بلوغ الأمر إلى هذه المرحلة من النفرة، ينبغي للحاكم أن يتخذ منحىً آخر، وقد عبّر عنه الإمام عليه السلام بالقول:

«فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ».

أي امنحهم حرّية الطموح والتطلّع والأمل، ولا تحرق أمانيهم ورغباتهم المشروعة، نظراً لأن الإنسان يعيش بطموحه

وأمله أكثر مما يعيش بظروفه، وقد قيل في الشعر:

أعلل النفس بالآمال أرقبها
ما أضيق العيش لولا فسحة الأملِ

لأنّ من طبع الإنسان أن يبحث عمّا ليس في متناوله، كما يبحث عن المزيد بعد أن ينسى أو يتضاءل اهتمامه بما حصل عليه. وحينما تكون لدى الأمة طموحات وتطلّعات، ثم تأتي السلطة الحاكمة وتدغدغ هذه الطموحات وتثير هذه التطلّعات، فإنّ الأمة تجد في حكومتها خير معين على تحقيقها.

«فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ».

فلا يكون ثناءً باطلاً، وإنما يستهدف الوالي المؤمن حُسن الثناء ويعمل به، انطلاقاً من حسن الظن برعيّته، فيبيّن مآثرهم وصفاتهم الحسنة.

«وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى ذَوُو البَلاءِ[1] مِنْهُمْ».

فيفصل الملاحم التاريخية التي خاضتها الدولة والأمة، ويستذكر معهم فصول بطولاتهم ومعاركهم ومواقفهم في الوفاء والوعي والتضحية..

(١) ذوو البلاء: أهل الأعمال العظيمة.

«فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ لِحُسْنِ أَفْعَالِهِمْ تَهُزُّ الشُّجَاعَ وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ[1] إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

والشجاع لا يتوقع سوى أن لا يُغمَطَ حقّه، ويأمل أن يزداد شجاعة، حيث لا يبخل الحاكم عليه تضحيته.. فتنمو شجاعته وتتبلور. بينما غير الشجاع يتفاعل مع التوجه الواعي للدولة ويحاول اللحاق بمن هو أرقى وأشجع منه.

«ثُمَّ اعْرِفْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا أَبْلَى».

وهذا النص -عزيزي القارئ- يفتح أمامنا باباً لقضية مهمة في النظام العسكري، وهي قضية توزيع الأوسمة، وهي غير ما يعرف بنظام الترفيع المعمول به، حيث تنال المراتب العسكرية ترفيعاً دورياً بصورة رسمية وضمن قوانين خاصّة..

ولكن منح الأوسمة والعطاءات ينبغي أن يكون عن معرفة مسبقة من الحاكم والقائد تبعاً للمواقف البطولية الصادرة عن هذا الضابط أو ذلك الجندي.. مما يعني أن هناك مقاييس شرعية وعرفية ينبغي للحاكم أن يجعلها نصب عينيه. فلابدّ للقائد - تبعاً

(١) يحرض الناكل: يحث المتأخر القاعد.

لتوجيه الإمام عليه السلام – أن يحدد طبيعة المواقف البطولية التي يقوم بها العنصر من جيشه.. ومنها:

«وَلا تَضُمَّنَّ بَلاءَ امْرِئٍ إِلَى غَيْرِهِ».

خصوصاً وأننا نلاحظ في بعض الأحيان أن الإدارة العسكرية تمنح وساماً ما وما قد يلحقه من عطاءات إلى ضابط أو قائد عسكري ما، نتيجة لما قام به أحد جنوده من موقف شجاع معيّن. في حين أنّ هذا الضابط أو القائد العسكري لا علاقة له بما قام به هذا الجندي أبداً، مما يثير حفيظته أو تمرده وامتعاضه حتى.. وعليه؛ فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام يرشد واليه مالكاً رضي الله عنه إلى إدراك هذه القضية، والحيلولة دون التعرّض لعواقبها السلبية..

ثم الوسام ينبغي أن يكون على قدر العطاء..

«وَلا تُقَصِّرَنَّ بِهِ دُونَ غَايَةِ بَلائِهِ وَلا يَدْعُوَنَّكَ شَرَفُ امْرِئٍ إِلَى أَنْ تُعْظِمَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ صَغِيراً وَلا ضَعَةُ امْرِئٍ إِلَى أَنْ تَسْتَصْغِرَ مِنْ بَلائِهِ مَا كَانَ عَظِيماً».

فلا يعطي القائد وساماً لكونه قائداً دون أن يقوم بعمل

يناسب منزلته وموقعه.. كما لا ينبغي أن يحرم الجندي البسيط حقّه العظيم في حال قيامه بعمل عظيم أيضاً تحت طائلة عدم تأثيره وقليل خطره. والحاكم مسؤول عن إلتزام العدل في هذا المجال، بغض النظر عمّن تصدر عنه المواقف الشجاعة، لأنّ عدالة الحاكم تضمن له الاستمرار ومحبّة متبوعيه وجنوده.

إنّ الحياة العسكرية تفرض على القائد العام ومجموع منظومته العسكرية أن يرشّح للعطاء والتشجيع من أبلى وقاوم وفعل فعلاً شجاعاً مهما كان جنسه ووظيفته. وهذا هو المعيار والمقياس الحق في الحياة العسكرية، إذ الحياة العسكرية عمل وليس تنظيراً بحتاً، والمعركة تتطلّب شجاعة وبطولة وإقداماً ومقاومة.

إلى هنا والإمام عليه السلام يبيّن صفات القيادة العسكرية وطريقة التعامل مع الجنود، واتخاذ السبل الناجعة إزاء المواقف البطولية لهؤلاء الجنود.

مرجع الإدارة المدنية للدولة

ثم إنه عليه السلام يعود إلى موضوع آخر، وهو موضوع إدارة الدولة المدنية دون العسكرية.

وقبل كل شيء؛ يبيّن الإمام عليه السلام المرجع والملجأ في حل الخلافات، لأنّ حديث الإمام -كما هو حديث الإسلام، وكما هو حديث كل القوانين في مختلف البلدان- يتركّز على منع المشاكل

وحل الخلافات قبل كل شيء.

والقرآن خير مصداق على ذلك، حيث نجده – مثلاً – قد تناول موضوع الطلاق أكثر مما تناول موضوع النكاح. نظراً لأن النكاح لا يمثل مشكلة أو تهديداً للكيان الاجتماعي، في حين أنّ الطلاق من أخطر المشاكل وأبغض الحلال، وقد خصص الله تعالى له سورة كاملة أسماها سورة الطلاق، وكذلك تناوله في سورة البقرة والنور والأعراف.

ومن هنا؛ نفهم أنّ المجتمع تتسنى له الحياة الرغيدة إذا ما استطاع حلَّ خلافاته دون أن تتراكم ثم تتفجّر.

ومن هذه الزاوية، يحدّثنا الدين عن حل الخلافات والمرجع في حلها، ليكون المجتمع المسلم قادراً على الرجوع إلى مصدر الحل وليضمن معيشته الهانئة وتقدّمه الملموس.

بلى؛ إنّ أمير المؤمنين عليه السلام يبيّن في مطلع كلامه عن هذا الموضوع كيفيّة معالجة المشاكل التي تتعرّض لها الدولة.. فيقول:

«وَارْدُدْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ[1] وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأُمُورِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِقَوْمٍ

(١) ما يُضْلِعُك من الخُطوب: ما يؤودك ويثقلك ويكاد يُميلك من الأمور الجسام.

أَحَبَّ إِرْشَادَهُمْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾».

وقبل الاسترسال في شرح هذا النص، لابد من تبيين نقطة هامّة، هي: التركيز على إستنطاق آيات القرآن وفهم معانيها فيما نواجهه من حوادث ومواقف.. وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال: «**تَدَبَّرُوْا آيَاتُ القُرْآنِ وَاعْتَبِرُوْا بِهِ فَانَّهُ أَبْلُغُ العِبَرِ**»[1].

والتدبر هنا يعني طرح الأسئلة وفهم الحلول من خلال متابعة الآيات الشاملة للموضوع المراد بحثه، حتى أنه قد تكون مفردة قرآنية واحدة تفتح أمام أعيننا البصائر وتنشر علينا النور الإلهي.

وهذا معنى قول الإمام عليه السلام: «**وَارْدُدْ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضْلِعُكَ مِنَ الخُطُوبِ وَيَشْتَبِهُ عَلَيْكَ مِنَ الأُمُورِ**».

ثم يقول عليه السلام:

«**فَالرَّدُّ إِلَى اللَّهِ الأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ**».

لأنّ في القرآن المجيد محكم ومتشابه.. والأخذ بالمحكم هو

(١) غرر الحكم ودرر الكلم، الشيخ الآمدي، حديث رقم١٩٨٥.

الـردّ إلى الله والانطلاق في عملية التشريع ووضع المعايير والحلول للأزمات.

«وَالـرَّدُّ إِلَى الرَّسُـولِ الأَخْذُ بِسُـنَّتِهِ الجَامِعَةِ غَيْرِ المُفَرِّقَةِ».

والسنّة الجامعة تعني السنّة التي يتفق عليها الجميع ويؤمنون بمرجعيتهـا فيـما يتعلّـق بحـل الخلافـات العامّـة، دون الروايات المختلَف فيها.

إنّ حديـث الإمام عن الخلافات سـبق حديثـه عن المجتمع المـدني، لأنّ المجتمع المدني لا يمكنه أن يرتكز ويسـتحكم إلاّ على قواعد متينة وأصول رصينة قائمة على الكتاب والسنّة، ولو انفصل هذا المجتمع عن هذين المصدرين، لانهارت ركائزه.

وفي عصرنـا الحـاضر، تعاني مجتمعاتنا المسـلمة مـن الضياع وعـدم تحديد المرجعية القانونية والدسـتورية في حياتها السياسـية والحقوقيـة وغـير ذلك. فهي في نفـس الوقت الـذي تدّعي إيمانها بالإسلام والقرآن والرسول، فإنها قد استوردت جملة من القوانين الغربية، وراحت تلفّق بين هذا وذاك، وراحت تضيف على وليدها المرجعي والقانوني المشـوّه آراءَها وتفاسـيرها.. مما زاد في ضياعها وحيرتها. فلا هي تمسّـكت بمرجعية إلهيّة، ولا هي قلّدت الشرائع الوضعيـة والمراجـع القانونيـة الغربية التي هيّأت لواضعيها شـيئاً

معقولاً من التطوّر والمدنية على صعيد الدنيا على الأقل.

ولا ريب أنّ التنوّع في المرجعية والتعدّد في مصادر التشريع تكمن فيه الخطورة كلّها على واقع ومستقبل المجتمعات، فضلاً عن أنّ استبدال المسلمين ما هو خير بالذي هو أدنى، يجسّد موبقة كبيرة ونكراناً للجميل فظيعاً، يبقون يدفعون بسببه ثمناً باهضاً ماداموا مصرّين على إشراك أنفسهم فيما يتعلّق بالله ويخصّه وحده دون سواه.

وإذا لم ترتكز أصول الدستور في بلادنا الإسلامية على أسس متينة، وهي القيم الشرعية التي تؤمن بها هذه البلاد، والقرآن الذي تقدّسه المجتمعات المسلمة، وإذا أصبح التشريع لديها تشريعاً إنتقائياً يقرّره أناس يخالفون سائر أفراد المجتمع في أحقّية التشريع الإلهي في بسط نفوذه وسيطرته على كافة مرافق الحياة، فإنّ هذه الحالة من الانتقائية والازدواجية تتسبّب في حدوث هزّات عنيفة للغاية في القناعات والآراء الشعبية، مما يعني في نهاية المطاف كون الدستور العام يبقى مجرّد حبرٍ على ورق، أي حروف بلا معانٍ.

وما لاحظناه طيلة القرن الماضي من تجربة العصر الحديث، أنّ الدساتير الغربية التي استُورِدت قسراً إلى بلادنا لم تطبّق بدورها؛ ولا حتى القوانين المنتزعة منها، ولا اللوائح المدوّنة عنها. كل هذه المراحل القانونية لم تطبّق في بلادنا المسلمة تطبيقاً جذرياً من قبل الناس أنفسهم، وإنما كان التطبيق تطبيقاً قسرياً وعارياً عن الحقيقة. ولذلك نجد مجتمعاتنا تتآكل ويتلاشى جوهرها. إذ لا

التـزام ولا احترام من ناحية الحكومات للقيم الاجتماعية المرتكزة على أسـاس الـروح القرآنية والنبويّة، ولا اسـتيرادَ جيّداً للبضاعة القانونية الغربية، ولا تطبيقاً حقيقياً لهذا المستورَد، ولم يتبقّ من كل ذلك إلاّ قمعٌ وفرضُ إرادة ظالمة من قبل الولاة على الرعيّة.

أما إذا ارتكزت الدسـاتير في مجتمعاتنا على أسـاس القرآن، فمـن الممكن للغاية تطبيقه بلا عقاب، لأنّ هذه المجتمعات مؤمنة بالقـرآن بدءًا. وبالتالي يصح أن نتوقّع حصـول مجاراة وتناغم بين المجتمعات المسـلمة والمرجعية الدسـتورية الإلهيـة، حيث القرآن يجاري فطرة الإنسان، مما يولّد مزيداً من الاحترام والتقدّم والبناء، ولا تعـود حاجة ما إلى اسـتخدام القوّة وتكثيـف الأجهزة الأمنية والاسـتخباراتية القمعية.. لأنّ القانون سيُطبَّق بشكل طبيعي من جانب الناس أنفسـهم، إذ سيجدون فيه جزءًا من أمر الله سبحانه وتعالى، ومرآة لفطرتهم وقناعاتهم وحياتهم الشخصية، وأن فائدة كل هذا التناغم الرائع عائدة عليهم قبل غيرهم.

أمـا إذا تعمّدنـا وضع القانـون خارجاً عن إطـار قيم الأمة ومرتكزاتها وتاريخها وكتابها ومقدّساتها، فإنّ المجتمع سيمتنع عن تطبيقـه. مما يعني شـعور الحاكم بالحاجـة إلى مضاعفة عدد أجهزة القمع والإجبار.. وهذه لن تغني عن الحق شـيئاً أبداً، والتجارب في ذلك خير دليل وبرهان.

القضاء والقاضي

بعد الحديث عن الإطار العام للدستور الإسلامي، وتحديد مصدر التشريع والتقنين، وهو الله والرسول، هذا الحديث الذي من شأنه أن يُلهم المشرّعين المبادئ السامية التي ينبغي أن تتوفّر في الدستور.

يجدر التأكيد هنا على أنّ كلام الأئمة المعصومين عليهم السلام المستوحى أصلاً من كلام الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم، يعتمد في تفاصيله على الأمور الفطرية والخلقيّات، إلاّ أنه في الحقيقة يجسّد لغة شرعية لقضايا أساسية.

وبتعبير آخر؛ إنّ كلمات المعصومين عليهم السلام تعبير لغوي، كأن تتحدّث عن التقوى مثلاً، وبالإمكان أن تتناغم مع لغة العصر، فيقال: الإخلاص والنصح والصدق في التعامل.

وحينما نترجم اللغة الشرعية الفقهية – التاريخية إلى لغة عصرية، فإنّ من المناسب استيحاء المبادئ الدستورية منها..

والحديث هنا عن القضاء ودوره ومكانته الهامّة في الأمة، إذ الأمة إن تفرّقت واختلفت، أصيبت بالتشتت في طاقاتها وضياع إمكاناتها.. فيما إذا توحّدت وتركّزت، فإنّ طاقاتها وإمكاناتها ستتركز وتتجه إلى نقطة معيّنة، وتبعاً لذلك تتحدّد سبل خدمة الأمة.

آلية توحيد الأمة

ولكن، ما هي الأداة التي تجمع الأمة وتوحّدها؟ وما هي الآلية التي يمكن أن نسير عبرها لتحقيق هذا الغرض؟

إنّ أداة ذلك هو انتزاع الخلافات وحل المعضلات وإصلاح الواقع.. فمن المسؤول، ومن الذي ينبغي أن يتصدّى لكل هذا؟

إنه القضاء. ولكن كيف يكون القاضي قادراً على حل الخلافات وهو جزء من الأمة، ولا ينبعث من السماء؟ فهو ابن هذه الأمة، وابن هذا الشعب.. مما يتوقّع له انعكاس الخلافات عليه وتأثره بالفئويات.. وإزاء ذلك، نحن أمام إشكالية كبيرة، وحل الإشكالية تكمن في تصدّي من يترفّع ويتسامى على واقع الخلافات، ليكون مرجعاً نزيهاً في حلّها، انطلاقاً من المنهج الديني والمبدأ الإنساني. ولذلك، نحن بمسيس الحاجة إلى قضاة نزيهين.. وقبل ذلك، لابد من إحراز معايير دقيقة جداً لانتخاب القضاة.

ولعلّي حين بحثت موضوع القضاء في الإسلام، وجدت أنّ مساحة شاسعة من كتاب القضاء في النصوص الفقهية تتصل

بقضية انتخاب القاضي وصفاته وسلوكه وكيفيّة جلوسه للقضاء، وقد حوت تلك المساحة عشرات، بل مئات المسائل الواجبة والمستحبة، حتى أنّ الفقه الشيعي قد عالج أبسط المسائل المتعلّقة بسلوك القاضي، ومنها تلك التي لا يتصوّر الإنسان لها شأناً.. فيما المساحة الأخرى تعود إلى سائر الموضوعات الموجودة في القضاء، مما يشير إلى أن انتخاب القاضي هو الأساس في القضاء.

أما إذا فشلنا في انتخاب القاضي، فإنه لن تنفعنا سائر الأمور؛ مهما كانت مهمة. ولن ينفعنا وجود الرقابة مثلاً، لأنّ للقاضي الكلمة الأخيرة والقول الفصل، وهو الذي من شأنه أن يوجّه المحكمة بالاتجاه الصحيح.

صفات القاضي

ومن هذه الزاوية، وجدنا أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يؤكّد كل التأكيد على واليه مالك الأشتر رضي الله عنه، كنموذج للوالي المؤمن أن يولّ قضية انتخاب القاضي كل الأهمية، فيوجّهه قائلاً:

«ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ».

وحيث ينبغي للوالي أن يكون عادلاً، فإنّ اختياره للقاضي ينبغي أن يكون صادراً عن العدل والعدالة، ليولّيه كل الثقة بعد

أن عرفه على أنه الأفضل -ضمن المقاييس الشرعية في التفضيل- بين الناس لديه.

وهذه المقاييس الشرعية التي تثبت الأفضلية، يعود الإمام عليه السلام لتفصيلها وتبيينها، فيقول:

١- «مِمَّنْ لا تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ».

فالقاضي يتمتّع بسعة الصدر، وقلب كبير، ولا ينهار حين تتوالى عليه المسائل المختلفة، ولا يفقد قدرته على التقييم.. بل إنّ هذه الصفة ضرورية حتى بالنسبة لشخصية الأنبياء عليهم السلام، وقد عرفنا أنّ النبي موسى عليه السلام طلب - أوّل طلب - إلى الله حينما بعثه بالرسالة إلى فرعون، فقال داعياً: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي﴾[1]..

وإنما تتوفر سعة الصدر وسعة الأفق لدى القاضي، حيث ينظر إلى الحياة نظرةً إيجابية وشمولية، ولا يشتّت تركيزه على صغائر الأمور وتوافهها..

وقد جاء في بعض الثقافات: أنّ بعض الناس تمنعه عن رؤية الغابة رؤية شجرة واحدة. غير أنّ ذي الصدر الرحب والنظرة الثاقبة، يرى الأمور بجميع مداخلها ومخارجها وأطرافها.. حتى ينتقل إلى مرحلة إصدار الرأي والحكم.

(١) سورة طه، آية ٢٥.

٢- «وَلا تُمَحِّكُهُ الخُصُومُ»[١].

أي لا يَنخدع بأقوال المدّعين أو المنكرين مهما كانوا مفوّهين طليقي اللسان فصحاء، لأنّ كلاً منهم يحاول جاهداً تحييد الحق إلى جانبه، فيما القاضي ينبغي أن يكون على مستوى نفسي وثقافي وإيماني، بحيث يمنع الخصوم من خداعه.

وهو حينما يجلس في دكة القضاء، لابد له من أن يكون قادراً على الفصل بين الحقائق والزخارف اللفظية التي يحاط بها الكلام عادة حين الترافع، ويكون مصداقاً للبصيرة الإلهية القائلة: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٢].

وذو اللب، هو الذي يهتم بالجوهر دون القشور.

٣- «وَلا يَتَمَادَى[٣] فِي الزَّلَّةِ».

فإذا كان كل إنسان معرّضاً للخطأ، فينبغي القول بأنّ

(١) تمحّكه الخصوم: تجعله ماحقاً لجوجاً. يقال: مَحَك الرجل -كمنع- إذا لجّ في الخصومة، وأحدّ على رأيه.
(٢) سورة الزمر، آية ١٨.
(٣) يتمادى: يستمر ويسترسل.

المشكلة ليست في احتمال ارتكاب الخطأ والوقوع في الزلل، وإنما المشكلة فيما وراء ذلك، وهو الاستمرار والتمادي وتجاهل خطر الخطأ والزلّة، حيث قد يصرّ القاضي على حكمه الخاطئ بدعوى العجز عن تغيير وتصحيح رأيه الخاطئ لأسباب متفاوتة.

بلى؛ إنّ الرجل هو من يغيّر ويصحّح موقفه الخاطئ، وليس من يصرّ على خطأه..

٤- «وَلا يَحْصَرُ[١] مِنَ الفَيْءِ[٢] إِلَى الحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ».

أي لابد له من العودة إلى الحق حينما يتأكد له، مهما سبق عنه من الخطأ.. لأنّ معيار القضاء العادل، هو ملازمة الحق والصدق، فإذا تفوّه بكلمةٍ باطلةٍ مّا، عليه أن يعود عنها ويعتذر إزاءَها حين ينتبه لها ويعرفها.

والفيء إلى الحق؛ أي العودة إلى الحق، وهذه العودة، أو القدرة على التصحيح والاعتراف بالخطأ تتطلّب لدى القاضي حصوله على التربية النفسية الراقية والإيمان الثاقب والتواضع الصريح.

---

(١) لايحصر: لايعيا في المنطق.

(٢) الفيء: الرجوع.

٥- «وَلا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ».

أي أنّ القاضي يكبح جماح نفسه، ولا يترك لها العنان في الطمع لما في يد غيره، أو ما يريد غيره من المترافعين أن يقدّمه له من الرشوة وما يدخل تحت عنوان الرشوة وفعلها.. وعليه أن يرضى ويقنع بما قسم الله تعالى له من الرزق والمكانة والمنزلة، مع استحباب طموحه إلى التطوّر والتقدّم ضمن إطار الحق والعدل والحلال، دون الحرام والباطل والظلم.

فالقاضي لا تشرف نفسه؛ أي لا تتطلّع. بمعنى أن القاضي في مكان رفيع في واقع الأمر، فلا يصح منه أن يتسافل إلى داني الأمور، فينظر من منظار الطمع إلى ما هو أسفل منه، حيث الظلم والحسد والباطل الذي هو في أيدي سفلة الناس.

٦- «وَلا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ».

فإذا سمع كلاماً، تعمّق فيه حتى يصل إلى مفهومه ومقصده، حيث يهتم كل الاهتمام بأصوله وفروعه، حتى يخلص إلى نتيجة معقولة له. وفي بادئ الأمر لا يقبل شهادة أيٍّ كان، وإنما يجعل لموقفه من كل كلامٍ ضوابط ومعايير خاصّة.

وإلى هذا تشير القصّة الحاكية بأن قائداً من قوّاد بني العبّاس، لقي رجلاً في منطقة صحراوية، فاشتهى أن يقتله، فكتَّفه وسلبه ماله، وأكد له أنه يريد أن يقتله، وسأله عمّا إذا كان لديه وصيّة.

فقال الرجل: وإلى من أوصي وأنت تريد قتلي؟ وأي ذنب أذنبته حتى تقتلني؟

فقال له العبّاسي: إنك لم ترتكب ذنباً، ولكنني أشتهي أن أقتلك.. فتوسّل إليه الرجل أن لا يفعل ذلك، فلم يقبل منه أي توسّل واستغاثة. وحينما شرع في قتله، نظر الرجل إلى السماء، فرأى سرباً من القطى، فقال: أيتها القطى، اشهدي بأنني أُقتل في هذه الصحراء بريئاً مظلوماً فريداً..

فضحك العبّاسي الشرير وقتله، وانصرف..

وبعد مدة مديدة صادف أن جلس هذا القائد العبّاسي في مجلس الحاكم حيث مُدت أمامه مائدة فيها أنواع الأطعمة بما فيها طير القطى، فنظر إليه وتذكّر قصّته مع الرجل الذي قضى عليه، فضحك. مما أثار إستغراب الحاكم العبّاسي، فسأله عن سبب ضحكه، فامتنع أن يجيبه في البداية، ولكنه بعد إلحاح الحاكم، قصّ عليه قصّته.. فتعجّب الحاكم وقال: لقد شهد عليه طير القطى بالجناية، ثم أمر الخدم أن يرفعوا المائدة وأمر بضرب عنقه..

نعم، إنّ على القاضي أن يكون نبيهاً، فينظر في كل كلام

ويأخذ منه ما يريد، دون أن يكتفي بظواهر الكلام، ويثق بمجرّد الإخبار. فهو صاحب نظرة عميقة لما يُقال له.

٧- «**وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ**[١]».

من صفات القاضي: التأنّي والاحتياط، فلا يقتحم كل أمرٍ قد يكون فيه نوع من الشبهة والغموض، ولا يكون أكبر همّه الإسراع في إصدار الأحكام وإقامة الحدود.

٨- «**وَآخَذَهُمْ بِالحُجَجِ**».

أي أنه كثير البحث عن الأدلة والشواهد والبراهين القوية لدى كل قضية يريد تداولها، ولا يكتفي بأي أدلة واهنة..

وهذا هو ديدن علمائنا الأعلام وفقهائنا الكرام، فضلاً عن القضاة، إذ أنهم لا يهتمّون ولا يحتاطون لقضيةٍ مّا في حياتهم كاحتياطهم لإصدار الرأي والفتوى بعد وضع الخوف من الله والمساءلة في يوم القيامة نصب أعينهم، وبعد متابعة جميع الأدلة والمفاهيم لما يريدون أن يستدلّوا عليه، بل إنهم يعقبون آراءَهم الشرعية المستنبطة أساساً من نصوص القرآن والروايات الواردة

(١) الشبهات: ما لا يتضح الحكم فيه بالنص؛ وفيها ينبغي الوقوف على القضاء حتى يرد الحادثة إلى أصل صحيح.

عن النبي وأهل بيته عليهم السلام، بمقولة: والله أعلم بالصواب. في إشارة منهم إلى أن الحقيقة وعين العلم تبقى مصونة عند الله سبحانه وتعالى، وإلى أنهم لا إصرار لديهم على آرائهم الصادرة عنهم، تبعاً لإفساح المجال أمام الاجتهادات الأخرى لعلماء وفقهاء آخرين..

٩- «وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً[1] بِمُرَاجَعَةِ الخَصْمِ».

هل رأيت بعض الناس حزيناً ضجراً لمجرّد كلام يسمعه أو حوار يشترك فيه؟

إنّ على القاضي أن يمتاز بصبر وأناة، فلا يستولي عليه الضجر والتبرّم والشكوى حتى وإن راجعه الخصوم مرّة بعد مرّة..

١٠- «وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ».

خصوصاً وأن قسماً من الدعاوى يعتريها الكثير من الملابسات، والقاضي المميز بمسيس الحاجة إلى الصبر حتى تتكشّف له الأمور وتتجمّع لديه الأدلّة الكافية لتحديد الرأي

(١) التبرم: الملل والضجر.

والحكم النهائي.. وذلك لأنّ الهدف من تشييد صرح القضاء برمّته ليست المداولات الروتينية، وليس التظاهر والتباهي.. بل إقامة العدل وتفعيل أحكام الله هي الأساس في عمل القضاء ومهمته.. مما يستدعي التحلّي برأس الفضائل؛ أعني به الصبر، ومزيداً من الصبر.

وقد روي أنه «أُتِيَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِرَجُلٍ وُجِدَ فِي خَرِبَةٍ وَبِيَدِهِ سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ، وَإِذَا رَجُلٌ مَذْبُوحٌ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: **مَا تَقُولُ؟**»

قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَنَا قَتَلْتُهُ.

قَالَ: **اذْهَبُوا بِهِ فَاقْتُلُوهُ بِهِ.**

فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ لِيَقْتُلُوهُ بِهِ أَقْبَلَ رَجُلٌ مُسْرِعاً فَقَالَ لَا تَعْجَلُوا وَرُدُّوهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَرَدُّوهُ.

فَقَالَ: وَاللهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا صَاحِبَهُ أَنَا قَتَلْتُهُ.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِلْأَوَّلِ: **مَا حَمَلَكَ عَلَى إِقْرَارِكَ عَلَى نَفْسِكَ وَلَمْ تَفْعَلْ؟**.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَمَا كُنْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ وَقَدْ شَهِدَ عَلَيَّ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ وَأَخَذُونِي وَبِيَدِي سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ وَالرَّجُلُ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ وَأَنَا قَائِمٌ عَلَيْهِ وَخِفْتُ الضَّرْبَ فَأَقْرَرْتُ وَأَنَا رَجُلٌ كُنْتُ ذَبَحْتُ بِجَنْبِ هَذِهِ الْخَرِبَةِ شَاةً وَأَخَذَنِي الْبَوْلُ

فَدَخَلْتُ الخَرِبَةَ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ فَقُمْتُ مُتَعَجِّباً فَدَخَلَ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ فَأَخَذُونِي.

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: **خُذُوا هَذَيْنِ فَاذْهَبُوا بِهِمَا إِلَى الحَسَنِ، وَقُصُّوا عَلَيْهِ قِصَّتَهُمَا، وَقُولُوا لَهُ: مَا الْحُكْمُ فِيهِمَا؟**.

فَذَهَبُوا إِلَى الحَسَنِ عليه السلام، وَقَصُّوا عَلَيْهِ قِصَّتَهُمَا، فَقَالَ الحَسَنُ عليه السلام: **قُولُوا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، إِنَّ هَذَا إِنْ كَانَ ذَبَحَ ذَاكَ، فَقَدْ أَحْيَا هَذَا، وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]. يُخْلَّى عَنْهُمَا، وَتُخْرَجُ دِيَةُ الْمَذْبُوحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ»**[2].

فحيث كانت كل الأمور الظاهرية في هذه القضية تدل على أنّ الرجل الأول هو القاتل، مضافاً إلى إقراره، لكن وراء الظاهر هذا كان أمرٌ باطن ينبغي البحث عنه وفيه. وهذا ما يتطلّب من القاضي وأصول القضاء صبراً وأناة فائقين.

١١- «وَأَصْرَمَهُمْ[3] عِنْدَ اتِّضَاحِ الحُكْمِ».

واتّضاح الحكم يعني إتّضاح الدليل القاطع. وهذا يعني أنّ القضاء يثبت بمجرّد إتّضاح الدليل، ولا مناص عن تجاهل الدليل

(١) سورة المائدة، آية٣٢.
(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ج٧، ص٢٨٩-٢٩٠.
(٣) أصرمهم: أقطعهم للخصومة وأمضاهم.

لأي سبب كان. ومن هنا، فإنّ على القاضي أن يكون قاطعاً عند التأكّد من طبيعة الحكم وإصداره.

١٢- «مِمَّنْ لا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ[١] وَلا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ».

فهو لا يقضي ولا يصدر حكماً، لأنّ الآخرين يمدحونه أو يغرونه بمالٍ أو جاه..

«وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ».

أي أنّ على الوالي بذل جهده الكاف في البحث والانتقاء لهذا المنصب الخطير، نظراً لأنّ القليل من المرشحين من تتوفّر فيه هذه الصفات النفسيّة والعلمية.

وفي خاتمة هذا الفصل من عهد أمير المؤمنين عليه السلام لواليه على مصر، مالك الأشتر رضي الله عنه، نجد أنه عليه السلام يستخدم في هذه المقطوعة كما في المقطوعات الأخرى صيغة أفعل التفضيل، مثل: أَوْقَفَهم وأصْبَرَهم وأَصْرَمَهُم، وذلك لأنّ المتّصفين بهذه الصفات قلائل من بين أفراد المجتمع، وثلّة هم الأشخاص المثاليون الذين يرتقون إلى التمتّع بهذه الصفات الفاضلة.. فإذا توفّر عدد كبير

(١) لايزدهيه إطراء: لايستخفه زيادة الثناء عليه.

من الفاضلين، فإنّ على الوالي أن يختار الأفضل من بينهم، تبعاً لأن منصب القضاء على درجة كبيرة من الأهمية الدينية والثقافية والسياسية.

ثم إنّ الحاكم إذا أنجز مهمة الاختيار والانتقاء لمهمة القضاء، تبقى أمامه مسؤولية على جانب كبير من الأهمية، وهي ما عبّر عنها الإمام علي عليه السلام بقوله: «**ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ**[1] **قَضَائِهِ وَافْسَحْ لَهُ فِي البَذْلِ**[2] **مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ**».

أي فلتكن متابعاً رقيباً لنوع قضائه وإصدار الأحكام، ولا ينفرط عقد علاقة الوالي بالقاضي أبداً، لأنّ الانفراط المذموم بينهما، يعني ضياع الكثير من المسؤوليات والحقوق، والتفريط بأحكام الله تعالى.

كما أنّ من مسؤولية الوالي أن لا يحاول إبقاء القاضي فقيراً معوزاً، وإنما اللازم أن يعطيه قدر حاجته، بل وقدر ما ينجز من مهام، لإزالة ما قد يعتوره من الحاجة إلى غيره من الناس، الذين فيهم مَنْ لعلّه يحاول استغلال ما يشعر به القاضي من النقص والعوز.

---

(١) تعاهده: تتبعه بالاستكشاف والتعرف.

(٢) افسح له في البذل: أي أوسع له في العطاء بما يكفيه.

«وَأَعْطِهِ مِنَ المَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ».

أي لا تمنع عليه حقّه من المال والجاه، وأَوْلِهِ ما يستحقّه من الاحترام، إذ الإنسان يُؤتى من ناحية المال أو من ناحية الجاه، والوالي مسؤول عن توفير هذين الأمرين للقاضي لئلاّ يطمع في شيء.

«لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ».

والاغتيال هو القتل غدراً، وهو يختلف عن القتل في سوح المعارك. والاغتيال قد يكون لشخص الإنسان، وقد يكون لشخصيته.

والقاضي غالباً ما تكثر عليه الأعداء، لا سيّما إذا كان يحكم بالحق، صارماً في إصداره. فإذا كثر أعداؤه، ازداد تعرّضه للخطر؛ خطر الاغتيال والانتقام، أو على الأقل تتكاثر شكاواهم عليه عند الحاكم.. فإذا عرف القاضي تأثّر الحاكم بالشكاوى وشكّه في كون القاضي لا يحكم بالحق.. فإنّ شخصية هذا القاضي ستُصاب بالارتباك والضعف، مما ينعكس سلباً على طبيعة أدائه مهمته. ولذلك، فإنّ الإمام يُحذِّر الوالي من هذه الحالة، ويوجب عليه أن

يوطّد علاقته بالقاضي، ويفرض عليه توفير الجو الإيجابي المناسب له، لأنّ من شأن ذلك تحفيز القاضي على التزام الحق وتحلّيه بالشجاعة في إصدار الأحكام الصحيحة.

و«**اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ**».. إشارة إلى احتمال اغتيال شخصيته عندك، وتهميش احترامه لديك.

«**فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظَراً بَلِيغاً**».

هنا يريد الإمام عليه السلام للوالي أن يتطوّر نوعيّاً، وأن يتميّز بالحنكة والبصيرة والنظر الثاقب عمّن يحيط به.

فمالك الأشتر رضي الله عنه - نموذجاً - الذي كان مهاباً في قومه، كما كان قائداً عسكرياً، قلّ أن يجود الزمان بمثله إيماناً وولاءً وشجاعةً.. ها هو الآن يتوجّه إلى مصر ليكون قائداً سياسياً لبلاد متعدّدة الأعراق والأديان وغير ذلك، ولابد له من تحقيق واقع جديد في تصوّراته وخبرته ودقّته ونظرته إلى الواقع والمتغيّرات.

وإذا كان القائد العسكري يتعامل بالعنف والسيف في العديد من موارد سلوكه، فإنه لدى السياسة والإدارة ملزم باتخاذ سبيل الرفق والتلطّف والنظر العميق والنافذ.

«فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالهَوَى وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا».

فلقد تم استغلال هذا الدين – الذي يُفترض أن يكون أمانةً تحُفظ – بصورة بشعة من قبل الأشرار، حيث أخضعوه لأهوائهم وأطماعهم وآرائهم الشخصية الجاهلة، وحوّلوه إلى وسيلة يتاجرون بها؛ طلباً للدنيا..

وهذه الكلمة الرائعة، ينبغي أن تكون لنا ولكل من يدّعي خدمة الدين ويرفع شعار التديّن، خير درس. فلا نتخذ الدين لهواً ولعباً، لأنه شأن بالغ القدسيّة، وقد أهداه الله تعالى للبشرية، وهذه الهدية لابد من حفظها خير حفظ، دون أن تتبدّل إلى جسر يُعبر عليه إلى مطامع الذات والأهواء، فنفسّره بما نريد ونؤوّله بما يخدم مصالحنا، والعياذ بالله.

إعلان الحرب ضد الفساد الإداري

جرى الحديث في الفصول السابقة ضمن عبارات أمير المؤمنين عليه السلام في عهده لمالك الأشتر رضي الله عنه حول طبقة الجنود باعتبارهم حصون الأمة، ثم حول طبقة القضاة باعتبارهم رعاة العدل في الأمة، ومن الممكن أن يجرّ هذا إلى الحديث عن رؤساء ومدراء دوائر الدولة..

ومن الطبيعي أن حديث الإمام عليه السلام لواليه هنا يأتي حسب التسلسل الطبيعي للانتخاب والاختيار في المجتمع الإسلامي، والذي يكون من الأعلى إلى الأسفل. أما إذا انعكس الوضع في بلد من البلدان، وتحتم على الناس اختيار الوالي أو القائد العسكري أو القاضي أو رئيس الدائرة، فإنه يتوجّب عليهم إتباع ذات النصائح وذات المناهج التي أوضحها الإمام علي عليه السلام في عهده لواليه..

التعيينات الإدارية.. كيف تتم؟

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«ثُـمَّ انْظُـرْ فِـي أُمُـورِ عُمَّالِـكَ فَاسْـتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَـاراً[1] وَلا تُوَلِّهِـمْ مُحَابَاةً[2] وَأَثَرَةً[3]».

أي أنّ على الوالي لدى تعيينه أحداً في منصبٍ مّا – ولا سيّما إذا كان هـذا المنصب مهماً ومؤثراً في الواقع والحركة الاجتماعية – أن يختبره اختباراً ويعرضه للامتحان المناسب لمنصبه.

كذلـك لا ينبغـي أن يكون تنصيب شـخص ما على سـبيل التأييـد، وإنـما وجوده في هـذا المنصب يلزم أن تسـبقه فترة اختبار وتدرج في مناصب أقل مرتبة ودرجة.

فلا يجوز لوالٍ أن يأتي بشـخص وينصّبه عـلى رأس دائرةٍ مهمة قبـل أن يسـتعمله في دوائر أقـل أهمية يتـدرّج عبرها، لتحـدّد قابلياته وصلاحياتـه.. ودون المـرور عبر هـذا الممر، يصح توقّع إفسـاده تلك الدائرة الكبيرة أو ذاك المنصب المهم، وإذ ذاك تصعب عملية الإصلاح، فيما يتسبب ذلك بالإساءة إلى سمعة الوالي ومصداقية السلطة.

وكـما ذكرنـا مـراراً، فإننا حينما نسـتوحي فكـرة واحدة من كل وصيـة مـن وصايا الإمام لواليـه، فإنما نذهـب إلى ضرورة أن

(١) استعملهم اختباراً: وَلِّهم الأعمال بالإمتحان.
(٢) محاباة: أي اختصاصاً وميلًا منك لمعاونتهم.
(٣) أثَرَة –بالتحريك–: أي استبداداً بلا مشورة.

يسعى الوالي ليتطوّر تطوّراً نوعيّاً.. ولو كان ثمة إنسان متفوّق على الآخرين أصلاً، لكان الوالي، لأنه موظّف باستنفاذ كل طاقاته وجميع إمكاناته، وبلورة كل مواهبه ليصبح والياً ممتازاً.

وحسب نص عهد الإمام عليه السلام، فإنّ منصب الوالي ليس مجرّد تشريف يتشرّف به، وإنما هو تكليف هام جداً، ولذلك نرى أنّ من عظماء البشرية من كان يتهرّب عن هذا المنصب، وهم الذين يدركون خطر المسؤولية.

أما المحاباة التي يشير إليها أمير المؤمنين عليه السلام، فهي النابعة من وجود علاقة شخصية بين الوالي وبين شخص ما؛ فهو يعيّنه عاملاً له إرضاءً له ومحاباة، حيث تتملّك الوالي الرغبة المجرّدة عن المعايير القانونية والعادلة، فينصبه لدواعٍ عاطفية، أو لدواعٍ شخصية، منشؤها الرأي الذاتي، كما أنّ الأَثَرَة تعني: الإستبداد بالتعيينات الإدارية بلا مشورة،في حين ينبغي للوالي أن يستشير ويدرس تاريخ من يريد تنصيبه ومواقفه وخبرته وصلاحيته.

«وَلا تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الجَوْرِ وَالخِيَانَةِ».

فالمحاباة من جهة، والأثرة من جهة، يجسّدان نهج الوالي الجائر والخائن. وسواء هو الانعطاف مع الرغبات، أو الاستبداد بالرأي، يسبّبان ألواناً من الخيانة والجور بالأمة. وذلك لأنّ

منصب الولاية أمانة ربّانية مستودَعة في عنق الوالي، فإذا لم يؤدِّ هذه الأمانة بالصورة المطلوبة وكما يرضي الله تعالى، فإنه يكون قد جار وخان.

فالخيانة في قاموس الولاية، أن يتصدّى رجل لمنصب الولاية، ثم لا يؤدّي حقّها ولا يتحمّل مسؤوليتها كما يريد الله. تماماً كما الطبيب الذي يراجعه مريض ما، فلا يصف له الدواء المطلوب بداعي عدم الاهتمام والتسرّع.. والوالي ما لم يستنفذ كل طاقته في اكتشاف الرجال الصالحين، ثم تنصيبهم في مواقعهم المناسبة لقابلياتهم وخبراتهم، فإنه يكون في واقع الأمر قد اقترف خيانةً بحقّ مسؤوليته، ومَهَّد للجور بما قد يكلّف الأمة الكثير من الأضرار.

وبالمناسبة، نجد في التعاليم الإسلامية معايير دقيقة في كل شيء، ومن ذلك، معرفة الرجال. وحينما نقرأ النصوص الدينية -قرآناً وروايات- نلاحظ حزمة من الأوامر والنواهي التي يحدّد الالتزام بها حقيقة الشخصية الإنسانية في كل فرد.

ومثال ذلك، أن الرجل القويم يُعرف بصدق الحديث وحفظ الأمانة، دون كثرة الصلاة والصيام وإحراز الظاهر اللائق.. فيما الرجل المعيب وغير الجدير بالترشح لمنصب إحدى المسؤوليات العامّة، تراه يخون الأمانة أو لا يقول الحقيقة. فهو قد لا يكون كاذباً بمعنى ممارسة الكذب، ولكنّه في الوقت ذاته يتعمّد التكتّم على الحقائق، أو قد يقول نصف الحقيقة لغرض معيب في

نفسه.. وهذا نوع فاضح من الخيانة.

أما صدق الحديث، فهو أن يقول الإنسان كل الحقيقة في وقتها المناسب ومكانها المناسب، على النقيض من ممارسة الوشاية أو النميمة، اللّتين يعكسان الحقيقة التي لا يرضاها الله، لأنها تسبب الفساد والفتنة.

وعليه؛ فإنّ المحاباة والأثرة بمثابة الكتلة المتراكمة من الجور والخيانة.. وهذا الواقع المرفوض يتسبّب بأنواع الفساد الإداري الذي تتعرّض له دوائر الدولة المتأتي أصلاً من الاختيار الخاطئ للأفراد، تحت طائلة المحاباة أو الأثرة.

«وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالحَيَاءِ».

يبيّن الإمام عليه السلام في هذا المقطع من عهده المبارك الصفات المثلى لشغل منصب مهم في الدولة، ويوجب على الحاكم بذل قصارى جهده في البحث عمّن تتوفر فيه صفتان أساسيتان هما: التجربة والحياء.

بين التجربة والحياء

أما التجربة، فواضحة أهميّتها، من حيث اختزال الخبرة وطول الممارسة الإدارية، ولكن ما علاقة ذلك بالحياء؟

قبل ذلك، لابد من القول بأنّ للعلم مصدرين: علم مطبوع، وعلم مسموع. أي أن من العلم ما ينبع من العقل، ومنه ما ينبع من التجربة. فالمسموع بالتجربة، والمطبوع بالعقل.

والعقل يظهر بالحياء، إذ الحياء من أوضح دلائل وفرة العقل، حتى أنّ الإنسان العاقل يكون حيياً بمقدار ما لديه من عقل. ونعلم أنّ النبي صلّى الله عليه وآله كان أكمل الناس عقلاً كما كان أكثرهم حياءً.

وكذلك تجد الرجال الصالحين؛ المخلِصين والمخلَصين يتمتّعون بصفة الحياء، والحياء يأتي من الثقة والاعتداد بالذات، واحترام الإنسان لنفسه.. لذلك يربط الإمام عليه السلام بين هاتين الصفتين، ويفرض على الحاكم العثور على رجل يحملهما لدى تنصيبه وتعيينه في موقع إداري مهم.

ولكن أين يُعثر على من يتّصف بهاتين الصفتين العظيمتين؟

يأخذ الإمام بيد الوالي ويقول له:

«مِنْ أَهْلِ البُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالقَدَمِ فِي الإِسْلامِ المُتَقَدِّمَةِ».

فلا يذهب الوالي إلى البيوتات الشريرة، أو ينخدع بظاهر الأفراد، وإنما يتحتّم عليه أن يقصد ذوي التاريخ الناصع ممن

لم يلوّثوا أيديهم بالخيانة لإخوانهم في الدين، أو وضعوها بيد الأجنبي.. ولابد له من الاختيار من ذوي المواقف المشرفة في الإسلام.

«فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاقاً وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً وَأَقَلُّ فِي المَطَامِعِ إِشْرَاقاً».

أي أنهم يتحلّون بالكرامة والخلق الرفيع والشرف النزيه والصفات الفاضلة.. وهذه كلّها تنمو لدى الإنسان الناشئ في البيوت الصالحة، دون بيوت أهل اللغو والفساد والبطالة.. فترى الرجل الصالح حيث ترعرع بين أهله الصالحين، يتلقى الكرامة والشرف كابراً عن كابر.. ولا ريب أنه إذا ترعرع في بيته الصالح، فلابد له من أن ينعم بنعمة الأُم والأُخت والبنت والزوجة النقيات الجيوب، النزيهات الأرحام.. ونظراً لأنهن لم يدنسن أنفسهن في المعايب؛ حتى الصغيرة منها، فهن إذن جديرات بأن يُخرجن جيلاً صالحاً من الرجال المؤهلين لقيادة الناس، ومساعدة الوالي في إدارة دفة الحكم.

ثم إنّ مثل هؤلاء الرجال أغنى نفوساً، وأملى عيوناً، ولا شراهة في نفوسهم.. فهم يرفلون في الخير والقناعة وإن كانوا قليلي المال، حيث لا تَشْرَئبُّ عيونهم إلى المطامع والمصالح الباطلة، ولا يلهثون وراء كل صيحة شيطانية.

«وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَراً».

لأنهم يختزلون من التجارب الكثير، ويتحلّون برفيع الخلق، ومن عادتهم ألاّ يقتحموا الميادين بتعجّل.. فإذا عثر الوالي على نماذج هؤلاء، يبقى عليه أن يعض عليهم بالنواجذ، فلا يفرّط فيهم، أو يتكاسل عن التمسّك بهم، لأنهم نماذج نادرة في كل مجتمع، باعتبارهم الأقلّية بين الناس.

وقاية إدارية

«ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ[1] الأَرْزَاقَ فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ[2]».

هنا يزيد الإمام علي عليه السلام في الأمر توضيحاً، لا سيّما وأنه قد تحدّث عن هذه القضية في القاضي، كما تحدّث عن ذات الموضوع في القائد العسكري، وهو هنا يؤكد على أن يكون عمّال

(١) أسبغ عليه: أكمله وأوسع له فيه.
(٢) ثلموا أمانتك: نقصوا في أدائها أو خانوا.

الوالي مضمونين مالياً بقدر الكفاية بلا إسراف، حتى لا تزل قدمه فينظر لما في أيدي الناس، أو يطمع في بيت المال..

وإسباغ الوالي بالمال على عمّاله، يسلب منهم الحجة والعذر في مخالفة أوامر وتعاليم الوالي، أو الإساءَة إلى الأمانة والمسؤولية المترتّبة في ذممهم والملقاة على عواتقهم، فيقصِّروا أو يخونوا..

رقابة إدارية

«ثُمَّ تَفَقَّدْ أَعْمَالَهُمْ وَابْعَثِ العُيُونَ[1] مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالوَفَاءِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدْوَةٌ[2] لَهُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الأَمَانَةِ وَالرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ».

وهنا قضيّة جديرة بالإشارة، وهي أن ليس كل الرجال الذين يعيشون في البيوت الصالحة جديرون بمنصب إداريّ هام، إذ في هذه البيوت من ينبغي أن لايُنتخب لهذا، خاصّة وأن الإمام لم يُطلق الأمر في اتخاذ العمّال من كل من يعيش في البيوتات الصالحة، بل قيَّده بأن يكون المرشّح لحمل الأمانة ذا تجربة وحياء،

(١) العيون: الرقباء.
(٢) حَدْوَة: أي سوق لهم وحثّ.

بل ومن أثبت الاختبار بأنه أهل للتجربة والخبرة والحياء..

ومن هنا، فإنّ الرقابة عليهم ومتابعة سلوكهم الإداري لابدّ أن يتواصل ويستمر مع كون العامل متخرّجاً من بيت صالح، وكونه مجرّباً حييّاً.. لأنّ النفس البشرية مهما ارتقت تبقى ذات طبيعة متقلّبة ومعرّضة للتراجع عن الحق.. وحيث أنّ العمل في مؤسّسات الدولة، وكونه على درجة كبيرة من الخطورة، لما فيه من الحقوق العائدة للرعيّة التي يجب الالتزام بها وحفظها بأقصى درجات الالتزام والحفظ، فإنّ الوالي لا يجد مناصاً إلاّ مراقبة ومتابعة أعمالهم ومدى حفظهم للأمانة، ومدى إتقانهم للتعاليم واللوائح القانونية الصادرة إليهم.. فلا يجوز للحاكم أن يتكئ على وثير الاطمئنان لمجرّد تعيينه رجلاً صالحاً مّا لمنصبٍ معيّنٍ مّا..

وهناك شروط ينبغي توفّرها في الأشخاص المناطة بهم مسؤولية مراقبة العمال -نظراً لأنّ الوالي يعجز عن المتابعة والمراقبة الشخصية والمباشرة لجميع عمّاله في مطلق الوقت والمكان- إذ لا يصح تكليف أشخاص لهذه المهمة الخطيرة جداً، ممن يعاني العقد النفسيّة ومركّب النقص، والجهل في طبيعة العمل الإداري، وإنما يلزم أن يكون الرقيب على عمّال الوالي وإداريه من أهل الصدق -فيما يرفعه للوالي من التقرير والتقييم- والوفاء لضميره النزيه، ولطبيعة مهمته ومسؤوليته الخطيرة، حيث يفي بكل التزاماته تجاه من أناط به هذه المسؤولية -وهو الحاكم- ويفي بخبرته وتجربته

ومعرفته بأصل مسؤولية العمال (الإداريين)، ويفي لوجدانه في التقييم وتصوير الحقائق كما هي للوالي، الذي يتوقّع له أن يعتمد تقييم الرقيب في اتخاذ الموقف من هذا الإداري أو ذاك..

وإنّ معرفة الرجل الإداري بوجود رقابة سرّية عليه وعلى سلوكه يمثّل دافعاً له لأن يتخذ من الأمانة منهجاً ثابتاً ويحثه على الورع عن اقتراف جرائم الخيانة في المسؤولية..

يبقى أنّ نظام الرقابة في المنهج السياسي الإسلامي يتفاوت مع وجوده في المناهج السياسية الأخرى؛ فهذه الأخيرة حيث تفعّل نظام الرقابة، فإنها عادةً مّا تهدف بسط نفوذ الحاكم وإرضاء شخصه لإرعاب الآخرين، بل وحتى لإرعاب الناس وإرضاء غرور السلطة.. وهذا ما يلاحظ أكثر في البلاد التابعة للدول الكبرى الاستعمارية.

أما في النظام الإسلامي النزيه، فإنّ الهدف الأرقى من نظام الرقابة هو المحافظة على حقوق الرعية، انطلاقاً مما يفترض أن يجعل الوالي في حسبانه أنّه بمثابة الوالد الرفيق والحنون على الرعية.

وانطلاقاً من استراتيجية (الرفق بالرعيّة) فقد أوجب الإمام علي عليه السلام على واليه أن يجعل نظام الرقابة هذا – بما فيه من شروط وصفات دقيقة ينبغي للرقيب أن يتحلّى بها – نظاماً سرّياً، لدفع الإداريين إلى مزيد من الالتزام والأمانة وبذل الجهد، إضافة إلى أن كون هذا النظام يهدف إلى بسط الأمن والاستقرار النفسي

في الرعيّة وإراحة أفرادها، والقضاء على مظاهر الاضطراب والفوضى التي يلاحظ صدوره من بعض الحكام لدى الكشف عن جريمة سرقة أو اختلاس أو خيانة.. وهو الأمر الذي يزعزع – من ناحية أخرى – ثقة الرعية بالسلطة عموماً، إن لم تعالج الأمر وفق التشريع الإسلامي.

«وَتَحَفَّظْ مِنَ الأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ بِذَلِكَ شَاهِداً فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ العُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ».

والرقيب «العين» ليس واحداً طبعاً، وإنما هم أشخاص متعدّدون، وتعدّدهم يضمن إلى حد كبير إحتمال الصحّة في النقل، ويكون خير مبرر لقبول شهادتهم ضد من مارس الخيانة..

مصداقية الدولة ومستوى العقوبات

وحسب طبيعة الوظيفة الإدارية وطبيعة مستوى الخيانة، تتحدّد العقوبة. ومهما تكن درجة العقوبة، فإنّ الشريعة قد حدّدتها تبعاً لمستوى الهدف منها، وهو قطع دابر الجريمة والتساهل في حفظ الأمانة وإتقان أداء المسؤوليات..

ومثل هذا الخائن الذي تشرّف بوقوع اختيار الوالي عليه دون غيره، وامتاز عمّن سواه بإغداق المال والرزق عليه، وبعد توفّر الشهود والشواهد القاطعة ضدّه، لابد أن يكون عبرة لغيره، ليس لغرض التشفّي، أو إرعاب الناس، وإنما لتحقيق العدل، ولكي تعرف الرعية وتطمئن إلى أن ثمة مقاييس وأصولاً يلتزم بها الوالي لحفظ حرمة وهيبة الرعية نفسها من أن يُدنِّس مكانتها أحدٌ من الخائنين الذي لا مبرر له أبداً في خيانته.

«ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ المَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ».

حيث تسقط حقوقه المدنية، فلا حقّ له فيما بعد بترشيح نفسه لإدارة شؤون العباد، أو الترؤس عليهم، لأنّ الذلّة والتهمة قد ثبتتا عليه، وأضحى مخلاً بالشرف؛ شرف الأمانة، وشرف المنصب، وشرف ما أولاه الوالي وبيت المال من حقوق ومكانة سامية.

إلى هنا، وحديث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد انتهى فيما يتّصل بانتخاب واختيار الولاة ورؤساء الدوائر العسكرية والقضائية والمدنية، والصفات الواجب تحلّيهم بها..

ومن الملاحظ أن أمير المؤمنين عليه السلام حين يتحدّث عن رؤساء الدوائر المشار إليها، لا يتحدّث عن المستوى العلمي والشهادة المدرسيّة، فيما تناول بوضوح واهتمام بالغَيْن الحديث

عن صفات أخلاقية ونفسية وما يتمتع به من تجارب.. وذلك لأنّ من الواضح ضرورة حفظ شأن التخصص والأهلية العلمية، إذ لا يُتوقّع للوالي أن ينصب بنّاءً مثلاً في قيادة الجيش، أو يعيّن مهندساً في إدارة المستشفى، وإنما الإسلام والإمام قد أفاضا في ضرورة اختيار الفرد المناسب للمكان المناسب، والأمر مفروغ منه سلفاً، ولذلك؛ لم يخصّص له الإمام عليه السلام كثيراً من التفصيل.

ثم إنه عليه السلام يعود للحديث عن الطبقات التي تناولها بالجملة فيما سبق، وهي طبقة الجنود، وطبقة القضاة، وطبقة كبار موظفي الدولة.. وهي جميعاً مرتبطة بالقضية المالية وقضية الخراج..

ترجمة عصرية لمفردات المفاهيم

ونشير مرّة أخرى، إلى أنّ لغة المعصومين عليهم السلام كانت متوافقة مع اللغة المعاصرة لهم، باعتبار أنه سبحانه وتعالى ما بعث نبيّاً إلاّ بلسان قومه، وحيث العصور تتفاوت وتتقدّم، فإننا للتفقّه في لغتهم بمسيس الحاجة لترجمة تعابيرهم عليهم السلام إلى لسان عصري في ذات الإطار اللغوي العربي، دون الغفلة عن المفاهيم التي تحملها لغة عصرهم.

فمن جهة كانت الأموال الخراجية هي المصدر الأساسي لأموال الدولة في مصر آنذاك، وهي الأموال التي تؤخذ من أراضي الفلاحين، أو من أهل الذمّة، مضافاً إلى ما يؤخذ بنحو

الزكاة وسائر الحقوق.. لذلك نجد الإمام يحدّثنا عن الخراج.

فيما اليوم، احتلت أموال الدولة المتمثّلة في النفط والمعادن والضرائب وشبه ذلك مصدراً رئيسياً لتوفير ميزانية الدولة، حيث أحلت محل الخراج وأمثاله إلى حد كبير.

أين تصرف الأموال؟

يقول عليه السلام لواليه:

«وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إلا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ».

ينبغي توخّي الدقة لدى الحديث عن المال، باعتبار أنّ للمال آليةً معيّنة؛ بمعنى وجود مقاييس دقيقة في جمع المال، وما لم تراعَ هذه المقاييس، فإنّ الفساد يحدث لا ريب.

والمعيار الأساس لجمع المال وصرفه هو الصلاح والإصلاح، ثم إنّ معايير أخرى تتفرّع من هذا المعيار.

فالخبير المالي الذي يفرض الضرائب على أفراد المجتمع على اختلاف مشاربهم، ينبغي أن يأخذ بالحسبان ضرورة التخطيط الضامن

لاستمرار الدورة الاقتصادية بالصورة الصحيحة والصالحة؛ أي التي تنتهي إلى تطوّر المجتمع وتقدّمه نحو الأفضل والأنمى.

فلا ضرورة مثلاً إلى احتكار الجهود على خطّة اقتصادية معيّنة قد تكون صالحة لمجتمع ما، مضرّة لمجتمع آخر، أو مفيدة في زمن، ضارّة في آخر.

ومثال ذلك؛ ما تشير المعلومات الاقتصادية إلى اندماج الشركات الكبرى الاقتصادية الغربية في بعضها، لإحساسها بتحقيق مزيد من الأرباح والاستمرارية في المنافسة.. أو اندماج الشركات الصغرى بمثيلاتها الكبرى لضمان الاستمرار.. حيث تأكد لها – وهي الحاكمة حتى على شطر كبير من السياسة الدولية – أن ضمان بقائها وأداء دورها المطلوب يكمن في هذا الاندماج، مما يؤكد أنّ صلاح اقتصاد دولها لا يتمثّل في طريقة وخطّة عمل اقتصادية ثابتة، وإنما المفترض تلبية شروط البقاء والتطوّر.

والإمام أمير المؤمنين عليه السلام أكّد على ضرورة وضع المعيار أو المعايير في الحركة الاقتصادية لضمان النجاح، وهو عليه السلام قد جعل لواليه على مصر معياراً، وهو الصلاح والإصلاح، ولا تهم الطريقة في تحقيق هذا المعيار مادامت لا تُحلِّل حراماً ولا تُحرِّم حلالاً.. مما يشير في نهاية المطاف إلى أن ما ورد في عهده عليه السلام ليس مجرّد وصايا أخلاقية –مع اليقين بروعتها ودرجتها الأسمى– وإنما كان يحوي أيضاً خططاً عملية لإدارة العالم كلّه.

إصلاح الدورة المالية

عهد أمير المؤمنين عليه السلام جمع الكثير الكثير من وصاياه في سائر كلماته البليغة، كما يشير إلى سائر الكلمات الرائعة التي أضاء بها أئمتنا المعصومون عليهم السلام درب الولاة، حتى صارت هذه الكلمات سبباً مباشراً لنجاح الإدارة وتفوّقها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها. إذ الإدارة حين تعتمد مبدأ الوقاية قبل مبدأ العلاج، فإنها في واقع الأمر تكون قد أمسكت بزمام المبادرة، حيث لا تنتظر وقوع المشكلة، لتسعى فيما بعد إلى حلّها، وإنما تضع الحلول الواقية سلفاً لمنع حدوث المشكلة والأزمة، وبذلك تكون قد وفّرت على نفسها الكثير من الجهود والطاقات والإمكانات، فتضمن التفوّق والنجاح واستباق الزمان واختصاره..

وعلى عكسها؛ تلك الإدارة التي تتكاسل وتتغافل حتى تتفاجأ بحلول الأزمة عليها، ثم تراها ترتبك في معالجتها، فهي إدارة متعبة مرهقة دائماً.. يرهقها أصل المشكلة، ويرهقها حلّها.

ولذلك؛ نجد الأئمة عليهم السلام، ومن قبلهم كتاب الله ورسوله

الأكرم صلّى الله عليه وآله، قد بيّنوا لنا الجانب الإيجابي في هذا المجال، من خلال توضيحهم سبل الوقاية والحلول قبل وقوع المشكلة.

ومن ذلك؛ كلمة الإمام علي عليه السلام فيما يتصل بالخراج والضرائب المشروعة العادلة. والضرائب -كما قدّمنا في الفصل السابق- تستهدف إصلاح الدورة المالية في المجتمع؛ بمعنى المحافظة وتطوير حركة هذه الدورة؛ للنهوض بطبيعة الواقع الاقتصادي للمجتمع المسلم. والضرائب في نهاية المطاف، هي حق واجب في مال الفرد للمجتمع، نظراً لوجود مجموعة من الخدمات، لا يمكن القيام بها إلاّ عبر الضرائب، مع التسليم بحقيقة أنّ هذه الضرائب ينبغي أن تُصان -بالطريقة التي يراها الحاكم الصالح- مثل أن تُجبى بأيدٍ أمينة، وبالطرق الصحيحة والشرعية.. ولا نغفل عن الهدف الرئيسي من جبايتها، وهو: إصلاح الدورة المالية في المجتمع.

فمثلاً؛ إذا قدّم المزارعون ما يترتب عليهم من الضريبة، كان بمقدور إدارة الزراعة كري الأنهار، واستصلاح الأرض، وتوفير السموم الكافية للقضاء على الآفات، وتقسيم المياه بطريقة صحيحة، وتنظيم إدارة الماء والري.. وبهذه الحالة يمكن التحدّث عن تنمية ونمو الزراعة.. لا سيّما وأن هذه الضريبة التي تؤخذ من المزارع تعود عليه في النهاية بالفائدة.

ثم ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الهدف الإصلاحي من جباية الخراج والضرائب يتضمّن لزوم وضع أساليب متوازنة ومقادير معقولة؛ فلا تُفرض بأكثر من الحدّ الصحيح، ولا تقل عمّا ينبغي أخذه؛ بمعنى أنّ إتقان العمل بالمعيار الخاص بهذا المجال هنا، وهو: الصلاح والإصلاح، يضمن وإلى حد كبير إتقان أساليب وتقديرات فرض الضرائب.

فإذا أخذت الدولة نصف الضريبة المطلوبة -مثلاً- ثم استصلحت الأرض، إلاّ أنها لم تقدّم للمزارع ما يكفي الأرض من السموم لمواجهة الآفات، فإنّ المتوقع جداً أن تتعرّض المزروعات للتلف.. وفي هذه الحالة لا يكون المسؤول عن هذه النتيجة المخيّبة إلاّ مصلحة الضرائب التي لم تأخذ المقدار الكافي من الضريبة. وعلى الضفة الأخرى، قد تكون فرضت من الضريبة أكثر من المقدار المطلوب، وإذ ذاك لا يجد المزارع نفسه قادراً على الدفع، إضافة إلى ما ينبغي له أن يخصصه من المصروفات الزراعية الأخرى، مما يضطرّه إلى ترك أرضه والهجرة صوب المدن، حيث الاستهلاك والبطالة، والبطالة المقنّعة، وغير ذلك..

آفاق الإعمار والتنمية الاقتصادية

إنّ المعيار الصحيح قد بيّنه الإمام عليه السلام في مطلع كلامه الشريف، ثم بيّن قضية هامة جداً، وهي أنّ الضرائب التي تؤخذ، ينبغي أن تكون من أجل عمارة الأرض.. أما إذا أُصيب الحاكم

بداءِ الشره والطمع، فراح يزيد في مقدار الضريبة، ولم يعمِّر الأرض.. فلا ريب أنّ الدورة المالية والاقتصادية ستُصاب بالعطل والجمود، حيث تتوقف عجلة الزراعة والصناعة والتجارة.. إذن من سيدفع الضريبة غداً؟ وما هي الضمانة أو البديل لسلامة الدورة الاقتصادية؟

وقضية مهمة أخرى بيّنها الإمام عليه السلام، وهي على درجة هامة، حيث قد يذهب الحاكم إلى أخذ الضرائب دون أن يهتم بعمارة البلاد، تحت طائلة تخزينها للظرف المستقبلي الاستثنائي والتعرّض للأزمات الكبرى، كأن يستحصل الضرائب ويودعها في المصارف وخزينة الدولة..

ويردّ الإمام عليه السلام هذا التوجّه بإلزامه الحاكم أن يكون هدفه الأول إرضاء الناس ضمن بسطه لراية العدالة فيهم. وهذه هي الحقيقة التي تنتج تضامن الناس مع الحاكم، ودعمه في القضاء على أية أزمة طارئة، وأي ظرف استثنائي. فبدلاً من إيداع وتكديس المال في المصارف، عليه أن يودع الثقة في النفوس، ولا تبقى هناك أيّة مشكلة تهدد كيان الدولة إذا ما أحرزت رضا الناس عنها.

من هذه النصائح السامية، يوضح الإمام عليه السلام فلسفة الضريبة في الإسلام، حيث قال:

«وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلاحِهِ وَصَلاحِهِمْ صَلاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلا صَلاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الخَرَاجِ وَأَهْلِهِ وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلابِ الخَرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لا يُدْرَكُ إِلا بِالعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ البِلادَ وَأَهْلَكَ العِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلا قَلِيلًا».

فالحاكم لابد أن يخصص أكبر همّه لقضيّة التنمية الاقتصادية، إذ انهيار الاقتصاد يهدِّد كيان الدولة وبقاءَها أساساً.

ولقد وفّقني الله تعالى قبل حوالي ثلاثين عاماً أن ألّفت كتاباً أسميته (الإسلام ثورة اقتصادية) وقد بيّنت فيه حقيقة وسبل إحراز المجتمع المسلم كل التقدّم وكل الحضارة إذا ما أتقن تطبيق قيم وتعاليم المذهب الاقتصادي الإسلامي، كموقفه من حرّية التجارة وإحياء الأراضي الموات والتشجيع العملي الدائم للقضاء على البطالة..

والإمام عليه السلام، تناول توصيات، نستوحي منها اهتمامه البالغ بالتنمية الاقتصادية.. إذ يؤكد على الوالي أن يوجه اهتمامه الأول إلى مشاريع عمارة الأرض أكثر من استجلابه للخراج، لأنّ الخراج لا

يتوفّر بانعدام التنمية وضعف الإعمار.. إذ كيف يجمع الخراج من أرض خربة؟ ألا ترى أنّ من يطلب الخراج ويكرِّس كل اهتمامه بجمعه من الناس، إنما يساهم في تخريب البلاد.. والاقتصاد لا ينمو إلاّ بمشاركة اجتماعية عامّة. فكيف تتسنى المشاركة وأيدي الناس فارغة من المال؟ وفاقد الشيء لا يعطيه، حتى أن الدولة التي تسلك هذا المسلك مهددة بصورة مباشرة، بالتلاشي والسقوط.

ظروف التوازن الاقتصادي

«فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ[١] أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ[٢] اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ[٣] أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ[٤] خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ».

من هنا وما يلي، يبيّن الإمام عليه السلام أسباب خراب الأرض والأسباب التي تدعو الوالي إلى تخفيف الضرائب، وهي إمّا الجفاف أو التعرّض للآفات أو أن يكتسح السيل أراضي الزراعة وتغمرها المياه.. وفي مثل هذه الحالة يكون الوالي ملزماً بتخفيف الضريبة إلى حد زوال

(١) بالة: أي ما يبل الأرض من ندى ومطر فيما تسقى بالمطر.
(٢) إحالة الأرض -بكسر همزة إحالة-: أي تحويلها البذور إلى فساد بالتعفن.
(٣) اغترها: أي عمها من الغرق فغلبت عليها.
(٤) أجحف العطش: أي أتلفها وذهب بمادة الغذاء من الأرض فلم ينبت.

هذه الأسباب، ولا يحق له التباكي على قلّة ما يفرضه من الضريبة في أعوام الأزمات، لأنه بدلاً عن ذلك، قد اكتسب رضا الناس عنه وثقتهم به، مما يدعم استمراره في الحكم، ويضمن دعمهم له في السنين القابلة، بعد أن أثبت لهم بأنه لا يحكم لمجرّد الرغبة في التسلّط عليهم، بل إنّ حكمه لهم لتوفير سبل السعادة والرفاه لهم..

مصداقية الحاكم

«وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ المَؤونَةَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ وَتَزْيِينِ وِلايَتِكَ مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ وَتَبَجُّحِكَ[1] بِاسْتِفَاضَةِ العَدْلِ[2] فِيهِمْ».

فالوالي إذن؛ ملزم بإصلاح نفسه، لأن صلاح النفس يؤهِّل الوالي لأنْ يُصلح موقفه من المتغيّرات الاقتصادية، لئلاّ يثقل عليه تغيير خطّته المالية ونهجه الاقتصادي. فإذا أصلح نفسه، أو كان قد تسلَّم زمام السلطة بناءً على صلاحه الروحي، فإنه لن يرى في سلطته غير وسيلة لإسعاد الناس، وليس الغرض منها سد حاجته إلى التكبّر

(١) التبجح: السرور بما يرى من حسن عمله في العدل.
(٢) استفاضة العدل: انتشاره.

والغرور وفرض أوامره التي تكون فاشلة سلفاً بالقوة والعناد.

ولا ريب أنّ الرعية إذا ما رأت صلاح الوالي ونزاهة تطلعاته ومواقفه منها، تسبب ذلك بإيلائها الثقة به، حتى أن الغالبية منها قد تؤثره على نفسها في ساعات الحرج، دعماً له وتوطيداً لبقائه راعياً عليها.

«مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ[1] لَهُمْ وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ».

أي أنه قد تحدث أمور خطيرة ودواهي في مستقبل دولتك، من المتوقع احتمالهم لها بعد أن عرفوا منك -أيها الوالي- سابق الإنصاف والعدل، وهم راضون مطمئنّوا النفوس.

«فَإِنَّ العُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ».

إذ البلد العامر، والاقتصاد الرصين، والنظام القوي، يحتمل ويستوعب الكثير من المشاكل، تبعاً لقواعده المتينة. على عكس

(١) الإجَمام: الترفيه والإراحة.

البلاد القائمة أسسه الاقتصادية على قواعد هزيلة، إذ تراه يتهاوى أو ينهار لبسيط الأزمات وتوافه المشاكل..

وإنّ من أسباب قوة الاقتصاد لأي بلاد، وجود المدّخرات لدى الإنسان وبما يملكه، وكلّما ارتفع معدّل الادّخار الفردي، ازداد الاقتصاد العام متانة واستقراراً.. والادخار هذا عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية، حيث يسهم الادخار في حركة الفرد الاقتصادية وتحقيق تطلعاته وآماله التنموية في البناء أو التجارة أو الصناعة وغير ذلك.

من أسباب خراب البلاد

ثم إنّ أمير المؤمنين عليه السلام يتناول أهم أسباب خراب البلد وتعثّر مشاريع التنمية والتطوّر، ولماذا يضطر بعض الحكّام والولاة إلى فرض الضرائب المجحفة..

فيقول: «وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرابُ الأرضِ مِنْ إعوازٍ[1] أَهْلِهَا وَإِنَّمَا يعوز أَهْلِهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الوُلاةِ عَلَى الجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالبَقَاءِ وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالعِبَرِ».

فالرغبة العارمة في جمع المال لدى الوالي غير النزيه، هي التي تدفع به إلى الإجحاف برعيّته، حتى أنه ليتحوّل إلى أشبه ما

(١) الإعواز: الفقر والحاجة.

يكون بشارب ماء البحر، إذ كلّما تناول منه، إزداد عطشاً.

والسبب الثاني، سوء ظن الوالي بالبقاء، خصوصاً وأنه لم يسلك مع الرعية سلوكاً يضمن من خلاله حبّهم له ورغبتهم فيه، فهو يتسارع في جمع المال، لعلمه المسبق بأنّ الناس يكنّون أو يظهرون له الكراهية، وبالتالي فهو يسعى كل السعي لجمع المال.

وها هي المصارف السويسرية في العصر الحاضر مكدّسة فيها أموال بعض الحكام الذين نهبوا شعوبهم وأودعوها في هذه المصارف ضمن حسابات سرّية، والبعض منهم قد مات وولّى، فضاعت تلك الحسابات، بينما اليهود والصهاينة يحاولون الحصول عليها، تحت طائلة ادعائهم بأنهم الأكثر مظلومية من بين الأمم عبر التاريخ.

ثم إنّ الوالي الذي لا يقرأ التأريخ قراءة واعية، فإنه لا يختزل التجارب ولا يستلهم العبر التاريخية ممن سبقه من الولاة الشرهين، ممن نهبوا أموال شعوبهم بما فرضوه عليهم من الضرائب المجحفة..

هذه الوصايا كتبها الإمام عليه السلام في الكوفة لواليه على مصر، مالك الأشتر رضي الله عنه .. لكن لعلّك تجد أنّ رجلاً من الصين أو من اليابان أو من أميركا قد استفاد منها، على عكس ولاة بلداننا الذين كأنهم يعيشون في عالمٍ غير عالمنا.

ونشير هنا إلى أنّ الغربيين يطالعون نصوص الثقافة الإسلامية الأصيلة، فيطبقونها على أنفسهم ويستفيدون منها بما يريدون.

دوائر الملفّات السرّية!

والإمام عليه السلام يوصّي مالكاً بالقول:

«ثُـمَّ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ».

فما يُسمّى اليوم بالذاتية؛ أي موظّفي الدوائر المختصّة بالملفات والأوراق السرّية، أسماه أمير المؤمنين عليه السلام بالكُتّاب. فوصف الإمام هـؤلاء لمالـك على أن يكونوا خـيرَ الكُتّاب، لأنّهـم المـكلّفون بحفظ أسرار الدولة وصيانـة خططها والوثائق الخاصّة برجال معيّنين، تجد الدولـة أن من الواجـب عليها حفظ معلومات مميّـزة عنهم، ولذلك فإنّ من اللازم أن يختص بمعرفتها أُناس معيّنون.

«وَاخْصُصْ رَسَـائِلكَ الَّتِـي تُدْخِلُ فِيهَـا مَكَائِدَكَ وَأَسْـرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ لِوُجُوهِ صَالِحِ الأَخْلاقِ».

أي أنّ وثائـق الـوالي الشرعي التي تتضمّـن خطط مواجهة الأعداء، لا يصح ائتمان أي شخص كان عليها، وإنما الذين تجتمع فيهم الصفات الخلقية الفاضلـة؛ هؤلاء وحدهم المؤهّلون بحفظ وثائق من هذا القبيل والإشراف عليها.

وصفات هؤلاء بتفصيلها، يتحدّث عنها الإمام قائلاً:

«مِمَّنْ لا تُبْطِرُهُ[1] الكَرَامَةُ».

أي لا يغتر ولا يبطر بتقريبك له، فهو إذا اغتر وبطر، إستخفّ بالأوامر.. بعد أن يفقد صوابه ويكشف عن كل سرّ أؤتمن عليه.

«فَيَجْتَرِئَ بِهَا عَلَيْكَ فِي خِلافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلإٍ».

حيث يدفعه سوء خلقه إلى الاجتراء على حرمة الوالي، ويسقط ما يفترض أن يراعي من الأدب. ولعلّه يمارس ذلك في محضر من الناس، حتى ينتهي به الأمر إلى إسقاط كل احترام وهيبة للحاكم.

«وَلا تَقْصُرُ بِهِ الغَفْلَةُ[2]».

بمعنى لزوم توفّره على الذكاء والنباهة.

---

(١) لاتُبطِره: أي لاتطغيه.

(٢) لاتُقصر به الغفلة: أي لا تكون غفلته موجبة لتقصيره في اطلاعك على ما يرد من أعمالك، ولا في إصدار الأجوبة عنه على وجه الصواب.

«عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ عُمَّالِكَ عَلَيْكَ».

فلا ينسى مصدر الرسائل التي ترد على الوالي، أو يفوت تسليمها إليه.. لأنّ النسيان في هذا المجال تضييع لمصالح العباد وإدارة البلاد، وإنما ينبغي له أن يكون خير حفيظ على المكاتبات والردود عليها في الوقت المناسب.

«وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى الصَّوَابِ عَنْكَ فِيمَا يَأْخُذُ لَكَ وَيُعْطِي مِنْكَ».

من مسؤوليات الوالي

انتهى الحديث بنا في الفصل السابق إلى قضيّة الكتّاب، حيث تناول أمير المؤمنين عليه السلام في عهده لواليه على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه ما يتّصل بالكتبة الذين يحفظون الكتب الواردة والصادرة من وإلى الوالي، إذ تحدّث عنهم وبيّن صفاتهم، ومن جملتها أنهم على درجات ومراتب، فمنهم من يُستأمن على أسرار الدولة، فلابدّ أن يتوخّى الوالي فيهم صفات معيّنة، من أبرزها صفة الاستقرار النفسي، وعدم التبجّح بالقرب من الوالي، وعدم التحدّث معه باستهانة واستخفاف.. بمعنى أن لا يؤدّي قربه إلى الوالي إلى الاستخفاف به.

ثم تحدّث عليه السلام عن المشكلة التي قد تعترض مسألة الكتّاب، وبيّن أن الكتّاب والموظّفين قد يتصنّعون عند الوالي ويتحدّثون معه بحديث يحاولون من خلاله استمالة رأيه، وهم في الواقع نقيض ما يتظاهرون. ومن هذه الزاوية ينبغي للوالي أن يتنبّه إلى أنّ مجرّد الحديث غير كافٍ للتأثر به، بل عليه التعمّق في أحوالهم،

ولا سيّما في تأريخهم، باعتبار أنّ الإنسان تاريخ، ولا يمكن لابن آدم أن ينسلخ عن تاريخه بحال من الأحوال، فلابدّ من النظر إلى تاريخه وسابقته. وفي هذا الإطار يقول الإمام عليه السلام:

«ثُمَّ لا يَكُنِ اخْتِيَارُكَ إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ[1]».

أي ليست الفراسة في مجال اختيار الكتبة وسيلة مثلى، لأن احتمال الخطأ فيها وارد إلى حد كبير.

«وَاسْتِنَامَتِكَ[2] وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ».

كما لا يكفي التوسّم والثقة غير القائمة على أُسس نفسيّة وسلوكية مسبقة، إضافة إلى خطأ الاعتماد على حسن الظن من الوالي بمن يختاره، وإنما المطلوب أن يبني رأيه وفق مقاييس مدروسة، وذلك لأنّ البعض من الناس يدرس شخصية الوالي جيّداً، لينفذ إليه من خلال ما يتوصّل إليه من نقاط ضعف.

فإذا كان الوالي يحب المديح، فإنه يأتيه من زاوية ذكر أوصافه الجيّدة، أو لعلّه يختلق له صفات فاضلة ويمتدحه عليها.. أما إذا

---

(١) الفراسة -بالكسر-: قوة الظن وحسن النظر في الأمور.
(٢) الإستنامة: السكون والثقة.

كان الـوالي رجلاً منصفاً يحب الانتقـاد، فإنه يأتيه من زاوية النقد، متظاهـراً بالتعقّـل.. وإن كان الـوالي كثير التوجّـه لتقديم الخدمة للناس ومسـاعدتهم، فتراه يجهد في التظاهر والتهالك على الخدمة الاجتماعية..يقول عليه السلام:

«فـإنّ الرِّجالَ يَتعرَّضون لِفراسـاتِ الـوُلاةِ بِتَصَنُّعِهِـمْ[1] وَحُسْـنِ خِدْمَتِهِـمْ، وَلَيْـسَ وَراءَ ذلِـكَ مِـنَ النَّصيحَةِ وَالأمانَةِ شَيءٌ».

نعم؛ هناك من الوصوليين من يسـتطيع بذكائه أن يكتشـف شـخصية الـوالي ليتقـرّب إليـه.. وكـما الوالي يحـاول التعـرّف إلى شـخصية من يريد اختياره، كذلك هذا الآخر يحرص كل الحرص على التقـرّب من الوالي والمحافظة على موقعـه الإداري من خلال التظاهـر بما ينسـجم مع توجّهـات وقناعات هذا الـوالي، فيتصنّع ويتكلّـف ويُظهر خـلاف الواقع؛ حتى أن مـن الناس من يحرص كل الحرص على إتقان العمل وحسـن أداء الخدمة، بما فيها الخدمة الشخصيّة للوالي، كسباً لودّه، لتوقّعه الحصول فيما بعد على وظيفة كبيرة ومنـزلة قريبة بعد كل التصنّع والتملّق..

---

(١) بتصنعهم: بتكلفهم إجادة الصنعة.

كيف يتم اختيار الخواص؟

ومثل هؤلاء، يحذِّر أمير المؤمنين عليه السلام واليه منهم، لأنهم لا يصلحون أساساً لشغل منصب قيادي وإداري مهم.. ولا يمكن الوقوف على حقائق شخصياتهم ونواياهم إلاّ باختبارهم. والإمام عليه السلام يبيّن كيفية الاختبار، فيقول:

«وَلَكِنِ اخْتَبِرْهُمْ بِمَا وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي العَامَّةِ أَثَراً وَأَعْرَفِهِمْ بِالأَمَانَةِ وَجْهاً».

وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: «**النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ؛ خِيَارُهُمْ فِيْ الجَاهِلِيَّةِ، خِيَارُهُمْ فِيْ الإِسْلَامِ**»[1].

ورغم أنّ الإسلام يجبّ ما قبله، ورغم أنّ الدين جسّد نقلة نوعية للبشرية، ولكن الأمر المتبقّي في هذا المجال حالات الفرد وركائز سلوكه ونواياه وتربيته وطبيعته.

ولذلك؛ يوجّه الإمام عليه السلام واليه إلى هذه الحقيقة، حيث يشير إلى مقياس الاختيار هنا، وهو التعرّف إلى سيرة كبار الموظّفين

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٦٤، ص١٢١.

مع من كان من الولاة السابقين، والتعرّف من خلال ذلك إلى مدى صلاحهم. وهذا خير دليل عملي على صلاحيته في وقوع الاختيار عليه، فإذا ثبت له السلوك الرصين والنزاهة وإتقان أداء المهمة وحفظ الأمانة، كان حرياً بأن يقع اختيار الوالي عليه.

«وَأَعْرَفِهِمْ بِالأَمَانَةِ وَجْهاً».

فالسابقة تكشف حقيقة الشخص، فيما إذا كان أميناً أم مرتشياً خائناً..

«فَإِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ أَمْرَهُ».

فإذا اكتشف الوالي الرجال الصالحين وولاّهم الأمور، فهذا دليل على كونه طالباً للخير، باحثاً عن الاستقرار الاجتماعي، ويريد النصيحة لله وللإمام الذي ولاّه.

وقد قال الشاعر:

لو بغير الماءِ حلقي شرق
كنتُ كالغصّانِ بالماء اعتصاري

أي أن الإنسان حينما يغصّ، يتوجّه إلى الماء فيشرب، ولكن

كيف يكون إذا غصّ بالماء أصلاً؟!

فكلّما يحدث في البلاد من شر، فإنّ على الوالي إصلاحه. أما إذا كان الوالي جزءًا من هذا الشر، كأن يقصِّر في أصل اختيار المسؤولين وتعيينهم، أو يقصّر في إصلاح الأمور، فتلك الطامّة الكبرى..

ثم الإمام عليه السلام يحدد صفات من يصلح أن يكون رئيساً أو مديراً للموظّفين الصغار، فيقول في ذلك:

«وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِكَ رَأْساً مِنْهُمْ».

أي من الموظّفين.

«لا يَقْهَرُهُ كَبِيرُهَا».

بمعنى أن يكون جَلداً، ذا قدرة تامّة على المواجهة؛ فلا تقهره المشاكل الكبيرة، ولا يتزعزع.

«وَلا يَتَشَتَّتُ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا».

فهو على قدر كبير من الوعي والتخصّص والصلابة، بحيث

لا يهزم أمام كبير المشاكل من حيث النوعية، ولا يفقد صوابه، ولا يضيع منه تركيزه إذ ما تتالت عليه المشاكل وتكاثرت، من حيث الكمّية. فلا يتشتت فكره إذا تواردت عليه الأمور، وواجه الظروف الطارئة من مختلف المناطق.

مسؤولية الوالي عن أخطاء خاصّته

وقضيّة أخرى مهمة يشير إليها الإمام علي عليه السلام ويحذّر الوالي منها تحذيراً شديداً، حتى لكأنه يأخذ منه عهداً والتزاماً وموثقاً على أن يؤدي دوره المطلوب بكل وعي، فيقول:

«وَمَهْمَا كَانَ فِي كُتَّابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ أُلْزِمْتَهُ».

فإذا تبيّن عيب لدى أحد الموظّفين – حيث لم يوفر في نفسه الصفات المثلى الخاصّة به، كما بيّنها الإمام – فالوالي هو المسؤول الأوّل عمّا يصدر من هذا الموظّف، لأنه مسؤول عن كل شيء يحدث في البلاد أساساً.. فلا يصلح للوالي أن يتجاهل ضرورة التعرّف على حقيقة الموظّف وعيبه، وإذا ما لم يسارع الوالي إلى محاسبة الموظّف على عيبه وإصلاحه بداعي التغابي واللاّمبالاة وعدم اتخاذ الموقف الصحيح واللازم منه، فإنه هو المسؤول عن كل ذلك، وهو الذي يستوجب مساءلةَ الإمام إياه، عن تلك المشكلة وذاك العيب.

ولا يمنّي الوالي نفسه فيبرر للإمام أخطاء وعيوب موظّفيه تحت طائلة أن الواقع قد فاته، لأنّ الموظف جزء من جهاز متكامل مترابط، ولابد من إصلاح هذا الجهاز، ولو كلّف ذلك استبدال الوالي نفسه.

بلى؛ إنّ أجهزة السلطة تشبه أجهزة بدن الإنسان إلى حد كبير.. وإذا ما درسنا وظائف أعضاء الجسم الإنساني، نلاحظ وجود عددٍ منها تستهدف إصلاح بقيّة الأعضاء. فهناك ما يقوم بتنظيف الجسم، وهو الكلية. وهناك ما يدفع الغازات السامة، ويزوِّد الجسم بالهواء النقي.. وإذا توقّف العمل في هذا الإطار، توقّف الجسم بأكمله، وعملية الإصلاح البدني لا تتوقف للحظة واحدة.

وأجهزة السلطة بحاجة مصيرية إلى مجموعة أنظمة لإصلاحها؛ من الرقابة، إلى النصيحة، إلى الإقالة والعزل، إلى العقوبات، وإلى عشرات الأنظمة المهتمة بإصلاح المعايب والأخطاء، إصلاحاً جذرياً غير سطحي أو مؤقّت، نظراً لأن المعالجة السطحيّة المؤقتة تعتبر عيباً ومشكلة بحدِّ ذاتها، تزيد من استفحال الأخطاء وتكالب أو تكاسل المسؤولين الإداريين ومن ينظم إلى دائرة عملهم.

التجارة والصناعة

ثم الإمام علي عليه السلام يحدّث واليه وكلَّ والٍ يرفع شعار

العدل وخدمة المجتمع، ولا يعيش عالةً عليه فيستغلّه ويظلمه ويتجبّر عليه، يحدّثه عن طبقة التجار والصناعيين، إذ للتجارة أهميّتها الكبيرة في تطوير المجتمع والنهوض بواقعه المالي.. ولا ريب أنّ لهذه الطبقة مشاكلها وأزماتها.

فيذهب عليه السلام أولاً إلى النظر للتجّار والصناعيين -العمّال وأصحاب المصانع وما أشبه- نظرة إيجابية، باعتبارهم يؤدّون دوراً اجتماعياً يحرّكون عجلة من عجلات المجتمع.

ويشير ثانياً إلى ضرورة التعرّف إلى فلسفة وهدف وجودهم، فإذا ما أخطأوا لابد من عتابهم، وربما حتى معاقبتهم.

والإمام عليه السلام يبيّن أهميّة هؤلاء وطبيعة المساحة التي تتمدّد نشاطاتهم عليها.. وهم، كما يتّضح من نص العهد إلى مالك الأشتر رضي الله عنه، على نوعين: التجار المقيمون، أصحاب المحالّ الثابتة، والتجّار المتنقّلون بين المدن والبلدان، بحثاً عن البضاعة الأفضل والثمن الأقل. وهم -بين هذا وذاك- يحرّكون الثروة ولا يجمدونها، إضافة إلى استثمارهم خبراتهم وتجاربهم المتراكمة في تحريك عجلة عمليتي الاستيراد والتصدير..

فلا تكون التجارة ومنطلقات التبادل التجاري في المجتمع المسلم كما هو واقع الحال في المجتمعات الاشتراكية التي ألغت الأنظمة الاقتصادية فيها في كثير من الحالات دور التجّار، واستبدلت التاجر بالموظّف المكلّف بالاستيراد. حتى انتهى

بالكثير من الدول الاشتراكية، ولا سيّما ما ينخرط ضمن قائمة دول العالم الثالث إلى استيراد البضائع الرديئة وإجبار الناس على اقتنائها والاستفادة منها، وذلك بعد أن وجد مسؤولوا الاستيراد فيها أنفسهم غير معنيين بالبحث عن أفضل البضائع وأكثرها جودة، نظراً لعدم تحقيقها نوعاً من المصلحة والربح الشخصي لأنفسهم، ناهيك عن قلّة الخبرة لديهم في الاختيار والانتقاء..

والأمر الآخر الذي يوضّحه الإمام علي عليه السلام، هو أن هؤلاء التجّار ضمن النظام الاقتصادي الإسلامي، ينظر إليهم على أساس أنهم يحققون هدفهم المالي في الربح، وفي خضم ذلك تتحقق منافع الأمة ومصالح الناس، فضلاً عن توفّرهم على مزيد من الطموح والشجاعة والإقدام في عقد الصفقات التجارية، فترى الواحد منهم يجوب العالم بحثاً عن البضاعة الأفضل والأرخص.. ورغم أنّ التاجر يضع في حسبانه مستوى الفائدة والربح الشخصي، إلاّ أنّ الأمة تتحقق لها فوائدها من خلالهم، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الصفات والشروط التي وضعها الإسلام ورسمها لنشاطهم.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً

المُقِيم مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِب بِمَالِهِ[١] وَالمُتَرَفِّقِ[٢] بِبَدَنِهِ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المَنَافِعِ وَأَسْبَابُ المَرَافِقِ[٣] وَجُلابُهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ[٤] فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا[٥] وَلا يَجْتَرِؤونَ عَلَيْهَا».

مواد المنافع؛ أي أصول أنواع المنافع للبلاد والعباد.

وأسباب المرافق؛ أي أنهم أسباب توفّر المصالح العامّة.

وهم يجذبون ويجلبون ويحققون هذه المصالح من الأماكن البعيدة، حيث يعجز معظم الناس عن توفيرها بأنفسهم، لإحساسهم بالخوف أو المرض أو الخطر أو التكلفة الكبيرة.. وحيث يقال أنّ الرأسمال جبان، فإنّ من التجّار من يجازف ويقدم، رغم الظروف السياسية أو الأمنية.

---

(١) المضطرب بماله: المتردد به بين البلدان.

(٢) المتفرق: المكتسب.

(٣) المَرَافق: ما ينتفع به من الأدوات والآنية.

(٤) المطارح: الأماكن البعيدة.

(٥) لايلتئم الناس لمواضعها: أي لايمكن التئام الناس واجتماعهم في مواضع تلك المرافق من تلك الأمكنة.

وما يميّز الحالة العامّة للتجّار -باعتبارهم يضعون نصب أعينهم، أوّل ما يضعون منفعتهم المالية- أنهم لا يُخاف من جانبهم من الناحية الاستراتيجية والسياسية.

«فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لا تُخَافُ بَائِقَتُهُ[1] وَصُلْحٌ لا تُخْشَى غَائِلَتُهُ».

أي أنّ المشاكل لا تأتي من جانبهم، ولا يشكّلون خطراً على الدولة، لا سيّما حيث يُضبطون بجملة من القوانين والمحفِّزات وتسهيلات العمل.

«وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ».

لضرورة أن لا يترك الوالي طبقة التجّار تفعل ما تشاء، وإنما يتفقّدهم ويُلزمهم بحزمة من القوانين والحقوق.

«وَفِي حَوَاشِي بِلادِكَ».

فضلاً عمّن هم ناشطون في العاصمة والمدن الواسعة.. فالاهتمام ينبغي أن يكون عامّاً شاملاً دائماً.

---

(١) البائقة: الداهية.

أمراض التجارة

«وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيقاً[1] فَاحِشاً وَشُحّاً قَبِيحاً وَاحْتِكَاراً لِلْمَنَافِعِ وَتَحَكُّماً فِي البِيَاعَاتِ».

في معرض تبيين الإمام علي عليه السلام لما يعتري هذه الطبقة من الأمراض النفسيّة، يؤكّد أن أفرادها قد يُصابون بضيق في الإنفاق، إذ منهم من يصبح تاجراً بعد فقرٍ أو شره، ومثله يُخاف منه.. أو شحّ كبير ورغبة في الاحتكار والانكباب على التحكّم في الأسواق والأسعار.. وهذه كلّها توجّهات وممارسات غير صالحة بالمرة؛ كما هو شأن بعض الشركات أو التجّار الذين يعلنون الحرب على كل مستجد في السوق، حيث تتفق أو يتفقون فيما بينهم على تخفيض كبير في الأسعار ليفقدوا الشركة أو التاجر الجديدين القدرة على المواصلة والمنافسة، فلا يجد له موطئ قدم في السوق والتجارة. فإذا ما انسحب التاجر الجديد وأعلن عجزه، عادوا ورفعوا الأسعار مرّة ثانية، بل ولعلّهم يرفعونها إلى حدود جنونية ليعوّضوا على تجارتهم ما خسرت جراء تلك الممارسات غير الصالحة..

فإذا وجد التجّار الفرصة في إعمال هذه الممارسات، عُدَّ ذلك مضرّةً للعامّة، وعيباً على الولاة، لابدّ لهما من تحاشيه والوقوف موقف الضد المواجه له..

---

(١) الضيق: عسر المعاملة.

«وَذَلِكَ بَابُ مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى الوُلاةِ».

فعيبٌ على الوالي حين ترتفع الأسعار وتختل موازين الحركة التجارية ويفقد السوق توازنه..

حرب على الاحتكار

والحلّ الأنجح لمثل هذه المشاكل والأزمات التي تسبب في إيجادها أمراض التجّار والصناعيين، يكمن في خطوات وقائية مسبقة، حيث قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«فَامْنَعْ مِنَ الِاحْتِكَارِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم مَنَعَ مِنْهُ وَلْيَكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمْحاً بِمَوَازِينِ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لا تُجْحِفُ بِالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ وَالمُبْتَاعِ».

فلابدّ أن يمنع الوالي ظاهرة الاستغلال والاحتكار، للحفاظ على توازن السوق والأسعار.. فيجبر المحتكر على عرض بضاعته، استناناً بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

بلى؛ إنّ البيع السمح هو الذي يلتزم بموازين العدل والأسعار التي لا تجحف بالبائع والمشتري على حدٍّ سواء، وهذا هو الذي يُدعى

بلغة العصر بسياسة السوق.. مع مراعاة الأصول الأخلاقية التي تواجه -قولاً وفعلاً- كل أشكال الاستغلال والثراء على حساب الظروف الطارئة، أو من خلال خلق هذه الظروف الطارئة.

«فَمَنْ قَارَفَ[1] حُكْرَةً[2] بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ».

نذكّر أنّ الإمام علياً عليه السلام حينما تحدّث هنا عن طبقة التجّار، أوصى بأن يكون عقابهم -لدى تسيّبهم وعدم التزامهم باللوائح الحقوقية والموازين العملية- عقاباً جدّياً. ولكن دون إسراف ومبالغة، بينما فيما يتعلّق بالعقوبة المفروضة على رؤساء الدوائر في حال خيانتهم ما ائتُمنوا عليه يقول الإمام عليه السلام:

«فَبَسَطْتَ عَلَيْهِ العُقُوبَةَ فِي بَدَنِهِ وَأَخَذْتَهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ ثُمَّ نَصَبْتَهُ بِمَقَامِ المَذَلَّةِ وَوَسَمْتَهُ بِالخِيَانَةِ وَقَلَّدْتَهُ عَارَ التُّهَمَةِ».

فهو عليه السلام قد أبدى تشدداً واضحاً حيال الكتّاب والموظّفين،

---

(١) قارف: أي خالط.

(٢) حُكْرَة -بالضم-: الاحتكار.

ولكنّه لم يتشدّد إزاء طبقة التجّار، وأوصى واليه أن لا يسرف لدى معاقبته المحتكرين منهم، ومن لم يلتزم موازين العدل والأخلاق، وذلك للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال من البلد. وهذه مسألة غاية في الأهمية، حيث يتعلّق بها مصير المجتمع من الناحية المالية والمعيشية ككل..

وهذه الوصايا لم تخرج إلاّ من فم إمامٍ كان القمّة في تحكيم العدل، فكرةً ومقولةً وسلوكاً.. وموازينه العادلة على ارتباط مباشر بما تنزّل من وحي السماء، وهذا الارتباط هو الذي يحدونا إلى الإيمان به والدفاع عنه.

الدولة والضمان الاجتماعي

اليوم وبعد أكثر من عشرة قرون مضت على الناس.. اليوم خصصوا وزارات مرتبطة بالشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وبما يخص أمور المعوقين وذوي الحاجات أو العاهات المستديمة وما أشبه..

ومع ذلك، لا نزال نجد أن الفقر والمسكنة والظروف الاجتماعية الصعبة لبعض الناس لا تزال تهيمن على الحياة الاجتماعية وتصبح وصمة عار في بعض البلاد التي تنتشر فيها ظاهرة التسوّل، ويتوزّع المتكفّفون والمعوّقون على الشوارع والأرصفة.

حقيقة الموقف من الطبقة السفلى

والإمام علي عليه السلام لا يؤكّد على إعطاء هؤلاء حقوقهم المادّية فحسب، بل إنه يُلزم الولاة بإضفاء كل الاحترام عليهم، إلى مستوى السّماح لهم بالدخول على الوالي وطرح مشاكلهم عليه وبيان حاجاتهم إليه دون خوف أو وجل، بل وتوقّع الإصغاء إليهم

والاهتمام بما يهمهم والعمل على مواساتهم وخدمتهم، لأنهم بشر كما هو الوالي دون أي فرق، لهم حقوقهم كما له حقوقه، وعليهم واجباتهم كما عليه واجباته.

وأمير المؤمنين عليه السلام كان أوّل المبادرين إلى تحقيق هذه التعاليم، إذ كان يكره أن يرى في رعيته -بمن فيهم المحتاجين- الذلّة بادية على وجوههم، حتى أنه عليه السلام كان يطلب - في بعض الأحيان - أن يكتب المحتاج إلى الرعاية، ولو على الأرض، لكي لا تقع عين المحتاج في عينه هو، لتحاشي احتمال حصول الذلّة من جانب المحتاج. وهذه السيرة طبيعية من أمير المؤمنين عليه السلام الذي كان لا يضاهى تواضعاً للناس وخشية من الله عزّ اسمه. فهو يحترم الناس، لأنّ الله تعالى أولاهم من كرامته.

كما كان عليه السلام يأمر المؤمنين المتصدّقين - مثلاً - أن يقدموا الصدقة وأيديهم أسفل من يد الفقير، بمعنى أن يتناول الفقير الصدقة ويده هي العليا، لأنها حق له في يد المتصدّق، ولأنّ الله تعالى -في حقيقة الأمر- هو الذي يتناول الصدقة فيربيها عنده للمتصدّق.. وهذا المفهوم خير إشارة ودليل على لزوم احترام الفقراء وإكرامه بالسلوك الواعي والطيب، قبل إكرامه بالعطاء والمساعدة و: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[1]. فلا تجوز معاملة المحتاجين بالإهانة وجرح الشخصية.. كما ينبغي توفير الأجواء

(١) سورة البقرة، آية ٢٦٣.

المناسبة لحضور المحتاج عند الوالي، بعد تحطيم الحواجز النفسية والروتينية، لتكون المواجهة بين الطرفين مواجهة ودّية يتحصّل منها الاحترام وقضاء الحوائج، ويتولّد عنها الحنان من الوالي على ذوي الحاجات، والحب والولاء من هؤلاء على الوالي..

المحتاجون في محضر الوالي

فيأمر الإمام علي عليه السلام واليه بهذا الصدد قائلاً:

«وَاجْعَلْ لِذَوِي الحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ[1] فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ (لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ القَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ)».

فلابدّ أن يكون مجلس الوالي الخاص بعامّة الناس مجلساً

(١) التعتعة في الكلام: التردد فيه من عجز، والمراد غير خائف تعبيراً باللازم.

متواضعاً، لئلاّ تدخل الهيبة -المصطنعة- في قلوب المحتاجين، فلا يستطيعون التعبير عن حاجتهم، وبالتالي تنتفي العلّة من الحضور بين يديه. فإذا رأى الفقير أو ذو الحاجة جنوداً وشَرَطة وحرّاساً وسيوفاً لامعة، أحسّ في نفسه الضعة والخوف، فلا يبقى أمامه حينذاك غير ابتلاع كلماته..

ومن هنا، ينبغي على الوالي أن يُبعد كل مظاهر الرهبة، وينحي عن ذي الحاجة كل وسائل الكبت، ليتكلّم فيه المحتاج بكل طلاقة واطمئنان إلى أن كلامه سيجد أُذناً صاغية وقلبٍ واعٍ لدى الوالي.

والتواضع المطلوب هذا هو الذي يدفع بأُذن الوالي إلى الإصغاء، وبقلبه إلى الوعي والإقبال. في حين أن تواجد الحرس والشرطة والكتبة وغيرهم حوله لدى حضور الفقير، يترك أثراً سلبياً في نفس الوالي، حيث لعلّه يستشعر في تلك الأجواء شيئاً من الاستعلاء والزهو.. والفقير يواجهه بكل مسكنة واحتياج..

والأمة التي لا تحترم ذوي الحاجات ولا تلبي مطالبهم -أي أنّ الأمة التي تحوي فقراء ومحتاجين بسبب عدم احترامهم وتلبية حاجاتهم- تلك أمة غير جديرة بالاحترام من قبل سائر الأمم، وبالتالي فلعلّها تتحوّل إلى هدف سهل لمن سواها.

ثم إنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وبإصداره هذه التعاليم إنما يريد تكريس حقيقة النظر إلى المسلمين كجسد واحد، والتأكيد

على خطأ التمييز في النظرة من قبل الوالي..

«ثُمَّ احْتَمِلِ الخُرْقَ[١] مِنْهُمْ وَالعِيَّ[٢]».

أي ليكن صدرك - أيها الوالي - واسعاً ليتحمل أخطاء ذوي الحاجة في الكلام والتعبير؛ فلعلّ مشكلته قد فاقت قدرته، فأفقدته أدب التكلّم.. فلا يلزم بالوالي أن يتوقّع من ذي الحاجة المضطر أن يصوغ تعابيره، كذلك الذي لا يعاني أزمة محرجة في حياته. ولذلك يوجب الإمام على الوالي أن يتحلّى بنَفَسٍ إيجابي تجاه الناس. ويتيسّر ذلك عليه إذا جعل في حسبانه مسبقاً الإحسان للرعيّة والتعامل مع شعبه بالعدل والإنصاف.

«وَنَحِّ[٣] عَنْهُمُ الضِّيقَ».

فإذا جاءك الناس وجلسوا إليك في مجلسك، فهيّء لهم سبل الراحة وأطلق وجهك بالبشاشة نحوهم، وبذلك ينتفي عنهم ذل السؤال وحرج الحاجة..

---

(١) الخُرق -بالضم-: العنف ضد الرفق.
(٢) العي -بالكسر-: العجز عن النطق.
(٣) نحِّ: أي أبعِد عنهم.

«وَالأَنَفَ..».

أي التكبّر والاستعلاء. فإذا أبعد الوالي هذه السلبيات عن نفسه ومسلكه.. عند ذاك:

«يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبْ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ».

لأنّ الخُلُقَ الحسن يستنزل الخير والرحمة من جميع جوانبه. وهذا الخُلق الحسن وما يتبعه من البركة، من شأنها إضفاء مزيد من المعنوية العالية والدعم الروحي لطبيعة وشكل ممارسة الحكم من جانب الوالي.

«وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئاً».

وهذه كلمة لعمري طيّبة رائعة، وهي تعني ضرورة توفّر الرحمة والكرم في ذات الوالي، ليعطي عن طيبة نفس، فيهنأ المحتاج بما أخذ، دون مِنّة أو تنغيص أو إهانة..

«وَامْنَعْ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ».

فإذا رأى الوالي أن يمنع فلاناً لعدم فقره – مثلاً – ولعدم

استحقاقه، فلا أقَلَّ، عليه أن يحسّن خلقه، فإذا منع من الناحية المادّية فلا يحرمَنَّه الكلمة الطيّبة؛ أي فلا يردَّنه ردّاً قبيحاً.

علاقة الوالي بالله الكريم

ثم ينتقل الإمام عليه السلام بمالك رضي الله عنه إلى ضفة أخرى من الحديث والتوجيه.. فيعلّمه بأنّ للوالي العادل ثواباً جزيلاً على يقضته ونومه وفعله وسكونه، حتى أنّ وجوده لَيَكون بمثابة الرحمة لرعيته.. ولكن مع كل هذه البركة والفضل، فإنّ أمير المؤمنين يوصي واليه بأن لا تمنعه خدمته للناس وقضاؤه بينهم وتفقّد أمورهم عمّا يعطيه ويزوده بالقوّة الإيمانية الفعّالة، وهي العبادة.

«وَلْيَكُنْ فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ بِهِ لِلَّهِ دِينَكَ إِقَامَةُ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةً فَأَعْطِ اللَّهَ مِنْ بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ كَامِلًا غَيْرَ مَثْلُومٍ[1] وَلا مَنْقُوصٍ بَالِغاً مِنْ بَدَنِكَ مَا بَلَغَ».

فالصلاة والعبادة بأشكالها، وقيام الليل، كما الوقود لروح

(١) غير مثلوم: أي غير مخدوش بشيء من التقصير، ولا مخروق بالرياء.

الوالي، فلا يشغلنّه عن ذلك شغل مع الناس، يقعده عن أداء حق الله.. وهذه الموازنة التي يفترض بالوالي أن يراعيها، تجهده وتأخذ من طاقته البدنية الكثير.. مما يفرض عليه التحسّب لها.

وهو نفسه عليه السلام قد لامه بعض أصحابه، حيث لاحظوا على محياه الشريف علائم الأرق والإرهاق الشديدين، فأكد لهم أنه إن نام ليله ضيّع نفسه، وإن نام نهاره ضيّع رعيته.. فكانت حياته عليه السلام كلّها جد واجتهاد وعمل وحركة، لا تعرف الملل والكلل والراحة.

هكذا أقم الصلاة

ولا ريب أنّ الأمر متفاوت بين عبادات الإمام والوالي الخاصّة، حيث النوافل وقراءة القرآن وعبادة الليل، وبين إقامته لصلاة الجماعة التي يفترض به أداؤها مع الناس. يخاطب عليه السلام مالكاً:

«وَإِذَا قُمْتَ فِي صَلاتِكَ لِلنَّاسِ فَلا تَكُونَنَّ مُنَفِّراً وَلا مُضَيِّعاً[1]».

أي عليك -أيها الوالي- أن تتخذ طريقاً وسطاً، مراعاةً

(١) لاتكونن منفرداً ولامضيعاً: أي لاتُطل الصلاة فتكرّه بها الناس، ولاتضيع منها شيئاً بالنقص في الأركان، بل التوسط خير.

لأضعف الناس إيماناً، ورعايةً لحق الصلاة في أدائها وحفظ حرمتها والتزام حدودها..

«فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ العِلَّةُ وَلَهُ الحَاجَةُ وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى اليَمَنِ كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ: (صَلِّ بِهِمْ كَصَلاةِ أَضْعَفِهِمْ وَكُنْ بِالمُؤْمِنِينَ رَحِيماً)».

بمعنى أنّ المنطلق في إقامة الوالي والإمام لصلاة الجماعة هو الرحمة بالناس، دون الإطالة عليهم، حيث الإطالة على الضعيف وذوي العلّة ومَن له داعٍ للتخفيف، قد تنفّرهم عن المشاركة في صلاة الجماعة، وبالتالي قد لا يداوم الواحد منهم على حضورها فيحرم -بقلّة إيمانه وبإطالة أدائها- من عظيم مثوبتها..

السلوك الشخصي للحاكم

ثم يغيّر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وجهة الحديث، ليعالج قضايا تخص سلوك الوالي الشخصي، لضمان إستمرار العلاقة بينه وبين الناس، فيبيّن له محاسن الإبقاء على هذه العلاقة، كما يوضّح له مساوئ قطع العلاقة والاحتجاب عن الرعيّة..

فيقول عليه السلام:

«وَأَمَّا بَعْدُ فَلا تُطَوِّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّ احْتِجَابَ الوُلاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيقِ وَقِلَّةُ عِلْمٍ بِالأُمُورِ».

فالوالي -وكل انسان- يصاب بضيق وحرج نفسيٍّ حين يحتجب عن الناس ويتعامل معهم عبر الوسائط، لا سيّما حين يكون ذا منصب إداري ومقام وظيفي، لأنّ الاحتجاب عنهم يدفعه شيئاً فشيئاً إلى التعامل مع الأرقام والأسماء، دون الأشخاص والمجتمع.. وهذا ما يتسبب بحصول مشكلة كبيرة بالنسبة إليه.

إضافة إلى أنّ الانعزال عن الناس يقلل من نسبة علمه بالأمور ومجرياتها، خاصّة وأن التقارير الواردة عليه قد لا تكون صادقة صحيحة بأجمعها، لأنها عادة ما تختلط بالأهواء أو الآراء الشخصية البعيدة عن الواقع والحقيقة. ومن هنا؛ قد يصبح مجموع آراء الحاكم آراءً مقلوبة مغايرة للحق، والحال أن بإمكانه تحاشي كل ذلك عبر الحد من احتجابه عن الناس، والمباشرة مع عامّة أفراد الشعب.

«وَالِاحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الكَبِيرُ وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ وَيَقْبُحُ الحَسَنُ وَيَحْسُنُ القَبِيحُ وَيُشَابُ الحَقُّ بِالبَاطِلِ».

وفي هذا كلّه إشارة إلى أنّ احتجاب الوالي عن عامّة الناس يؤدي إلى انقلاب الموازين في ذهنه.

«وَإِنَّمَا الوَالِي بَشَرٌ لا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الأُمُورِ».

فلا يحسب الوالي نفسه أنه أوتي علم ما كان وما يكون، لأنه ليس سوى بشر من آحاد الناس، وينبغي له أن يتعامل كإنسان في المجتمع، فإذا تعامل كإنسان، كان له أن يتفاعل مع أفراد المجتمع.

ولعلّ من الناس من إذا أصبح موظفاً، ولو بسيطاً، اختلفت معاملته حتى مع أفراد عائلته، إذ يتوقع منهم أن يولّوه من الاحترام كما هو في دائرة وظيفته! في حين ينبغي عليه أن يتخذ من النبي المصطفى صلّى الله عليه وآله قدوة حسنة، وهو الذي كان يتعمّد أن لا يُظهر نفسه إلاّ كأحد الناس، حتى قال فيه الكافرون: ﴿مَالِ

هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ﴾[1] أما الحاكم المتجبّر الذي يحرص على الظهور بغير المظهر الطبيعي، فهو مَلِك.

والوالي الذي يتوارى عن الناس، تتوارى عنه كثير من الأمور، وبالتالي سيصاب بغياب الفكر واللاّواقعية.. وليس خافياً أن كثيراً من الحكام يبتلون بهذه المشكلة، حيث تنهك التقارير آراءَهم، وفيها الكثير من الأخطاء والأباطيل.. حتى أن كثيراً من القادة المُزاحين عن مناصبهم كتبوا في مذكراتهم عن هذه المشكلة، وأكدوا أن من أهم أسباب إزاحتهم عن سدة الحكم كان جهلهم بوقائع الأمور، هذا الجهل الذي تأتّى من احتجابهم عن الناس وعدم اتصالهم المباشر بالواقع المعاش.

«وَلَيْسَتْ عَلَى الحَقِّ سِمَاتٌ[2] تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الكَذِبِ».

فأساس الدنيا دار شبهة، وهي ليست بواضحة، وهكذا خلقها الله سبحانه وتعالى، وفيها الحسن مختلط بالقبيح، والصدق مختلط بالكذب.. ولابد من انتهاج مناهج واقعية في أكثر الحالات للتشخيص والمعرفة، ولا ينبغي أن يظن الإنسان بأنه قادر على

---

(١) سورة الفرقان، آية ٧.

(٢) سمات -جمع سمة بكسر ففتح-: وهي العلامة.

التمييز بينها بصورة غيبية.. حتى أن الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ومع معرفتهم بآفاق الغيب بإذن الله، كانوا مكلّفين بالتعامل مع الناس بصورة ظاهرية وحسب المناهج العادية والواقعية في أغلب الحالات والأحيان..

فإذا تمكّن الوالي من إزاحة الحجب والاحتجاب بينه وبين الرعية، تسنّى له اكتشاف الأمور، وكان له أن يحكم بالعدل والإنصاف..

«وَإِنَّمَا أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ إِمَّا امْرُؤٌ سَخَتْ نَفْسُكَ بِالبَذْلِ[1] فِي الحَقِّ فَفِيمَ احْتِجَابُكَ مِنْ وَاجِبِ حَقٍّ تُعْطِيهِ أَوْ فِعْلٍ كَرِيمٍ تُسْدِيهِ»؟!

الحديث هنا شامل لكل الولاة، دون مالك الأشتر رضي الله عنه، وهو الذي لم يصل إلى مصر، حيث استشهد دونها بدس السم إليه من قبل أعداء الله.

فإذا كان الوالي رجلاً طيّباً وصاحب حق وكريم.. فلماذا الخوف إذن من الناس؟ ولماذا الوجل من إعطائه حقوقهم، وسواء كانت هذه الحقوق مالية أو غير مالية، ككلمة طيبة أو إشارة أو اهتمام أو توجيه ونصيحة؟

---

(١) البذل: العطاء.

«أَوْ مُبْتَلًى بِالمَنْعِ، فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنْ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيِسُوا مِنْ بَذْلِكَ».

فما الحاجة في أن يمتنع الوالي ويحتجب عن الناس إذا كان مصاباً بمرض الخسّة والبخل، فهو لا يعطيهم أولاً وأخيراً؟

«مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا لا مَؤونَةَ فِيهِ عَلَيْكَ».

نظراً لأن من حاجات الناس ما هي بسيطة، لا تكلف الحاكم شيئاً يُذكر، كأن يشكو فرد من أفراد الناس قاضياً ظلمه أو موظّفاً من الموظّفين قد استهان بحقّه.. والحق هذا بالنسبة إلى المظلوم كبير، وهو لدى الوالي بسيط يمكن ردّه إليه بما لا يكلّفه مؤونةً وتعباً.

«مِنْ شَكَاةِ مَظْلِمَةٍ أَوْ طَلَبِ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ».

والحق يقال إنّ عامّة الشعب وأفراد المجتمع – الذين ينبغي للوالي عدم الاحتجاب والانفصال عنهم – لا يطلبون من الحاكم أمراً عسيراً، أو مسألة عظيمة، وإنما يكفيهم أن يُعامَلوا بالإنصاف، ويرضيهم أن لا يُظلموا..

بلى؛ إنّ المحاذير الأمنية المعاصرة قد تضطر بعض المستهدفين من قبل الأعداء إلى نوع من الحذر وبعض الاحتجاب، ولكن المتصدّين لأمور الرعيّة ومن لديهم الإمكانات وأجهزة الردع الأمنية لابد أن يباشروا احتياجات الناس، ليرفعوا أكبر نسبة من الحيف والظلم الذي يتعرّض له أفراد المجتمع بشكل عام.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق المؤمنين المتصدّين أن يهتمّوا كل الاهتمام بهذه الوصايا النورانيّة التي نقرؤها عن إمامنا أمير المؤمنين عليه السلام، وذلك بالتطلّع لسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأئمة أهل البيت عليهم السلام، وكيف كانوا لا يحجبهم حجاب عن الناس لشديد تواضعهم لهم، تبعاً لما حباهم الله من العلم واليقين والجود والسخاء.

ولقد حكم أمير المؤمنين عليه السلام القرون تلو القرون، وسيحكم الدهور اللاّحقة، وما نراه في الأرض من عدل وحق وإنصاف،إنما هو من إنجازات الأنبياء وعمل الأئمة عليهم السلام، ومِنْ دونهم ما كانت الأرض إلاّ ظلمات في ظلمات، ولكانت خالية من كل خير ورحمة وفضل ونعمة إلهيّة.. فما أجدر بكل مسلم ولا سيّما من كان له شأن إداري ويحمل نوعاً من المسؤولية الاجتماعية أن يقتفي آثار أولياء الله العظام، ويرتقوا بأنفسهم وسلوكهم وعقولهم إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عواتقهم، إرضاءً لله سبحانه وتعالى، وخدمة لعباده..

أمراض الطبقة الحاكمة وعلاجها

في هذا الفصل من عهد أمير المؤمنين علي عليه السلام لواليه على مصر مالك الأشتر رضي الله عنه يتحدّث عن البطانة التي تجسّد الوجه الظاهر للوالي، باعتبار أنّ الناس -كل الناس- يتعسّر عليهم الاتصال المباشر به، ولعلّ أفراد المجتمع يعرفون الوالي وخصائصه ببطانته ومن خلال حاشيته.

وحسب تعبير الإمام عليه السلام وبيانه الشريف، فإنّ البطانة قد تصاب بأمراض ثلاثة خطيرة، وهي:

المرض الأول (والأخطر): الاستئثار، حيث يرى الرجل منهم أن الوالي يسمع له، ويثق به، ويعتمد عليه.. لذا تجده يحاول أن يجعله وسيلة لتحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية.

المرض الثاني: التطاول، إذ يعتمد الرجل من البطانة على شخصية الوالي، فيتطاول ويتكبّر على الآخرين.

المرض الثالث: قلّة الإنصاف عند المعاملة مع الناس. فالواحد من البطانة يبغي التميّز عن الآخرين، في حين إنّ من أهم صفات الفرد

المؤمن: إنصاف الناس من نفسه، وأن يرى الحق معياراً ثابتاً في موقفه وسلوكه تجاه ما يحيط به، وسواء على نفسه أو على الأقربين أو الأبعدين.

«ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ».

إن كل هذه الأمور التي أشار إليها الإمام عليه السلام، هي نتيجة خضوع الوالي لأفراد البطانة وجعله إياهم قناته المؤدّية إلى الناس، فإذا قطع هذه المادّة، انحسمت المشكلة أساساً، وحصلت الوقاية من احتمال التعرّض لتلكم الأمراض.

«فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الأَحْوَالِ وَلا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَّتِكَ[1] قَطِيعَةً».

أي ينبغي أن يحرص الوالي كل الحرص على أن لا يعطيهم الامتيازات لمجرّد أنهم من بطانته.. وهكذا يكون بمقدور الوالي التخلّص من شرنقة معقّدة قد تقضي عليه في نهاية المطاف إذا ما أدخل نفسه في مظانها.. وتنطلق هذه التوصية من حيث أنّ للإسلام حلوله الجذرية القاطعة، إضافة إلى أنه يرفض ما يُدعى بأنصاف

(١) الحامة: الخاصة والقرابة.

الحلول، وهو بهذا الصدد يأمر بحسم مادة الفساد الإداري، ويمنع من حصولها سلفاً لئلاّ تتعاظم فتصعب معالجتها.

ومقصود الإمام عليه السلام ورد ضمن إشارته إلى ما كان متعارفاً -ولا يزال- بين الملوك والحكام من هبة هذه الأرض أو تلك لفلان من وزرائه وأفراد حاشيته، إكراماً لما قاموا به، أو تشجيعاً وتطميعاً لما يريد منهم أن يقوموا به.. وحيث أنّ العقارات والأراضي تعد من أركان ممتلكات الدولة وقوة اقتصادها، فإنه لا يحق لوالٍ أساساً أن يهبها لهذا أو ذاك من أفراد حاشيته وخاصّته، إذ لا مبرر له في ذلك إلاّ رغبته الخاصّة وغير الشرعية في اختصاص شريحة أو أفراد دون من سواهم، وهذا الأمر بالذات يتوقّع له أن يحط من منزلة الحاكم كحارس أوّل وراعٍ أساسي لأموال الناس.

«وَلا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ[1] تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شِرْبٍ[2] أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَؤونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ».

فلا ينبغي للوالي أن يكتب لأحد خاصّته كتاباً وثيقةً بامتلاك

(١) الاعتقاد: الامتلاك. والعُقدة -بالضم-: الضيعة. واعتقاد الضيعة: اقتناؤها. وإذا اقتنوا ضيعة، فربما أضروا بمن يليها: أي يقرب منها من الناس.
(٢) الشِرب- بالكسر-: هو النصيب في الماء.

أرض أو احتكار أو تخصيص بطانته بمشروع، لأنّ هناك من هو أكثر استحقاقاً لهذه العطيات والعقود.

ولعلّ هذه العقود والعطايا إذا اخصّ بها الحاكم أحد أفراد بطانته، أن تضر أحداً من الناس، لا سيّما إذا كانت من الحاجات العامّة، كالماء والمراعي والطاقة، إذ لا يجوز لأي ما أن يستبد بها ويمنعها عن سائر الناس.

ويمكن أن يكون المقصود بعبارة: «**يَحْمِلُونَ مَؤونَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ**» ما يحصل بعد منح الوالي أحد بطانته وحاشيته إحتكار إستصدار الموافقة على المشاريع، فيقوم هذا بجني الأرباح الطائلة ببيعه هذا المشروع أو ذاك لشخص من الأشخاص.

«**فَيَكُونَ مَهْنَأُ ذَلِكَ[1] لَهُمْ دُونَكَ وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**».

وهذا الفرد من الحاشية يجني الربح الوفير دون أن يبذل شيئاً من التعب، بينما الإثم وسوء السمعة على الوالي الذي يحاسبه الله ويعاقبه في الدنيا فضلاً عن الآخرة، بل ولعلّه يُعاقَب ويلام من قبل الولاة الذين يلونه في الأمر بعد أن يعد ذلك من جملة فضائحه وموبقاته، مع أنه لم يجنِ ربحاً ولا فائدة مادّية..

---

(١) مهنأ ذلك: منفعته الهنيئة.

المقياس الحق

ترى كيف يتعامل الوالي مع الناس؟ هل الطريقة في ذلك طريقة صعبة معقّدة؟ أم هي طريقة سحرية خفيّة؟ أم هي طريقة يسيرة بحاجة إلى شيء من الوعي والثقافة والإخلاص؟

نقول: إنّ الناس حيث يضعون أنفسهم، والوالي عليه أن يضع نفسه موضعاً محترماً، ويؤدي إلى احترام الناس إيّاه. أما إذا أخلّ فيما يفترض له من التوازن، فهو سيعرِّض نفسه لما لا تُحمد عقباه، ولا يحق له إذ ذاك أن يطالب شعبه بشيءٍ من الاحترام والتبجيل..

يقول عليه السلام:

«وَأَلْزِمِ الحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ القَرِيبِ وَالبَعِيدِ وَكُنْ فِي ذَلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً».

لأنّ الإمام عليه السلام يعلم مسبقاً أن من يتحمّل هذه المسؤولية سوف تتواتر عليه المشاكل والصعوبات.. فأن يسير المرء مسيرةَ الحق، فهو بحاجة إلى سلاح فعّال، ولا أمضى من الصبر سلاحاً في التزام الوالي موقف الحق من شرائح مجتمعه؛ القريبة منها والبعيدة.

«وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ».

أي ألزم قرابتك وخاصّتك وحاشيتك الحق، ليكون الصدق هو المقياس في التعامل مع الناس، مهما كان ومهما كلّف.

«وَابْتَغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَثْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ فَإِنَّ مَغَبَّةَ[1] ذَلِكَ مَحْمُودَةٌ».

فالمطلوب من الوالي أن يعمل ليرسم لنفسه العاقبة الأفضل انطلاقاً من اتخاذ الحق مع الجميع مقياساً.

وهـا هـو أمير المؤمنين عليه السلام يقـول عما دار بينـه وبين أخيه عقيل، لما طلب منه أن يزيده صاعاً من بُرّ المسلمين: **«وَاللهِ لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيْلاً وَقَدْ أَمْلَقَ، حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرِّكُمْ صَاعاً، وَرَأَيْتُ صِبْيَانَهُ شُعْثَ الشُّعُوْرِ غُبْرَ الأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ، كَأَنَّمَا سُوِّدَتْ وُجُوْهُهُمْ بِالعِظْلِمِ. وَعَاوَدَنِيْ مُؤَكِّداً وَكَرَّرَ عَلَيَّ القَوْلَ مُرَدِّداً، فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمْعِيْ، فَظَنَّ أَنِّيْ أَبِيْعُهُ دِيْنِيْ وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ، مُفَارِقاً طَرِيْقِيْ. فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيْدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا، فَضَجَّ ضَجِيْجَ ذِيْ دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا، وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيْسَمِهَا. فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيْلُ؛ أَتَئِنُّ مِنْ حَدِيْدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ، وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَّرَهَا**

---

(١) المغبة: العاقبة.

جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ؟ أَتَئِنُّ مِنَ الأَذَى وَلَا أَئِنُّ مِنْ لَظَى»[١].

إنه على مثل هذا الموقف تقوم العدالة الاجتماعية وتشرئبّ.. فلا يجدر بالوالي أن يستحي من هذا القريب، أو يداري ذلك البعيد، طمعاً في إرضائه بعد استغنائه عن الحق وتجاهله.

المصارحة والشفافية مع الرعيّة

ثم يقول الإمام علي عليه السلام:

«وَإِنْ ظَنّت الرعية بك حيفاً[٢] **فأصحر لهم بعذرك**[٣] **واعدل عنك ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ وَرِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ وَإِعْذَاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الحَقِّ».**

حيث يتّخذ الوالي الحق قياساً، والصبر سلاحاً، فإن من يجدون في الحق عقبة في طريقهم يبدؤون بالتضليل والتقوّل على

---

(١) نهج البلاغة، خطبة رقم٢٢٤.

(٢) حيفاً: أي ظلمًا.

(٣) أَصْحِرْ لهم بعذرك: أي أبرز لهم، وبين عذرك فيه. وهو من الإصحار: الظهور، وأصله البروز في الصحراء.

الوالي، ليعرضوه لضغطٍ يحجزه عن التمسّك بالحق، ولن يكون همّهم إذ ذاك إلاّ إلصاق العيوب والمساوئ بالوالي ونزاهته.. فإذا تكاثرت الأقاويل والتهم، حتى بلغت إلى حدٍّ مزعج ومهدّد لصورة الوالي لدى شعبه، كان لزاماً عليه أن يكشف لهم عن الحقائق كما هي، دون وجل وتردّد، ولتكن المواجهة صريحة واضحة كوضوح الصحراء وسهولتها، وليحاور الوالي رعيته ويسألهم عن رأيهم فيه ويفضح الأكاذيب التي ألصقت به التهم والعيوب..

وإن من شأن المكاشفة والإيضاح أن يعرّف الناس حقيقة واليهم ومدى نزاهته، وبالتالي يعيد إليهم الاطمئنان والثقة به، مما يعني إعادة أواصر الصلة بين الحاكم والمحكوم..

ولا شك أن مصارحة الوالي لرعيته أمر ليس باليسير إنجازه، لحاجته إلى روحٍ عالية واطمئنان عميق بالذات من جانب الوالي. فإذا ما اقتحم الوالي هذا المضمار، كان اقتحامه بمثابة الرياضة وتطوير الذات وضغطٍ على الهواجسِ مطلوبٌ، وهذا الأسلوب خير وسيلة لإصلاح الوالي نفسه وتزكيتها..

هذا إضافة إلى أن الوالي الملتزم لهذا الأسلوب، يتحاشى بشعبه ومواطنيه العديد من المشاكل النفسيّة، ويرفق بهم دون أن تشرذمهم الشائعات، ومن ثم؛ فهو يجسّد لهم من خلاله نموذجاً من الصدق والنزاهة، ويكون بذلك قدوة طيّبة لهم تقضي على احتمال فسادهم وضلالهم.

آفاق دبلوماسية

حينما ينهي الإمام علي عليه السلام حديثه عن الطبقات الاجتماعية من الجنود والقضاة والكتّاب والتجّار والصناعيين وذوي الحاجات، وما يرتبط بالمحيطين بالوالي، وما يمكن أن يتعرّض له الوالي من إشاعات مضادّة، وسبل نسفها على الصعيد الاجتماعي.. ينتقل الإمام عليه السلام إلى الحديث عن العلاقة بين الدولة الإسلامية وسائر الدول، فنراه عليه السلام يركّز على المنعطفات الخطيرة والمسائل الأساسية.. وطبيعة المشروع الأخلاقي السياسي في الحكومة الإسلامية.

قال عليه السلام:

«وَلا تَدْفَعَنَّ صُلْحاً دَعَاكَ إِلَيْهِ عَدُوُّكَ وَلِلَّهِ فِيهِ رِضاً»..

وقبل تفصيل هذه الوصايا النورانيّة، نودّ الإشارة هنا إلى مقولة أنّ السياسة لا وفاءَ لها، وقد ورد في الحديث: «**لَا وَفَاءَ لِمَلِكٍ**»[1]. وإلى أنّ أصعب ما يكون للإنسان الوفاء وهو يشغل منصب القائد، وذلك لما يقال في العصر الحاضر: إنّ السياسة هي فن الممكن. ولهذا؛ قلّما نجد السياسيين يلتزمون بعهد أو ميثاق،

(١) المناقب، الموفق الخوارزمي، ص٣٧٥.

خصوصاً فيما يتّصل بعلاقتهم بأعدائهم..

ولمّا كان المشروع الإسلامي للحياة هو مشروع أخلاقي يمهّد لنشر فضائل السلوك -بعد تصحيح مسارات العقيدة والإيمان- نجد أمير المؤمنين عليه السلام يستهل حديثه عن السياسة بالالتزامات الأخلاقية، ومنها احترام الكلمة واحترام الذمّة، واحترام العقد والعهد بين الدولة الإسلامية وبين سائر الدول..

فهو عليه السلام يؤكّد على قبول الصلح إذا اقترحه العدو..

ورغم أنّ الدين الإسلامي هو دين الشجاعة والإستقامة من أجل نشر كلمة الحق في العالم، ولكن الإمام عليه السلام يبيّن الحكمة من وراء الاستجابة لنداءات الصلح وفلسفتها، فيقول عليه السلام:

«وللَّهِ فِيهِ رِضاً فَإنَّ فِي الصُّلْحِ دَعَةً[1] لِجُنُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ وَأَمْناً لِبِلادِكَ».

فالصحيح ليس كل صلح، وإنما الصلح في المفهوم الإسلامي ما كان قائماً على أسس معقولة، وما كان ينتهي إلى تحقيق الفائدة لأمة المسلمين.. وفي مقدّمة هذه الأسس المعقولة، وأول مصالح الأمة، أن يكون في الصلح رضا الله سبحانه وتعالى، إذ هو مصدر الخير والبركة.

---

(١) الدَعَة-محركة-: الراحة.

ثم إنّ في الصلح استراحة للمحارب، وراحة من الأجواء العسكرية التي عادة ما تستبعد العقل وتهيمن على المشاعر، ولا تدع فرصة كافية للتفكير في سائر الأمور.. هذا إضافةً إلى أنّ واقع الصلح ينشر الأمن في البلاد.

«وَلَكِنِ الحَذَرَ كُلَّ الحَذَرِ مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ فَإِنَّ العَدُوَّ رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ فَخُذْ بِالحَزْمِ وَاتَّهِمْ فِي ذَلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ».

فلا تنم -أيها الوالي- على حرير الأماني، وتترك العدو يستعد ويأخذ أهبته، فيما أنت غافل عن التخطيط وإعداد العدّة، فلعلّ العدو طلب الصلح ليأخذك على حين غرّة.. ومع أن حسن الظن صفة حميدة بشكل عام، ولكنها غير حميدة في قبال العدو وصياغة الموقف منه.. علماً أنّ حسن الظن قد ينبعث من إحسان الإنسان وروحه الكبيرة، وقد يتولّد من رغبته في الراحة والدعة والتواكل والكسل، فإذا كان حسن الظن منبعثاً من هذه الحالات السلبية، فعلى الوالي أن يتهم هذا النوع من الظن، وأن يبقى حذراً من احتمال غدر العدو به، لأنّ مجرّد الصلح لا يعني تحوّل العدو إلى الإيمان بالله والانضمام إلى مجتمع المسلمين، واحتسابهم جهة صالحة يوثق بها ويطمئن إليها!

الوفاء للعقود

يقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

«وَإِنْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عُقْدَةً أَوْ أَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً فَحُطْ عَهْدَكَ بِالوَفَاءِ وَارْعَ ذِمَّتَكَ بِالأَمَانَةِ وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً[1] دُونَ مَا أَعْطَيْتَ».

فالذمّة يجب أن ترعى وتحفظ إلى أن تُعطى حقَّها. والوفاء بالعقود والعهود أمر أخلاقي مطلوب حتى في الموقف من العدو، لأنّ عدم الوفاء غدرٌ، والغدر أمر مذموم في شريعة الإسلام.. والوفاء من جملة الخصائص الأخلاقية الفاضلة التي بنى عليها الإسلام بنيانه، فإذا استعمل الوالي المسلم الغدر، لم يبق فرق بينه وبين عدو المسلمين، بل إنّ والي المسلم لا يخرج إلى حرب مع عدوّه، إلاّ بعد أن تلوح من هذا العدو علائم الاعتداء والغدر.

وأمير المؤمنين عليه السلام يأمر واليه ويحرضه على أن يجعل ذمّته أهم من نفسه لديه، حتى تكون نفسه هي الحصن الحصين والترس المنيع أمام عهده ومواثيقه التي قطعها على نفسه.

---

(١) الجُنّة -بالضم-: الوقاية؛ أي حافظ على ما أعطيت من العهد بروحك.

الاعتراف بالمواثيق الدولية

«فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً مَعَ تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشَتُّتِ آرَائِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الوَفَاءِ بِالعُهُودِ».

فدليل لزوم الوفاء بالعهود اجتماع العالم كلّه عليه، ولا نجد شخصاً في دنيانا يقبل نكث العهود، رغم أنّ آراء الناس متشتتة ومتنوّعة حيال المسائل الأخرى.

«وَقَدْ لَزِمَ ذَلِكَ المُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ المُسْلِمِينَ لِمَا اسْتَوْبَلُوا[1] مِنْ عَوَاقِبِ الغَدْرِ فَلا تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ وَلا تَخِيسَنَّ بِعَهْدِكَ[2] وَلا تَخْتِلَنَّ[3] عَدُوَّكَ».

فحتى المشركون تجدهم يهتمّون بالوفاء بالعهد، لأنهم اكتشفوا بالممارسة أن الغدر صفة رذيلة، وتنتج عنه المشاكل.

---

(١) لما استوبلوا من عواقب الغدر: أي وجدوها وبيلة، مهلكة.
(٢) خاس بعهده: خانه ونقضه.
(٣) الخَتْل: الخداع.

وكلمة (استوبلوا)، تعني: وجدوا واكتشفوا أنّ من عواقب الغدر الخسران وفقدان المصداقية.

والإمام هنا يصوّر الغدر بالآخرين والأعداء، غدراً بالذات والنفس أساساً، فمن يغدر بعدُوِّه يعبّر عن خساسة طبعه أولاً وأخيراً، ويغتال شخصيته هو قبل أن يقضي على عدوِّه.

وخاس بعهده يعني: نقضه.

وختل عدوّه يعني: خدعه بعد أن أعطاه المواثيق.

وقد أكّد أهل البيت عليهم السلام على وجوب حفظ العهد، حتى وإن صدر هذا العهد من أدنى المسلمين درجة، وخاصّة خلال الحرب. ولا ريب أنّ الأمان والعهد يتفاوتان مع الخدعة في الحرب، إذ خدعة الحرب تعني ممارسة فعل ما يظنّه العدو أمراً آخر، ومن مشروعية الخدعة في الحرب، قيل: إنّ الحرب – برمّتها – خدعة، ولكنها ليست نقضاً للأمان.

ويتّضح من قول أمير المؤمنين عليه السلام أن المسلم –والوالي خاصّة – إنما يعاهد الله، قبل أن يعاهد عدوّه أو أحداً من الناس، ولذلك قال عليه السلام محذّراً من الغدر ونقض العهد:

«فَإِنَّهُ لا يَجْتَرِئُ عَلَى اللَّهِ إِلا جَاهِلٌ شَقِيٌّ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ

أَمْناً أَفْضَاهُ[١] بَيْنَ العِبَادِ بِرَحْمَتِهِ وَحَرِيماً يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ[٢] وَيَسْتَفِيضُونَ[٣] إِلَى جِوَارِهِ».

فالعهد الذي يفضي إلى صلح، إنما وضع لكي يرتاح الناس، ويثق بعضهم ببعض، فتسهل علاقاتهم وتعاملهم فيما بينهم.. ولعلّ هذا الإجماع البشري على قبح الغدر، نتيجة ما كرسه الله سبحانه وتعالى من الفضائل في الفطرة الإنسانية، ومن التنفّر من القبائح... وهذا الشعور بالأمن الناتج عن الالتزام بالعهد والميثاق، إنما هو باب رحمة فتحها الله تعالى على عباده، ليطمئنوا إلى السّلام ويستفيدوا من فيوضه وبركاته، ولتعود الحياة إلى مجراها الطبيعي، بلا حرب، وممارسة عنف. والله عزّ وجلّ قد اختار للمسلمين أن ينشروا دينهم وينهوا خلافاتهم مع المشركين وغيرهم بالكلمة الطيّبة كخيار أساسي أوّل، ولم يختر لهم نزاعاً عسكرياً إلاّ حين الضرورة، دفاعاً عن أنفسهم وأعراضهم وأموالهم..

---

(١) أفضاه: هنا بمعنى أفشاه.

(٢) المَنَعَة -بالتحريك-: ما تمتنع به من القوة.

(٣) يستفيضون: أي يفزعون إليه بسرعة.

«فَلا إِدْغَالَ[1] وَلا مُدَالَسَةَ[2] وَلا خِدَاعَ فِيهِ».

أي لا يجوز للإنسان أن يُفسد عهده، أو يخونه، أو يعتذر عن الالتزام ببعض الأعذار غير الشرعية وغير المعقولة.

(١) الإدغال: الافساد.
(٢) المدالسة: الخيانة.

الدولة الإسلامية والمواثيق الدولية

الدولة الإسلامية ليست بالدولة الناشزة ولا الشاذة عن مسار العالم، بل هي دولة تدعو إلى التعاون في الإطار الأممي، وتعمل من أجله، كما هي ليست بالنظام الذي يكلّف الناس أكثر من طاقتهم، أو يفرض عليهم ما هم له كارهون.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك بعض القراءات الخاطئة للإسلام من قبل عدد من المستشرقين. وللأسف فإنّ هؤلاء نظروا إلى الدين الإسلامي إما من خلال ممارسات بعض الحكام والحكومات التي حكمت باسم الإسلام، والإسلام كان منهم بريئاً.

أو من خلال بعض المذاهب المتشددة المتطرّفة التي هي الأخرى أرادت الانتساب إلى الإسلام، فيما لم تكن سوى مجموعة فرق ضالّة مارقة، «**مَرَقَتْ مَنَ الدِّيْن كَمُرُوْقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[1]،

(١) صحيح البخاري، ج٧، ص١١١.

كما يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهؤلاء بدورهم ما كانوا يمثّلون الدين في شيء.

أو من خلال بعض الروايات والنصوص التي استلّوها (متعمّدين ولنوايا مسبقة) استلوها من مجموعة النصوص الدينية، فيما الإسلام لا يُقرأ إلاّ كوحدة واحدة لا تقبل التجزيء، حيث أنّ القرآن المجيد وروايات أهل البيت تُصدِّق بعضها بعضاً، وتُكمّل بعضها بعضاً.

فلا يمكن بحال من الأحوال أن نقرأ قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ مثلاً، ثم لا نكمّله بعبارته التالية القائلة: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[1].

وهذه القراءة الشاذّة هي التي قرأها المستشرقون.

أما أنصاف المثقفين من المسلمين، فهم بدورهم قد درسوا الإسلام من خلال قراءة هؤلاء المستشرقين، وانحرفت أفكارهم. وها نحن نجدهم مجموعة أفراد يشوّهون صورة الإسلام بقتل الأبرياء وطرح النظريات الداعية للعنف المجرّد، وهي بعيدة كل البعد عن الإسلام وأصوله وفروعه وروحه.

ومن جملة الأفكار المنحرفة عن الإسلام التي اهتم أمير المؤمنين عليه السلام بوقاية المسلمين من أمراضها في عصره والعصور

(١) سورة الماعون، آية ٤-٥.

التاليـة له، هي: هل أنّ الدولة الإسـلامية دولـة مارقة عن الإطار القانـوني، فلا تعترف بالقوانين والأعـراف البشرية والمواثيق التي يتّفق عليها العقلاء؟

في معـرض الإجابـة عـن هـذه التسـاؤلات ومثيلاتها نجد إمامنا أمير المؤمنين عليه السلام يكتب إلى واليه على مصر، وكانت مصر دولـة لها تاريخهـا البعيد وجغرافيتها الواسـعة ووجودهـا العتيد، ولم تكـن تلك الدولة الناشـئة والحديثة، وهـو عليه السلام يريد أن يبيّن نظرتـه وقراءتـه وتفسـيره للإسـلام وللآيـات القرآنيـة، باعتباره الرجل المعصوم ذا الصلاحية التامة في ذلك، فيبيّن أن أهم شيء في العلاقة مع الدول الأخرى احترام المواثيق.

ثـم إننا حينما نطالع ميثاق عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة، ثم القوانين الملحقة بها، كمواثيق حقوق الإنسـان والمعاهدات الكثيرة، نجد أنها ليسـت بعيدة عن الإسـلام، فالإسلام دعا منذ اليوم الأول لبـزوغ فجـره كل البشريـة إلى التعـارف والتقـارب، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ ولم يقـل: لتتعاركوا، بل قال: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾[1].

والإسلام يدعو بأعلى صوته قائلاً: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾[2].

---

(١) سورة الحجرات، آية١٣.

(٢) سورة آل عمران، آية ٦٤.

فلا يصح أن نتجاهل هذه الكلمات الرائعة والدعوات العظيمة، لنصوّر الإسلام ونفهمه من خلال بعض الممارسات الخاطئة لهذا الحاكم الطاغي، أو ذلك الوالي المتهوّر، أو تلك الجماعة الجاهلة بأصل الإسلام أساساً.

وها هو الإمام علي عليه السلام يبيّن بعض أنواع نقض العهود الخفيّة؛ يعني الطرق الخفيّة لنقض العهود.

ففي بعض الحالات، يعقد الإنسان عقداً، ولكنّه في الوقت ذاته يحمّله ما يسمّى بالتورية، فيدوّن كلمةً تُفهم منها معانٍ متعددة.

فيما أمير المؤمنين عليه السلام يرفض لواليه أن يتخذ من هذا الأسلوب الغامض نهجاً في سياسته مع البلدان الأخرى، بما فيها البلدان المعادية، ويأمره باتخاذ النهج الواضح لدى التعاهد والتعاقد.. وهذا لعمري كلام عظيم جداً، لا يخاطب الإمام به عدوّه، وإنما يتكلّم به مع صديقه فيما يتصل بالموقف من العدو.. بناءً على أنّ وضوح النيّة وسلامة السريرة هما اللذان يرضيان الله تعالى، وإرضاء الله هو الغاية الكبرى لكل مسلم مؤمن، ولأنّ هذا الوضوح المطلوب هو الذي يؤسس لانتشار واتساع العقيدة والأخلاق والمشروع السماوي في الأرض.

يقول عليه السلام محذِّراً واليه ومعلّماً إيّاه:

«فَلا إِدْغَالَ وَلا مُدَالَسَةَ وَلا خِدَاعَ فِيهِ وَلا تَعْقِدْ عَقْداً تُجَوِّزُ فِيهِ العِلَلَ وَلا تُعَوِّلَنَّ عَلَى لَحْنِ قَوْلٍ بَعْدَ التَّأْكِيدِ وَالتَّوْثِقَةِ».

لأنّ المشروع الإسلامي للحكم ونظرته للسياسة ليس الغرض منهما تحقيق مكاسب مادّية مجرّدة تحتمل الخداع والتدليس واللف والدوران، ولا هي صفقة تجارية تنتهي عند حدودها، ومن الممكن التعويض عنها بشيءٍ من المال والمواقع.. إنما هما مشروع ونظرة تريد أن تبني واقعاً معاشاً ومستقبلاً للدين والدنيا على الأسس النزيهة.. ولذلك، نجد الناطق الشرعي باسم الدين، وهو أمير المؤمنين عليه السلام يؤدِّب عامله على مصر ومن سواه من الحكّام المسلمين الذين يرفعون شعار القرآن منهجاً.. يؤدِّبهم ويمنع عليهم التنصّل مما يعقدون من العهود والعقود والمواثيق، أو يبحثوا -مجرّد البحث- عن علل وأعذار تسمح لهم بنقض العهود والمواثيق دونما وجه حق، كما يمنع عليه استخدام الكلام الغامض، ويلزمه بكبح جماح الرغبة في تبييت النيّة في التهرّب عمّا قطعه على نفسه. والسبب الأكبر في ذلك، أنّ دين الاسلام، هو دين الشرف وعفّة النفس.. والشرف والعفّة لا يلتقيان أبداً مع الغموض وتبييت النوايا الفاسدة.

«وَلا يَدْعُوَنَّكَ ضِيقُ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللَّهِ إِلَى طَلَبِ انْفِسَاخِهِ بِغَيْرِ الحَقِّ».

فإذا ضقت ذرعاً بعهد من العهود، فلا يدعوك -أيها الوالي- ذلك لأن تستلَّ نفسك من هذا العهد، لأنّ ما أبرمته من عهد مع عدوّك، إنما قد أبرمته مع الله قبل ذلك.

«فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضِيقِ أَمْرٍ تَرْجُو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِنْ غَدْرٍ تَخَافُ تَبِعَتَهُ وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللَّهِ فِيهِ طِلْبَةٌ لا تَسْتَقْبِلُ فِيهَا دُنْيَاكَ وَلا آخِرَتَكَ».

فالصبر على أمرٍ محرجٍ يُرجى له أن ينفرج، أفضل -من وجهة النظر الإسلامية- من المبادرة إلى خرق الاتفاقات التي تربط بين الوالي المسلم وعدوّه. ولا ريب أنّ النتائج السلبية للخرق تلحق بصاحبه والمبادر إليه، من حيث مطالبة الله له بهذه الجريرة، إضافة إلى انعدام الثقة الدولية والعالمية بهذا الوالي الخؤون.

فالله عزّ وجلّ سيطالبه باستحقاقات ذلك العهد المخروق، ولا يدعه يفلت من ساحة عقابه الدنيوي أو الأخروي، لمساهمته في إلحاق الأذى بسمعة الإسلام الذي يدعي تمثيله.

حرمة الدماء

ثم يعود أمير المؤمنين عليه السلام في نهايات عهده الشريف إلى الحديث عن مدى حرمة الدماء، وأهمّية اتقاء الوالي وتحاشيه دماء الناس، لئلاّ يحدث نفسه ويمني ذاته بتحكيم أركان سلطته وتقوية حكومته عبر سفك الدماء.

يقول عليه السلام:

«إِيَّاكَ وَالدِّمَاءَ وَسَفْكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ وَلا أَعْظَمَ لِتَبِعَةٍ وَلا أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَانْقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا».

يشير الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى أن هناك أسباباً كثيرة تدعو الإنسان –ولا سيّما من بيده زمام السلطة– إلى التوقف عند سفك الدماء والحذر الشديد من الخوض فيها، ومن جملة هذه الأسباب:

أولاً: أنّ الدم يقتضي الدم، إذ لا دمَ يضيع هدراً أبداً، حتى أنّ حرمة الدم المسفوك ظلماً تدفع بالقاتل إلى الإقرار أو توجه الأدلّة والشواهد التي تدينه.

ثانياً: أنّ الدم المهدور ظلماً تتبعه العاقبة السيئة.

ثالثاً: أنّ إهراق الدم يسبب زوال النعم، فلا يغتر إنسان قاتل ببقاء النعم، فهي لا شك زائلة عنه، خصوصاً وأنّ سيئات وذنوب المقتول تنتقل إلى ذمته، كما قال هابيل لقابيل: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ﴾[1].

إضافة إلى أنّ القتل يقرّب الأجل ويقصر فرصة القاتل في الحياة، على عكس صلة الرحم التي من شأنها أن تطيل في العمر وتغيّر المقدّر.

«وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ مُبْتَدِئٌ بِالحُكْمِ بَيْنَ العِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ».

إذ أوّل ما يحكم الله به يوم القيامة، هي الدماء المسفوكة ظلماً؛ أي أنه يحكم بادئ بدء فيمن قتل مَن.

«فَلا تُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ».

فلا يغلب لدى الوالي أن سفك الدماء وإزهاق الأرواح مما

(١) سورة المائدة، آية ٢٩.

يقوّي سلطانه ويدعم هيبته.. بل إنّ لهذا النوع من الظلم نتيجة مناقضة تماماً، كما يصرح بذلك الإمام عليّ عليه السلام حيث يقول:

«فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ».

فسفك الدماء يضعف السلطان، ويزيله ويحوله من موقع إلى موقع، ومن شخص لآخر.

«وَلا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلا عِنْدِي فِي قَتْلِ العَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ البَدَنِ[1]».

حيث إن المطلوب من الوالي أن يأخذ القاتل بالقتيل ويقتص له منه. وهذه إشارة منه عليه السلام إلى ضرورة مراعاة حرمة الدماء من جانب الوالي، وأن يكون قاطعاً صارماً في إجراء العدالة وتنفيذ قانون الله تعالى. فلا يتستّر على قاتل معتدٍ مهما كانت مكانته لدى الوالي، لأن الخصم في ذلك كلّه هو الله تعالى، ثم إمام المسلمين الذي نصبه، وهو في تضييع حرمة الدماء محاسبٌ أمامهما.

(١) القود: القصاص، واضافته للبدن لأنه يقع عليه.

أخطاء الحاكم

«وَإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطَإٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً فَلا تَطْمَحَنَّ بِكَ[1] نَخْوَةُ سُلْطَانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ حَقَّهُمْ».

فالخطأ من منفّذ أحكام القضاء قد يحصل بضربة سوط إضافية، أو كان لا يستحق تعجيل العقوبة وإقامة الحدّ لمرض أو عارض غيره، أو قد يحدث القتل شبه العمد هذا من ضربة سيف أو وكزة يد بضربة عادية.. كل ذلك فيه الدية تؤدّى إلى أولياء المقتول. ولا يجدر بالوالي الامتناع عن أداء هذا الحق بداعي كونه سلطاناً يعجز الآخرون من عامّة الناس عن المطالبة بما لهم من الحق.

الصفاتُ النفسيّة للحاكم

ثم الإمام عليه السلام يتحدّث لنا عن بعض الصفات النفسيّة التي يبتلى بها الحكام عادةً، وتتسبب في انحسار النعم عنهم،

(١) تطمحن بك: ترتفعن بك.

ومنها نعمة المسؤولية الملقاة على عواتقهم وفيها من الثواب الجزيل..

فهو عليه السلام يحذّر واليه من العجب والغرور، فيقول:

«وَإِيَّاكَ وَالإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا وَحُبَّ الإِطْرَاءِ[1]».

إذ الإعجاب بالنفس يحجب عن صاحبها الكثير من الحقائق، ويعطّل فيه -إلى حدٍّ كبير- القدرة على التفكير والتعقّل.. فمن الحري بالوالي أن لا يعتمد على علمه أو ماله أو وجاهته، في حين أنه مصاب بحب الظهور والإعجاب بالذات والرغبة في سماع المديح والإطراء، بل إنّ الدين أوصانا أن نحثو في وجوه المدّاحين التراب.

«فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ فُرَصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ».

إنّ إعجاب الإنسان بذاته من أهم وسائل الشيطان وأساليبه

(١) الإطراء: المبالغة في الثناء.

لإبطال حسنات ابن آدم وطاعاته.. فيما الإنسان -ومن أجل التخلّص من هذه الشرنقة الشيطانية- مكلّف بتكريس الإيمان في قلبه والتصديق بأن كل ما لديه عارية من الله سبحانه، وفتنة وابتلاء منه سبحانه وتعالى، والهدف منها: ليعلم الله من يصبر ومن يشكر ومن يكفر.

«وَإِيَّاكَ وَالمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ».

وهذا داء عضال يصاب به بعض القادة لمجرّد إنجازه مشروعاً ما، أو تحقيقه نصراً ما، حتى يبدأ بالمنّة على المواطنين ويذكّرهم بما قدّم لهم، فيما ينسى فضل الله عليه، ودور الناس في قبولهم إياه.

إنّ الإمام عليه السلام يأمر واليه وكل والٍ وسلطان بأن لا يمنَّ على شعبه بإحسانه لهم.

«أَوِ التَّزَيُّدَ فِيمَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ».

أي تعظيم الأفعال وتصويرها على أنها أفعال إعجازية وجبّارة، بينما هي في الحقيقة أعمال لا تتجاوز الحدود المعروفة والمألوفة.

«أَوْ أَنْ تَعِدَهُمْ فَتُتْبِعَ مَوْعِدَكَ بِخُلْفِكَ».

كما هو شأن البعض حين يقطعون على أنفسهم الوعود مع عجزهم عن الوفاء بها.. وهذا أمر خطير للغاية بالنسبة إلى الوالي والمتصدّي لتمشية معيشة الناس، لأنّ عدم الوفاء بالوعود يفقد الوالي مصداقيته وهيبته لدى مواطنيه.. وعليه؛ فإنّ الرأي الأرجح بهذا الصدد أن يكون الوالي على معرفة وبيّنة من أمره، فلا يقطع وعداً على نفسه دون أن يكون على يقين من إمكاناته الحاضرة والمستقبلية، وما إذا كان قادراً بالفعل على تحقيق تلك الوعود.

«فَإِنَّ المَنَّ يُبْطِلُ الإِحْسَانَ وَالتَّزَيُّدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الحَقِّ وَالخُلْفَ يُوجِبُ المَقْتَ[1] عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾».

فالمنّ يمحق الإحسان، والشعور الباطل بعظمة الإنجاز يذهب بنور الحق، حيث يظن الوالي أنه قد أعطى لمواطنيه أكثر من حاجتهم وأكثر مما يستحقّون، حتى إنه ليبتلى باسوداد القلب

(١) المقت: البغض والسخط.

وظلاميته، فلا يستطيع التمييز بين الحق والباطل، إذ تتعطّل مقاييسه. أما الخُلف في الوعد؛ فيتبعه مقت الله تعالى واحتقار الخلق لمن لا يفي بوعده.

ثم الإمام عليه السلام يوصي واليه ببعض الوصايا الأخرى المتصلة بالحكم، حيث قال له:

«وَإِيَّاكَ وَالعَجَلَةَ بِالأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا».

إذ لا يعقل أن تقطف الثمرة قبل أوان قطافها، وإذا قطفت فهي لا شك غير صالحة؛ وكذلك إن أراد الإنسان أن يجني من نتائج عمله قبل أن تتّضح وتكتمل.

«أَوِ التَّسَقُّطَ[1] فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا».

فلابدّ أن يعرف المرء قيمة الوقت، فكما لا ينبغي قطف الثمرة قبل نضوجها، كذلك لا يصح تركها بعد نضوجها، وإنما اللازم للوالي أن يعي ما للوقت والظروف من القيمة والأهمية، لتكون خطواته معقولة وواعية. فكل شيء في الحياة له نصابه وحدوده ووقته.. فلا عجلة قبل النضوج، ولا تهاون -تسقّط- عند التمكّن.

(١) التسقط: يريد به هنا: التهاون.

«**أَوِ اللَّجَاجَةَ**[١] **فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ**[٢] **أَوِ الوَهْنَ**[٣] **عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ**».

فلا وهن ولا تنكّر ولا تردّد ولا تضييع للفرص. وهذا يستدعي النظر إلى الأمور نظرة عقلية حكيمة، دون النظرة العاطفية والانفعالية، لأنّ الفرص سريعة الفوت؛ بطيئة العود. وقد ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، أنه قال: «**العَالَمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِسِ**»[٤].

نعم؛ إنّ القابليات المودعة في الإنسان لم توهب له عبثاً وباطلاً، بل هي موضوعة فيه لهدف سام.. فالمطلوب من الوالي؛ باعتباره الأفضل والأكثر حكمةً بين الناس، أن لا يهبط إلى المستوى الذي يتحكّم به الجهل أو تسيّره العواطف، أو يتصرّف بشكل يتعرّض فيه للزلاّت التي قد تكلّف حياة شريحة من الناس ومصائرهم..

لا يتعجّل الوالي بالأمور قبل أوانها، ولا يتهاون عنها بعد

---

(١) اللجاجة: الاصرار على النزاع.
(٢) تنكرت: لم يعرف وجه الصواب فيه.
(٣) الوهن: الضعف.
(٤) الكافي، الشيخ الكليني، ج١، ص٢٦.

أن يحين حينها، ولا يلجّ لها إذا تنكّرت عليه.

هذه ثلاث وصايا يعتمد تفعليها على ما لدى الإنسان -والوالي خصوصاً- من البصيرة تجاه زمانه. والقرآن المجيد يأمر الدعاة إلى الله تعالى بأن يلتزموا هذه الوصايا الثلاث في كلمة واحدة، حيث قال:

﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾[1]. والحكمة في هذا السياق تعني ما يحكم به العباد بين أنفسهم فيما يرتبط بخلافاتهم وصراعاتهم؛ أي مادّة الحكم وحقيقته.

ولكن، كيف تتم الحكمة؟

إنما تتم بمعرفة الزمان، وتقييم الطاقات، ومعرفة الظروف. وهذا هو معنى الحكمة في الواقع. وهو تفسير الإمام عليه السلام لهذا الأمر في نهاية المطاف، حيث قال: «**فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ**».

أي يضع معرفة الزمان وتقييمه للطاقات واختبار الظروف فيما يناسبها من مواقف. وقد قيل في تفسير الحكمة أنّها: وضع الشيء في محلّه. وقد أدلى الإمام بتفسير الحكمة في هذا الموضع دون التصريح بلفظها..

---

(١) سورة النحل، آية ١٢٥.

النضوج السياسي للحاكم المسلم

يبيّن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مسألة أخرى ترتبط بعلاقة الوالي بأموال الدولة أو بأموال الناس وممتلكاتهم وما لهم من الحقوق، كإشارة إلى أنه من الخطأ الفادح أن يلغي الوالي ولايات الناس أو يستأثر بممتلكاتهم أو حقوقهم، رغم أنّ من طبيعة الولاة في الغالب الاستغناء بولايتهم عن ولايات الناس. إنّ لكل إنسان مملكته ومحيطه الخاص به والمشرف عليه، فلا يصح للوالي أن يقتحم ممالك البشر دونما وجه شرعي، سواء على الصعيد المالي أو غيره.

حتى أنّ الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قدم عليه أحد زعماء العشائر يسلم على يديه، قَبِل إسلامه، وأبقاه على زعامته في عشيرته، مشترطاً عليه أيتاء الزكاة والعمل بالإنصاف بين بني قومه.. وكانت هذه الزكاة نوع علاقة مادّية ينبغي أن تحفظ، ولعلّه صلّى الله عليه وآله كان مستغنياً عن مقدار الزكاة المشار إليه.. ولتمثّل الزكاة اتباع تلك العشيرة إلى سلطة المركز.

موازنة شرعية

ومن هذه الزاوية، قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«وَإِيَّاكَ وَالِاسْتِئْثَارَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسْوَةٌ[1]».

وما فيه الناس مشتركون مثل الماء والكلأ والنار، لايحق للوالي أن يحتجزها لنفسه ويحرم مواطنيه منها، بينما هم بمسيس الحاجة لها.. واستئثاره بها تدخّل غير مشروع في دائرة ولاية الناس.

«وَالتَّغَابِيَ[2] عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ فَإِنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْكَ لِغَيْرِكَ».

المطلوب من الوالي أن يجعل لنفسه موازنة شرعية وعقلية، فلا يهاجم الناس في حقوقهم ويدخل في دائرة ولايتهم، ولا يتغابى ويتساهل في تحمل واجباته ومسؤولياته..

«وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنْكَشِفُ عَنْكَ أَغْطِيَةُ الأُمُورِ وَيُنْتَصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ».

فما يغطّي الوالي به اعتداءه على مواطنيه وتنصّله عن القيام

(١) الناس فيه أسوة: أي متساوون.
(٢) التغابي: التغافل.

بمسؤولياته، سرعان ما ينكشف، ثم يُحاسَب عليه ويُنتَصَف منه للمظلوم.

«امْلِكْ حَمِيَّةَ أَنْفِكَ وَسَوْرَةَ[١] حَدِّكَ[٢] وَسَطْوَةَ يَدِكَ وَغَرْبَ[٣] لِسَانِكَ».

أي على الوالي أن يملك زمام نفسه؛ فلا يبادر إلى العدوان، بذريعة ما لديه من القوة والسطوة والغضب.. لأنّ ما لديه من أدوات القوّة، لا يُتوقع به استخدامها ضد أفراد رعيّته، وإنما يجب أن توجَّه إلى مكانها وجهتها المناسبة وفي زمنها المناسب؛ أي ضمن الأطر الشرعيّة المرسومة.

«وَاحْتَرِسْ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِكَفِّ البَادِرَةِ وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ».

فالسبيل إلى كبح الوالي جماح نفسه وعدم استخدام القوّة الظالمة ضد الناس، هو التريّث في الأمور. فلا مبادرة إلى باطل، ولا تنفيذ لقرار قبل دراسة القرار، وقبل دراسة آليات وتوقيت تنفيذ القرار، على أن يكون القرار مشروعاً أولاً وآخراً. فالوالي مطالَب بأن يجعل لنفسه ضوابط وحواجز نفسيّة أولاً، وقانونية

(١) السَّوْرة: الحِدة.
(٢) الحَدّة: البأس.
(٣) الغَرْبْ: الحدّ، تشبهاً له بحد السيف ونحوه.

ثانية، تشذب سلوكه وترسم له حدود تصرّفاته تجاه رعيّته.

فالمبادرة إلى تنفيذ القرار الذي يظن فيه الصواب، ينبغي أن تكون بعد التريّث فيه ودراسته، وكذلك ينبغي تأخير ممارسة السطوة واستخدام القوة ضد الناس، فلا عجلة في عقاب، فلعلّ أموراً تتكشّف للإنسان تصحح قراره وتعوقه عن التنفيذ. وقد قيل في الحكمة العربية القديمة: (نم على قرارك..) وفي الصباح متّسع للفعل والتنفيذ.

«حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ فَتَمْلِكَ الِاخْتِيَارَ».

فإذا تلاشى الغضب، انزاحت عن العقل غشاوة الجهل والخطأ، وأصبح متاحاً للإنسان القدرة على التفكير المنطقي والسليم، وإذ ذاك، كان له أن ينفّذ ما يقرّر، بعد امتلاكه زمام القدرة على الاختيار الصحيح.

الوالي وآفاق الآخرة

«وَلَنْ تَحْكُمَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ المَعَادِ إِلَى رَبِّكَ».

فالوالي عليه أن يتأكّد من كونه في محضر الله تعالى، وأنه عائد

إليه لامحالة، وهنالك يحاسبه الله حساباً دقيقاً، لأنه شاهد عليه بصيرٌ به.. ولا تتكوّن قوّة الإرادة الإيمانية لدى الوالي ما لم ينطلق في الحكم من هذا المنطلق..

ملاحظات في الخاتمة

نستوحي من كلمات الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الرائعة مجموعة أمور..

أولاً: أن أساس الحكمة ورأسها مخافة الله سبحانه وتعالى، لمحدوديّة إرادة الإنسان مهما أُوتي من قوة وإرادة واختيار.. وهذا الإنسان المحدود لا يستطيع أن يقاوم بهذه الإرادة المحدودة المقتضيات المحيطة به – وهي التي يحلو للبعض تسميتها بالحتميات – فهي المقتضيات التاريخية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية، وهذه بمجموعها تمثّل ضغوطاً لا يمكن مقاومتها والتغلّب عليها إلاّ بالتوكّل على الله تبارك وتعالى.

ثانياً: أن المشكلة الكبرى الماثلة أمام الإنسان هي: الانتخاب والاختيار الذي تستوعبه وتحتضنه لحظة إرادة، وهذه اللحظة هي المساحة الزمنية الحاسمة في حياة كل إنسان وفي كل مكان، حيث يتأمّل فيها ثم يقرّر.

وتكمن المشكلة في لحظة التأمّل والإرادة، أن الشيطان يشحذ كل قواه للتشويش على فكر الإنسان وإلقاء الوسوسة في

نفسه، وليمنعه من اتخاذ القرار الصحيح. والقرآن الكريم يشير إلى هذه الحقيقة، ويعلّم الإنسان أن يستعيذ بالله تعالى من شرّ الدواهي التي تحيط وتعصف به، كما ورد في سورة الفلق: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ * وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ * وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾[1]. وهذه الدواهي كما الظلمات التي تتراكم جراء إفساد العقيدة والنفث في العقد بعد كل عزيمة وإرادة..

لقد وهب الله تعالى مخلوقه الإنسان عقلاً ذا طاقات جبّارة، كما أعطاه العلم وسائر الإمكانيات.. ولكن الأعظم من كل هذا القدرة على الاختيار النابعة أساساً من نمط الاستفادة من جميع المواهب..

حقّاً إنّ الله وحده لا شريك له هو الذي يريد ويختار، وبإرادته الجبّارة قامت السماوات والأرض، ولكنه قد تكرم على الإنسان وأعطاه نفحةً من هذه القدرة.. وأكّد له أن بمستطاعه أن يرتقي ويكون في أعلى عليّين، كما بمقدوره أن يتهاوى ويتهاوى حتى يرتكس في أسفل سافلين.

وإن علاج هذه المشكلة الكبيرة أو الوقاية منها -التعرّض لوساوس الشيطان خلال لحظة التأمّل وإخراج قابلية الإرادة إلى حيّز الفعل والتنفيذ- هو التوكّل على الله سبحانه وتعالى. إذ

(١) سورة الفلق، آية ١-٤.

التـوكّل أعظم صفة أعطاها الله تعالى للبـشر، إذ يجمع التوكّل كل الصفات التي أكرم الله بها مخلوقه الإنسان.

فالتوكّل على الله سبحانه عند اتخاذ القرار بمثابة التعرّض إلى نور الشـمس حين يشعر الإنسـان بشيء من البرد، أو حين يكتئب مـن الظـلام.. فالتوكّل نـور ربّاني يشرق عـلى القلـب، وله دوره الأعظم في مساعدة الإنسان في لحظة الإرادة واتخاذ القرار..

وفي هـذا، ورد في الدعـاء عـن أهـل البيـت عليهم السلام: «**وَأَنَّ الرَّاحِلَ إِلَيْكَ قَرِيْبُ المَسَـافَةِ، وَأَنَّكِ لَا تَحْتَجِبُ عَنْ خَلْقِكَ، إِلَّا أَنْ تَحْجُبَهُمُ الأَعْمَالُ دُوْنَكَ**»[1].

ثالثـاً: أننا نجد علاقة عضوية بين فقرتـين بينهما الإمام علي عليه السلام في هـذه الرائعة؛ بين كلامه حول إعمال الحكمة في التصرّف وعـدم التعجّـل وعدم الاسـتهانة بالفـرص وعدم الاسـتمرار في عمل يتنكّر للحكمة، وبين عدم الاستئثار بخيرات الناس وما هو مشاع بينهم، فما هي العلاقة يا ترى؟

تبـدأ العلاقـة وطيدة بـين هذيـن البندين حين يزيـد الوالي حكمته ويضاعفها ويكرّسـها عبر التوجّه إلى الله سـبحانه وتعالى، والتّذكر أنه رقيب عليه وسيحاسبه في يوم القيامة..

---

(١) الصحيفة السـجادية، دعاء يقرأ في سـحر ليالي شهر رمضان رواه أبو حمزه الثمالي.

فكلّما تذكر الإنسان حتمية القيامة والمعاد، وتذكر وقوفه بين يدي الله عزّ وجلّ، وتذكر أن جميع حركاته وسكناته محكومة ومكتوبة ومصوّرة، وأنها ترجع إليه في يوم القيامة.. إذا تذكّر كل ذلك، اطمأنت نفسه وتراجعت شهواته، وتساقطت الحجب عن بصيرته، مما يساهم في انطلاقه ضمن الطريق المنطقي الصحيح.. وبهذا يزداد ابن آدم حكمةً وإرادةً وعزماً.

مصادر العلم وتجارب التاريخ العادلة

وهذه العملية برمّتها بحاجة إلى استزادة من العلم.. حتى أن أمير المؤمنين عليه السلام يبيّن في خاتمة عهده الشريف لواليه؛ مالك الأشتر رضي الله عنه، الطريق إلى ازدياد وزيادة العلم؛ ونعني به العلم المتصل بولاية أهل البيت عليهم السلام.

قال عليه السلام:

«وَالوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا صلى الله عليه وآله وسلم أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمِلْنَا بِهِ فِيهَا».

وهذه دعوة مباشرة من الإمام عليه السلام لكل حاكم مؤمن

يطلب العدل، لكي يدرس التاريخ ويطالع مسيرة الحكومات العادلة وتاريخ المجتمعات الفاضلة، المجتمعات التي تجري فيها السنن الفاضلة والمفيدة.

والمصدر الآخر للعلم الربّاني المؤسس لعدالة الحاكم؛ السنّة النبويّة الشريفة مضافاً إلى ما يفهم من خلال السنّة النبويّة من فرائض كتاب الله عزّ وجلّ..

وهذا يؤدّي -بشكل عام- إلى تكوّن قناعة لدى الوالي تفضي به إلى التجدّد وصيانة قابلياته ونضوجه العلمي، وعدم الاقتصار على ما كان درس وتعلّم من قبل.. وها هي آيات الذكر الحكيم متاحة للتدبّر والاستنباط، ومعها السنّة النبويّة الشريفة وحكومة أمير المؤمنين عليه السلام، باعتبارها شاخصاً مهماً وترجمة عملية لفرائض كتاب الله والسيرة النبويّة الشريفة.

«وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَهِدْتُ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ».

إنّ استمرار الوالي واستقامته على تطبيق وتنفيذ أوامر وتعاليم الإمام أمر مفروض عليه، لا سيّما وأن الإمام عليه السلام قد أتمَّ الحجّة لنفسه على واليه..

وقد أعذر مَن أنذر

«لِكَيْ لا تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسَرُّعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ».

لأنّ الله سبحانه وتعالى عظيمة قدرته، ويستطيع أن يعطي كل رغبة، حيث أنّ حاجاتنا لا تسعها إلاّ رحمة ربّنا، وكذا تسع حاجات المخلوقين كلّهم. والقرآن الكريم في سورة الرحمن يقول: ﴿يَسْئَلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[1].

«أَنْ يُوَفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنَ الإِقَامَةِ عَلَى العُذْرِ الوَاضِحِ إِلَيْهِ».

أي لا تعمل عملاً إلاّ وتستطيع أن تتأكّد من أن هذا العمل عليه حجّة وبرهان من عند الله سبحانه وتعالى.

«وَإِلَى خَلْقِهِ مَعَ حُسْنِ الثَّنَاءِ فِي العِبَادِ».

فأهم ما نسأل الله تبارك وتعالى هو رضاه، وفي نفس الوقت

---

(١) سورة الرحمن، آية٢٩.

نطلب رضا العباد، مع أنّ هذا الأخير ليس غاية في حدّ ذاته.

«وَجَمِيلِ الأَثَرِ فِي البِلادِ».

أي أننا لا نرغب في سوء السمعة، بل نريد أن نجعل من أنفسنا وإنجازاتنا مناراً للاّحقين بنا من الأجيال التالية بعد أن نكون قد قمنا بدور إيجابي في الحياة.

«وَتَمَامِ النِّعْمَةِ وَتَضْعِيفِ الكَرَامَةِ[1] وَأَنْ يَخْتِمَ لِي وَلَكَ بِالسَّعَادَةِ وَالشَّهَادَةِ».

وحقّاً كان لأمير المؤمنين عليه السلام ولمالك رضي الله عنه كل الكرامة وشرف الشهادة.

«إِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً وَالسَّلامُ».

---

(١) تضعيف الكرامة: زيادة الكرامة اضعافاً.

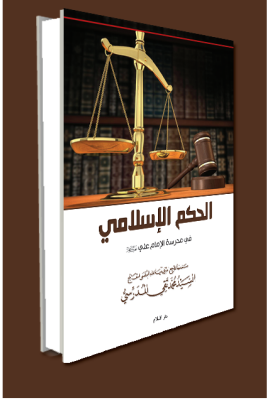

حينما نتكلم عن الحكم الإسلامي، لا يمكن أن نتجاوز أثرًا خالدًا، ومنهجًا واضحًا رسمه الإمام علي عليه السلام عبر عهده لمالك الأشتر رحمه الله.. هذا العهد الخالد، والذي لم يكن خلوده بسبب نوع الكلمات المستفادة، ولا في ظرائف الأدب المستخدم.. وإنما يكمن خلود هذا العهد في روحه وقيمه وتعاليمه.. فهو منهاج قويم لكل حاكم يريد أن يحكم بالقسط، وأن ينفع الناس..

لذا نجده رغم كل الإنقلابات العسكرية، والتحولات السياسية، والتغيّرات الجغرافية، واتساع الفواصل الزمانية.. بقى منارًا لكل من ينادي بكرامة الإنسان، ويسعى إلى العدالة، ويأمل بناء حكومة صالحة في الأرض.. إذ حمل هذا العهد في طياته من البيان ما قل نظيره، ومن الحكمة ما قل بيانها، ومن الدقة ما قل وجوده..

وهذا العهد ليس للحكم فقط، بل يمكن للجميع أن يستفيد منه، وذلك لمعرفة نوع الحكّام الذين يحكموننا؛ هل هم سائرون على هدى الدين ومنهاج الرسالة؟.. ولكي يعرف الإنسان ما هي حقوقه على الدولة، وما هي الفرص التي ينبغي أن تتوفر له؟.. هذا إضافة إلى كون كل إنسان في موقعه قد يكون حاكمًا على عمله ومحيطه الذي يعيش فيه؛ فرب العائلة حاكم على عائلته، والمعلم حاكم على طلابه، وصاحب المعمل حاكم على عماله، والقائد العسكري حاكم على جنوده، وهكذا.. وبهذا يمكن لكل واحد منا أن يستفيد من هذا العهد في بناء حكومة صالحة، ولو بشكل مصغّر حسب دائرة عمله.

وقد حظي هذا الأثر باهتمام العلماء والمفكرين والسياسيين.. فشرحوا كلماته، وتأملوا في محتوياته، وسجلوا ما استلهموه منه.. وكان لسماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي (دام ظله)، دور مشهود في هذا الجانب أيضًا، حيث ألقاه دروسًا لنخبة من طلبة العلوم الدينية في مدينة كربلاء المقدسة، وذلك إبان كتابة الدستور العراقي، بعد سقوط الطاغية (صدام)، ونُشرت في حينه مرارًا عبر الفضائيات الدينية.

دار أقلام للطباعة والنشر
:: لبنان - بيروت
daraqlaam@gmail.com